

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٤٠٧

الثلاثاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ما جاوشو/السيد وو هايتاو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد دوكلوس
	السويد	السيدة شولغين نيوني
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2018/1004)

1839072 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2018/1004)

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بوتسوانا، تركيا، الجزائر، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، رواندا، رومانيا، السنغال، السودان، سويسرا، سيراليون، غواتيمالا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيجي، كندا، كينيا، مصر، المغرب، المكسيك، ناميبيا، النرويج، نيجيريا، الهند، اليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد شرقي إلى جلسة اليوم عن طريق الفيديو من أديس أبابا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا السيد غوستافو مارتن برادا القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد روبرت مارديني، رئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة والمراقب الدائم عنها، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1004، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): إن عمليات حفظ السلام ممارسة رائعة من ممارسات التضامن العالمي. إن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة مستعدون لبذل أرواحهم من أجل السلام، ونحن جميعا مدينون لهم. في الأسبوع الماضي، قتل ثمانية من حفظة السلام – جميعهم من ملاوي وتنزانيا البلدين الأفريقيين – أثناء أداء الواجب. وكان معظمهم يحاولون منع هجوم على مدينة بيني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتهيئة بيئة آمنة لأولئك الذين يعملون على إنهاء تفشي الإيبولا هناك. وأرسل خالص التعازي لأسرهم وأسر جميع حفظة السلام الذين قتلوا أثناء أداء الواجب. دعونا نقف ونلتزم الصمت دقيقة حدادا على الضحايا الذين سقطوا.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت دقيقة حدادا.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا، وعلى مساهمات الصين في عمليات الأمم

المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. يقدم حوالي ٢ ٥٠٠ من الأفراد النظاميين الصينيين، بمن في ذلك الأفراد المدربون والمجهزون بشكل جيد ووحدات الشرطة المشكلة، إسهاما هاما في الجهود المتعددة الأطراف من أجل إحلال السلام.

وأرحب بتعهد الرئيس شي بإنشاء قوة احتياطية لحفظ السلام، ونأمل في الاستفادة من ١٣ وحدة مسجلة بالفعل. إن القارة الأفريقية تستضيف سبع بعثات من بعثات حفظ السلام الأربع عشرة وأكثر من ٨٠ في المائة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وتقدم البلدان الأفريقية ما يقرب من نصف أصحاب الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة المنتشرين في جميع أنحاء العالم، بمن في ذلك حوالي ثلثي جميع النساء من حفظة السلام ومعظم ضباط شرطة الأمم المتحدة.

(تكلم بالفرنسية)

لقد أحرزت بعثات حفظ السلام في القارة الأفريقية تقدما مشجعا في السنوات الأخيرة. فقد أنجزت ولاياتنا في كوت ديفوار وفي ليبريا وتمكنت البعثتان من الانسحاب. في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى ودارفور، عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشكل وثيق من أجل دعم العمليات السياسية والحوار الوطني وجهود الوساطة في المنطقة، التي تمكنت من تخفيف التوترات ومهدت الطريق لإبرام اتفاقات سلام وإجراء انتخابات.

وفي جنوب السودان، عملنا مع الاتحاد الأفريقي لدعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بغية إعادة تفعيل التوقيع على الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وعلى مدى ١٠ سنوات عُزز الهيكل الأفريقي للسلام والأمن بصورة كبيرة، وأحد ركائزه الأساسية – صندوق السلام – قيد التنفيذ حاليا. وحتى الآن، أسهمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بمبلغ ٦٠ مليون دولار من مبلغ ٤٠٠ مليون دولار المطلوب بحلول نهاية عام ٢٠٢١. وهذا أمر مشجع للغاية، وأهنئ رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس كاغامي، وكذلك رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، على كل ما بذلاه من جهود.

(تكلم بالإنكليزية)

لا يزال حفظ السلام في أفريقيا يمثل بعض أكبر التحديات التي نواجهها. وتضطلع بعثات الأمم المتحدة بعمليات معقدة ذات ولايات متعددة الأبعاد في بيئات بالغة الخطورة. وتشكل الجريمة العابرة للحدود الوطنية، والجماعات المسلحة من غير الدول، والجماعات الإرهابية تحديات خطيرة، وفي بعض الأحيان تستهدف مباشرة حفظة السلام التابعين لنا. وفي ظل هذه الخلفية، تعتبر شراكتنا مع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء الأفريقية أمرا حيويا لجهودنا الجماعية من أجل السلام، وعلينا أن نواصل العمل على تعزيزها.

وهناك تعاون ممتاز على أعلى المستويات. وقد وقعت أنا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي السيد موسى فقي محمد إطاري عمل مشتركين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن، وإطار العمل المشترك من أجل تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويعزز هذان الإطاران بالفعل الاتساق والكفاءة والفعالية في عملنا المشترك.

وقامت نائبة الأمين العام وكبار المسؤولين في الاتحاد الأفريقي بعدة زيارات مشتركة إلى القارة. وقام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، الموجود معنا اليوم، بزيارات مشتركة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وجنوب السودان. وكان دور المرأة في السلام والأمن في صميم زيارتهما الأخيرة إلى جنوب السودان.

ويشجعني أيضا الدعم الأفريقي لمبادرتي بشأن العمل من أجل حفظ السلام، التي ترمي إلى تعبئة جميع الشركاء وأصحاب المصلحة، وذلك أولا، من أجل إعادة تركيز حفظ السلام حول ولايات أكثر واقعية؛ وثانيا، لجعل البعثات أقوى وأكثر أمانا؛ وثالثا، لتعبئة المزيد من الدعم الجماعي للحلول السياسية، ولقوات أفضل تجهيزا وتدريبا. وقد وقعت أكثر من ١٥٠ حكومة إعلان الالتزامات المشتركة لدعم الإجراءات المتعلقة بحفظ السلام، من بينها ٤٢ في القارة الأفريقية.

إن الشراكات مع البلدان المساهمة بقوات؛ ومع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الإفريقي؛ ومع الحكومات المضيفة بالغة الأهمية لنجاح هذه المبادرة، التي تُحقق نتائج بالفعل.

وقد استنارت مبادرة العمل من أجل حفظ السلام أيضا بالتوصيات الواردة في تقرير دوس سانتوس كروز بشأن تحسين سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا. وقد أدى هذا أيضا إلى وضع خطة عمل تتناول أداء وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

وتتخذ العمليات التي نقوم بها الآن موقفا أكثر استباقا لتحقيق هذه التحسينات. ونحن بصدد اعتماد تدابير مبتكرة لتدريب وتجهيز قواتنا، واضطلعنا باستعراضات مستقلة لبعثاتنا من أجل تحديد الكيفية التي يمكننا بها تحسين الوفاء بالولايات. وسنظل متسلحين باليقظة، وسنستعرض نتائج هذه الخطوات.

وفي الوقت نفسه، سيؤدي إصلاح هيكل السلام والأمن التابع للأمم المتحدة إلى تحسين الأداء من خلال توفير المزيد من التحليلات المتكاملة، والاستراتيجيات القطرية والإقليمية الأقوى. إن تحقيق التكامل الأوثق بين منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلام، سيتيح لنا وضع التنمية المستدامة في صميم عملنا.

كما أن زيادة أعداد النساء في عمليات حفظ السلام على جميع المستويات وسيلة أخرى لتحسين فعالية عملياتنا. وأقوم باتخاذ خطوات للتأكد من تنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في جميع البعثات، وزيادة أعداد القوات وأفراد الشرطة الإناث.

ونقوم أيضا بحشد الجهود للتصدي للاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في صفوفنا، بما في ذلك في بعثاتنا لحفظ السلام، واضعين حقوق الضحايا وكرامتهن في مكان الصدارة وفي الصميم. ونقدم المزيد من الدعم إلى الضحايا، ولدينا قدرة أكبر وأكثر فعالية في السعي من أجل العدالة. وكثفنا التدريب وقمنا بتحسين التحقيقات.

وقد انضم العشرات من قادة العالم إلى دائرة القيادة لدعم التدابير الرامية إلى تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا، ووقع ١٠٠ من البلدان اتفاقات طوعية مع الأمم المتحدة لمعالجة هذه المسألة. لقد ولى زمن الصمت والمحرمات بشأن هذه المسألة، وبدأ عصر المساءلة.

وتتعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشكل أوثق من أي وقت مضى. وقامت عمليات السلام الأفريقية، بما فيها تلك المكلفة من الاتحاد الأفريقي، بدور رئيسي في صون السلام والأمن في القارة، وتستحق نظم دعم يمكن التنبؤ بها.

وسأوقع أنا والرئيس فقي قريبا بيانا مشتركا لتوجيه عمل الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تعزيز أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا ولتمهيد الطريق أمام المزيد من الدعم الكافي لعمليات السلام الأفريقية. ونحن نعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي بشأن التخطيط المشترك للتكليف بعمليات دعم السلام، وأطر عمل الامتثال للحقوق القانونية وحقوق الإنسان.

وكما أبلغت المجلس من قبل، علينا أن ندرك أن هناك حدودا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إننا نواجه المزيد والمزيد من الحالات التي تحتاج إلى عمليات إنفاذ السلام

وعمليات مكافحة الإرهاب التي لا يمكن القيام بها إلا من جانب شركائنا - أي الاتحاد الأفريقي ومختلف المنظمات دون الإقليمية.

ومن الضروري أن تُمنح عمليات السلام التي تقودها أفريقيا وتعمل تحت سلطة مجلس الأمن ولايات قوية وتمويلا مستداما ومرنا ويمكن التنبؤ به، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة عند الاقتضاء.

وقد ناشدت المجتمع الدولي دعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وأود أن أعرب عن امتناني للاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الأخرى التي تعهدت بتمويل القوة، ولكن حتى الآن لم يخصص ما يقرب من نصف التبرعات المعلنة تقريبا، ناهيك عن المصروفة.

وقد أحرزنا تقدما جيدا على مدى العام المنقضي. فقد بلغت القوة المشتركة قدرتها التشغيلية الأولية. ولكننا بعيدون عن ما هو ضروري للتصدي للتحديات الأمنية في منطقة الساحل. إن مستوى التمويل الكافي من شأنه أن يمكن القوة من سد النقص في المعدات والثغرات في القدرات، من أجل التصدي على نحو أفضل للتهديدات الخطيرة التي تواجه المنطقة.

وفي عصرنا المتسم بالمترابط، تشكل التحديات الأمنية في إحدى القارات خطرا على العالم بأسره. وتهدد العوامل التي تدفع النزاعات في أفريقيا - بما في ذلك الفقر والبطالة بين الشباب، وتغير المناخ، والتنافس على الموارد، والجريمة عبر الوطنية - الأمن العالمي. ويعد تحسين أثر وفعالية حفظ السلام في أفريقيا مسؤولية جماعية، وسنواصل معالجة ذلك مع شركائنا الأفريقيين، في جميع أنحاء القارة، وفي جميع أنحاء العالم.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد شرقي.

السيد شرقي: في هذا اليوم العظيم الذي نحتفل فيه بذكرى ميلاد النبي، أود أن أعرب عن أحر التهاني إلى جميع الحاضرين.

(تكلم بالإنكليزية)

بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، السيد الرئيس، ولجمهورية الصين الشعبية على ما أبديتموه من دعم والتزام ثابتين للسلام والأمن في أفريقيا.

وفي البداية، أود أن أنضم إلى معالي الأمين العام في الإعراب عن التعازي، نيابة عن الاتحاد الأفريقي، إلى حكومتي وشعبي ملاوي وتنزانيا، ولأسرة الأمم المتحدة على الخسارة الفادحة في الأسبوع الماضي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن أفكارنا وصلواتنا مع أسر الجنود الضحايا.

واسمحوا لي أيضا، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تقديرنا لهذه الدعوة لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن الموضوع الهام جدا وهو تعزيز القدرات من أجل السلام والأمن في أفريقيا. إننا في الاتحاد الأفريقي، نقدر دائما تركيزكم على السلام والأمن في أفريقيا خلال فترة رئاستكم. وفي هذا الصدد، نسعى دائما إلى استخدام هذا المنبر للتأكيد مجددا على موقفنا بشأن مستوى الالتزام والتعاون الذي نحتاجه من الأمم المتحدة لضمان فعالية شراكتنا الاستراتيجية.

وأعرب كذلك عن الامتنان للأمين العام على بيانه الشامل. ونرى أنفسنا في كل كلمة قالها اليوم. وأود أن أثني على جهوده الدؤوبة لتوطيد وزيادة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال السلام والأمن. وأود أن أؤكد للمجلس تأييد واحترام الاتحاد الأفريقي وأفريقيا الكاملين لجميع مساعيهما المشتركة، التي يواصل الاتحاد الأفريقي تعزيزها.

إن إصلاح عمليات حفظ السلام مسألة مشتركة وأساسية تهم الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي. وقد وفرت المناقشة الرفيعة المستوى التي عقدها مجلس الأمن، في العام الماضي بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام (انظر S/PV.8051) وما أعقبها من اتخاذ القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، الذي سبقه القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، منبرا هاما لمواصلة رصد جهودنا الرامية إلى تعزيز التعاون والشراكة الفعالة وإصلاح عمليات حفظ السلام.

ومنذ إحاطتي الإعلامية إلى المجلس بشأن هذا الموضوع في العام الماضي (انظر S/PV.7971)، لم يدخر الاتحاد الأفريقي وسعا في التعجيل بالأولويات الرئيسية التي تسهم في تعزيز شراكتنا. وبالتالي، فإن جلسة اليوم تتيح لي الفرصة كي أسلط الضوء على ثلاثة من المجالات الرئيسية التي حققنا فيها تقدما كبيرا، وهي كذلك مجالات ذات اهتمام مشترك ومصلحة مشتركة لمؤسستينا.

أولا، يلاحظ المجلس أننا مستمرون في تيسير العمليات الرئيسية لصندوق السلام المُنَشَّط، الذي أطلقناه في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر على هامش الاجتماع الاستثنائي الحادي عشر لمؤتمر الاتحاد الأفريقي بشأن الإصلاح. وسبق إطلاق صندوق السلام الاجتماع الافتتاحي لمجلس الأمناء، والأمم المتحدة عضو فيه، والذي تم تعيين أعضائه في الأسبوع الماضي كذلك. وسيكفل مجلس الأمناء الإدارة الفعالة لصندوق السلام وخضوع القائمين عليه للمساءلة. وبينما أتكلم، فقد سجلنا، كما أوضح الأمين العام من فوره، ٦٠,٥ مليون دولار في شكل تبرعات مقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى الصندوق. وهذا يمثل أعلى تبرع للصندوق منذ إنشائه. واستنادا إلى الالتزامات الإضافية التي جرى التعهد بها خلال اجتماع مؤتمر الاتحاد الأفريقي في الأسبوع الماضي، نتوقع أن تصل التبرعات إلى ١٠٠ مليون دولار في أوائل عام ٢٠١٩. ويمثل هذا الزخم المتسارع عنصرا رئيسيا في جهودنا الجماعية الرامية إلى ضمان حصول الاتحاد الأفريقي على الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، وهي مسألة نسعى إلى التوصل إلى اتفاق بشأنها في مشروع القرار الذي سيعتمده المجلس في الأسابيع المقبلة.

ثانيا، لقد أحرزت مفوضية الاتحاد الأفريقي تقدما كبيرا في تعزيز إطارها القائم للامتثال لحقوق الإنسان في عمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. وأود أن أعيد التأكيد على أن ضمان الامتثال والمساءلة أمام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والسلوك والانضباط ليس بالأمر الجديد على الاتحاد الأفريقي. فلطالما كانت هذه القواعد والمعايير الدولية جزءاً من عملياتنا للتخطيط للبعثات وإدارتها، قبل فترة طويلة من بدء المناقشات بشأن التمويل المستدام والقابل للتنبؤ لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. فعلى سبيل المثال، منذ نشر أول عملية للاتحاد الأفريقي في بوروندي في عام ٢٠٠٣، تكفل الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء باتخاذ تدابير للاستجابة وتدابير وقائية وعلاجية لتفادي أي انتهاكات لهذه القواعد والمعايير من جانب الأفراد والتصدي لها. ويشمل ذلك التدريب السابق للنشر لجميع أفراد عمليات دعم السلام وتوقيع مذكرات تفاهم مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة لتأكيد مسؤوليات الاتحاد الأفريقي، فضلا عن عقد محاكم عسكرية وإجراءات للادعاء العام في مناطق البعثات وفي بلدان الجناة المزعومين. ومن ثم، فإن جهودنا الحالية تركز على تعزيز هذه الأطر القائمة، والتي نيسرها بالاشتراك مع الأمم المتحدة، وبدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بغية ضمان اعتماد معايير وعمليات مشتركة.

ثالثا، لا تزال شراكتنا الملموسة، ولا سيما في مسارح عمليات مثل الصومال، توفر لنا فرصا لتعزيز التعاون والتشاور بدرجة أكبر بين مؤسستينا. ومنذ عام ٢٠١٣، أجرى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أربعة استعراضات مشتركة بين الجانبين

لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأتاحت هذه العمليات المجال لمزيد من التحليل والتخطيط المشتركين والتعاون بين الأمانتين. وتشير الأعمال المشتركة للممثلين الخاصين للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الصومال مؤخرا، لحث الحكومة الاتحادية والولايات الصومالية على حل خلافاتها السياسية الراهنة عبر الحوار البناء، إلى حتمية عملنا بصورة مشتركة لتعظيم فرص تحقيقنا لنجاحات وإنجازات أكبر. ومع ذلك، لا بد من عمل المزيد لتيسير الزيارات المشتركة إلى مسارح العمليات هذه، فضلا عن إجراء مشاورات منتظمة بين مجلسينا، من أجل ضمان قدر أكبر من الاتساق والتضافر في التوجهات الاستراتيجية والمهام في بيانات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وقرارات مجلس الأمن بشأن المسائل نفسها.

ونحن على اقتناع راسخ بأن العناصر المذكورة أعلاه هي بمثابة ضمان لالتزام أمانتينا المتعاضد بمواصلة مواءمة عملياتنا بغية تعزيز جهودنا المشتركة. ولذلك، نحث المجلس على مواصلة تعزيز مشاركته الاستراتيجية وإطار عمله مع الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، نحث أعضاء المجلس على اغتنام الفرصة لاعتماد مشروع القرار، الذي سيُقدم في الأسابيع القادمة، بشأن الحاجة إلى إتاحة الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي في العمليات التي تأذن بها الأمم المتحدة على أساس كل حالة على حدة. ونعتقد أن ذلك سيقرّب المجتمع الدولي خطوة أخرى من وضع إطار أكثر فعالية واستدامة وقابلية للتنبؤ، سيمكننا من تحقيق السلام والأمن في القارة.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن الاتحاد الأفريقي يدرك الهدف والغرض من مشروع القرار الذي يتفاوض أعضاء المجلس بشأنه حاليا. ونحن في الاتحاد الأفريقي نعتقد أن مشروع القرار، عند اعتماده، ينبغي أن يشير إلى موافقة المجلس، من حيث المبدأ، على استخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة في عمليات دعم السلام الصادر بها تكليف عن الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها مجلس الأمن على أساس كل حالة على حدة. وفي هذا الصدد، فإن مشروع القرار لا يُقصد به تكبيل أيدي المجلس وتقييده بأي دعم لا نهاية له، لأنه يتيح منبرا لإجراء المشاورات اللازمة بشأن كل حالة من حالات النزاع تتطلب هذا الدعم قبل اتخاذ أي قرار. وفي هذا الصدد، نحث على أنه ينبغي عدم إثقال مشروع القرار، عند اعتماده، بشروط من شأنها زيادة تأخيرنا في إحراز تقدم في مجالي منع نشوب النزاعات وإدارة السلام والأمن في أفريقيا بصورة أنجع.

ونعتقد أن فرض مزيد من الشروط لن يجسد روح الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الموقّع في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وهذا هو السبب في أن الأمانتين تعكفان حاليا على وضع الصيغة النهائية للبيان المشترك الذي سيوقعه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، والأمين العام قبل اعتماد مشروع القرار في كانون الأول/ديسمبر. وبالتالي، فإن إعادة تأكيد الالتزام بالشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وبخاصة تفعيل صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، وكذلك تعزيز معاييرنا المشتركة والمنسجمة للامتثال لحقوق الإنسان وأطر وآليات المساءلة، ستغطي جميع الخطوات الإضافية التي ينبغي معالجتها.

وفي هذا الإطار، نعتقد أنه من دون التعاون السياسي ودعم المجلس، سيكون من الصعب تحقيق الأمن الجماعي داخل أفريقيا وخارجها. وفي هذا الصدد، لا نزال نعول على قيادة وتوجيه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ولا سيما تلك التي تشغل مقاعد في مجلس الأمن، لتحقيق ولاياتنا المؤسسية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد شرقي، على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

في البداية، أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأنا أقدر أيما تقدير جهودهما الشخصية والجهود والإسهامات المتميزة للاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق السلام والأمن.

إن أفريقيا قارة مليئة بالدينامية والوعد. ويشكل الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية قوى هامة لصون السلام العالمي والاستقرار الإقليمي. وفي الأعوام الأخيرة، دأبت البلدان الأفريقية، وهي متحدة في التعاون، على العمل بفعالية في تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ومبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، وبناء منظومة السلم والأمن الأفريقية، وممارسة الضغط لمعالجة القضايا الأفريقية بالوسائل الأفريقية، وبالتالي مما يشكل إسهاما هاما في صون السلام والأمن الإقليميين.

ويسرنا أن نشير إلى أنه، استرشادا بالإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، فإن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يواصلان تعميق تعاونهما في مجال السلام والأمن. وتجدد مبادرة الأمين للعمل من أجل حفظ السلام التأكيد على ضرورة تعميق شراكة المنظمة مع الاتحاد الأفريقي. ويصب تعزيز عمليات حفظ السلام الأفريقية وتحسين قدرات أفريقيا في مجال السلام والأمن في المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي، وهي مسؤوليتنا المشتركة.

إن الصين، بصفتها الرئيس الدوري لمجلس الأمن لهذا الشهر، بدأت هذه المناقشة المفتوحة بشأن عمليات حفظ السلام في أفريقيا من أجل زيادة اهتمام المجتمع الدولي بقضية السلام والأمن في أفريقيا والإسهام في هذه القضية، وتقديم المساعدة الفعالة للاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية في تعزيز بناء القدرات من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وأود أن أتناول النقاط الأربع التالية.

أولا، أود أن أشدد على ضرورة تعزيز جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. فأفريقيا تمثل الأولوية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن ضمن بعثات حفظ السلام الـ ١٤، فإن أكبر خمس بعثات منتشرة في أفريقيا. وينبغي للأمم المتحدة، في عملياتها لحفظ السلام في أفريقيا، أن تلتزم بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، فضلا عن المبادئ الأساسية لحفظ السلام – موافقة الأطراف، والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، والدفاع عن الولاية – وينبغي أن تحترم سيادة البلد المعني.

وعلى مجلس الأمن والأمانة العامة أن يأخذا بعين الاعتبار عوامل من قبيل الاحتياجات الفعلية للبلد المعني، والبيئة الأمنية، وأهداف البعثة عند التخطيط لولاية بعثة حفظ السلام، وتعديل المهام ذات الأولوية، ومجالات التركيز من أجل المراحل المختلفة. وعلى الأمانة العامة اتخاذ تدابير فعالة، وزيادة المدخلات، وتحسين قيادتها وتحكمها في عمليات حفظ السلام في أفريقيا، ورفع كفاءة تنفيذ ولاية البعثة، وتعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم، وتقوية قدرات الإنذار المبكر فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية، وتوفير الدعم اللوجستي الكافي.

ثانيا، يجب علينا تعميق الشراكة في مجال حفظ السلام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وعلينا زيادة تعزيز التواصل والتنسيق بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ويجب أيضا تحسن توقيت الإحاطات الإعلامية ودقتها وفعالية صنع القرار. إن الصين تؤيد بقوة البلدان الأفريقية في حل المشاكل الأفريقية بطريقة أفريقية وفي الاضطلاع بالدور القيادي في التعامل مع الشؤون الأفريقية.

ثالثا، يجب علينا أن ننهض بالتعاون بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والإجراءات والعمليات التي تقودها أفريقيا. ويحظى الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا بمزايا

جغرافية فريدة. وتمثل عمليات السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي تكملة هامة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن الصين تؤيد الأمم المتحدة في جهودها لتوفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، ولمساعدة الاتحاد الأفريقي على تحسين تخطيط البعثات، وجمع الأموال، ومواصلة البعثات وإدارة عمليات السلام في ظل قيادة الاتحاد الأفريقي. كما تساعد الصين الاتحاد الأفريقي في التعجيل بإنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية وقوة الرد السريع وآليات الإنذار المبكر، وأيضا في تعميق التعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية، وتكثيف التدريب العسكري.

رابعا، يجب أن نساعد البلدان الأفريقية المساهمة بقوات على تعزيز بناء قدراتها لحفظ السلام. وفي الوقت الراهن، فإن ما يزيد عن نصف البلدان الـ ٢٠ الأكثر مساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بلدان أفريقية، وهي قدمت مساهمات مهمة في حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ومن الضروري تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام بإجراء إصلاحات. ومن خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وتمشيا مع رغبات البلدان الأفريقية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة فيما يتعلق بالتدريب والمعدات والموارد. لقد دعمت حكومة الصين وشعبها باستمرار البلدان الأفريقية وشعوبها في سعيها لتحقيق السلام والهدوء والتنمية والازدهار. وتشارك الصين بفعالية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، بنحو ٢ ٢٠٠ من حفظة السلام الذين يعملون حاليا في بعثات حفظ السلام في أفريقيا.

وفي أيلول/سبتمبر، حدد مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا التعاون الصيني – الأفريقي في مجال السلام والأمن بوصفه إحدى أولويات التعاون الرئيسية الثماني. ويؤكد الإعلان الذي اعتمد في مؤتمر القمة بوضوح على أن الصين ستدعم مبادرة أفريقيا لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. وقررت الصين إنشاء صندوق السلام والأمن المشترك بين الصين وأفريقيا من أجل دعم التعاون بين الصين وأفريقيا بشأن السلام والأمن وحفظ والحفاظ على الاستقرار. وهي ستواصل تقديم مساعدة عسكرية مجانية إلى الاتحاد الأفريقي من أجل عملياته للسلام.

وتدعم الصين البلدان في المناطق دون الإقليمية الأفريقية مثل الساحل وخليج عدن وخليج غينيا في سعيها لتوفير الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب. ومن هذا المنطلق، أنشأت الصين منتدى السلام والأمن المشترك بين الصين وأفريقيا لتوفير منبر لزيادة عمليات تبادل الآراء بين الصين وأفريقيا في مجال السلام والأمن الدوليين. ومنذ إنشاء الصندوق الاستئماني المشترك بين الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية، قدم الصندوق الدعم المالي للعديد من المشاريع الرامية إلى تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام. وستواصل الصين دعم أفريقيا في تعزيز بناء القدرات في مجال حفظ السلام؛ وتسوية قضايا البؤر الساخنة الإقليمية في وقت مبكر؛ وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في القارة الأفريقية؛ والتكاتف لتشكيل مجتمع أكثر تواصلا مع مستقبل مشترك للصين وأفريقيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن البلدان الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن – كوت ديفوار وإثيوبيا وغينيا الاستوائية – أشكر الرئاسة الصينية للمجلس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن تعزيز عمليات حفظ السلام الأفريقية.

وتأتي هذه المناقشة عقب الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي، التي عقدت في أديس أبابا في ١٧

و١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي مؤتمر القمة، اتخذ رؤساء الدول والحكومات قرارات هامة للتعجيل بالإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي بهدف تعزيز تقدمه المحرز ولا رجعة فيه صوب الاستقلال المالي وزيادة الكفاءة. إن اختيار الصين الحسن التوقيت لوضع أفريقيا في صدارة رئاستها للمجلس يردد صدى مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا الذي عقد مؤخرا، وهو مناسبة كبرى تعكس المسار الإيجابي للتعاون الصيني – الأفريقي على مدى أعوام عديدة.

ونشيد بالأمين العام أنطونيو غوتيريش على التزامه بتقديم الدعم واستمرار هذا الدعم لمبادرات منع نشوب النزاعات وتسويتها في أفريقيا، وبالنيابة عن البلدان الأفريقية في المجلس، أشكره على إحاطاته الإعلامية الممتازة وتوصياته الثاقبة النظر. كما نشكر السفير إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، على الوضوح الملهم لإحاطته الإعلامية، التي استنار بها المجلس بشأن الفرص والتحديات المتصلة بحفظ السلام في أفريقيا.

وأود أيضا، بالنيابة عن البلدان الأفريقية في المجلس، أن أشيد إشادة مستحقة بجميع حفظة السلام الذين سقطوا في ميدان المعركة في إنجاز مهمتهم النبيلة المتمثلة في إحلال السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى نحو ما ذكر عن حق في المذكرة المفاهيمية المعدة من أجل هذه المناقشة (S/2018/1004، المرفق)، فإن أفريقيا جزء هام من عمليات حفظ السلام الجارية، ليس من خلال بلدانها التي تستضيف بعثات الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا وفوق كل شيء في شكل تقديم الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة. وبالرغم من القيود الحالية على قدرات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام وفي بيئة تتسم بتفاقم التهديدات الأمنية المتعددة الأوجه، فإن عزم الاتحاد على الأخذ بزمام ملكية الأمن الجماعي في القارة عزم وطيد.

وخلال العقد الماضي، التزمت هذه المنظمة الأفريقية التزاما راسخا بزيادة مساهمتها وبناء قدراتها في مجال حفظ السلام.

وعلى سبيل المثال لا الحصر لبعض الحالات البارزة الأخيرة ذات القيمة الرمزية، أشير إلى العمليات في الصومال وحوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. إنها تبين تصميمنا الراسخ على اقتراح استجابات مبتكرة، استنادا إلى الميزة النسبية للنشر السريع لبعثات سلام مزودة بولايات قوية في إطار الترتيبات القارية والإقليمية.

وتبين هذه العمليات أيضا مرونة منظومة السلم والأمن الأفريقية وقدرتها على التكيف مع التحديات الأمنية المتغيرة باستمرار. وفي هذا السياق، نقدر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والذي اكتسب طابعا رسميا في ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٧ بتوقيع الأمين العام أنطونيو غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، على الإطار المشترك لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ويحدد هذا الإطار الاستراتيجي طرائق توزيع المسؤوليات وزيادة تنسيق جهود المنظمتين، بغية تعزيز السلام والأمن المستدامين في أفريقيا.

وعلى الرغم من أن منظومة السلم والأمن الأفريقية تمثل خطوة حاسمة نحو تولي المسؤولية عن منع الأزمات في أفريقيا وإدارتها وتسويتها، لا تزال فعالية عمليات دعم السلام الأفريقية تتوقف على توافر موارد مالية مستدامة ويمكن التنبؤ بها. وغني عن البيان أن هذه العمليات تشكل جزءا من تنفيذ حلول محلية للمشاكل الأفريقية.

ولكن، ولعلكم تتفقون معي في ذلك، سيدي الرئيس، فإن فعالية عمليات دعم السلام الأفريقية ستظل محدودة، كما ذكرتُ سابقا، ما لم يتم حل المسألة الشائكة المتعلقة بتوفير موارد مالية مستدامة ويمكن التنبؤ بها من خلال وضع آليات ومعايير تمويل مستدامة وتوافقية. وهذا هو فحوى القرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦)

و ٢٣٧٨ (٢٠١٧). وعلى وجه الخصوص، يعرب المجلس في الفقرة ١٨ من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧):

”عن اعتزامه مواصلة النظر في الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها والشروط اللازمة لإرساء آلية يمكن في إطارها تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن بمقتضى سلطته وفقا للفصل الثامن من الميثاق تمويلا جزئيا من خلال المساهمات المقررة للأمم المتحدة، على أساس كل حالة على حدة، امتثالا للمعايير والآليات ذات الصلة المتفق عليها“.

وسيستند هذا التمويل إلى آليات ومعايير توافقية، بما يكفل السيطرة المالية الاستراتيجية والمساءلة عن إدارة الموارد المتاحة، كما ذكر مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، نقدر التعاون البناء بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تعزيز ولاية عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وإدارتها والإشراف عليها وتحقيق المساءلة بشأنها.

وفي ضوء التقدم المحرز بشأن تلك المسائل منذ اتخاذ القرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تعليمات إلى الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن للترويج للموقف الأفريقي الموحد بشأن استدامة تمويل عمليات دعم السلام الأفريقية والقدرة على التنبؤ به، من خلال المساهمات النظامية للأمم المتحدة. ولذا، فإننا ندعو إلى التزام جميع أصحاب المصلحة في حفظ السلام إلى ضمان أن تؤدي الجهود الجارية إلى اعتماد مشروع قرار يوفر إجابات دائمة على هذا السؤال، وذلك في ظل رئاسة كوت ديفوار للمجلس في كانون الأول/ديسمبر. ونأمل أيضا أن يحصل مشروع القرار هذا، الذي لا يترتب عليه توفير تمويل فوري، وإنما يوفر إطارا تقييما للمجلس، على موافقته، من حيث المبدأ، على النظر في الأمر على أساس كل حالة على حدة، على نحو ما أوصى به تقرير فريق الأمم المتحدة المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446).

وعلى أي حال، فإن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن تؤيد الشواغل التي أعرب عنها أعضاء المجلس بشأن إطار الامتثال لحقوق الإنسان والشفافية في إدارة الموارد. ونؤكد لهم أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أجريا المشاورات اللازمة لوضع خريطة طريق مشتركة لمعالجة شواغل شركائنا. وستحدد خريطة الطريق، التي ستكون جاهزة قريبا – مرة أخرى، وفقا لما ذكره مفوض الاتحاد الأفريقي – المبادئ التوجيهية وستبين التقدم المحرز حتى الآن فضلا عن المسائل المعلقة.

ويوفر لنا تاريخ المؤسسات، شأنه في ذلك شأن تاريخ البشر الذين أنشأوها، توضيحا لهذا الأمر. وتاريخ الاتحاد الأفريقي، وريث منظمة الوحدة الأفريقية، هو تاريخ قارة سعت بلا كلل، في وئام تام مع الأمم المتحدة، للتوصل إلى حلول دائمة للتحديات التي تواجه السلام والأمن في أفريقيا. ولم يكن التزامنا بتولي المسؤولية عن أمننا ومصيرنا الجماعيين وتحقيقهما، كما يتضح من إنشاء صندوق السلام، في أي وقت أقوى مما هو عليه الآن في مواجهة الطابع المعقد للتحديات الراهنة.

في الختام، أود لذلك أن أكرر النداء العاجل الذي وجهه أعضاء المجلس الأفارقة الثلاثة من أجل السماح لنا بالمشاركة في دينامية تضامنية للبحث عن حلول دائمة للتحديات المتعددة التي تلازم عمليات دعم السلام الأفريقية. وإلى جانب قارتنا، فإن هذه مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين، اللذين يمثل صونهما، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الصينية على تسليط الضوء على تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا، وأود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في

الثناء على الأمين العام أنطونيو غوتيريش ومفوض الاتحاد الأفريقي إسماعيل شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والثاقبتين.

أود أن أبدأ بالتأكيد على أن الاتحاد الأفريقي شريك أساسي للأمم المتحدة بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا. وفي بضع الحالات، تكون عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ضرورية تماما لمسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن العالميين، بالنظر إلى أوجه قصور مبدأ الأمم المتحدة لحفظ السلام فيما يتعلق بإنفاذ السلام ومكافحة الإرهاب.

وترحب كازاخستان بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بهدف دعم سعي أفريقيا المتواصل لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، فضلا عن الإطار المشترك للتنمية المستدامة، يشكل مستوى جديدا من تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين على أساس الاحترام المتبادل والمزايا النسبية.

وبغية تحسين فعالية عمليات السلام في أفريقيا، فإننا بحاجة إلى الاستفادة من هذه الأطر إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك من خلال الزيارات الميدانية المشتركة إلى مناطق النزاع وجلسات الإحاطة المشتركة واجتماعات فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن. كما أن ثمة حاجة إلى مواصلة العمل التقني لوضع طرائق للاشتراك في التحليل والتخطيط والتقييم، فضلا عن تقديم تقارير إلى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة.

ويتعين على كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تنقيح عملياتهما الإدارية الداخلية وسياساتهما وإجراءاتهما والتوصل إلى تعزيز أوجه التآزر المشتركة. وقد ثبت أن الآليات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، قادرة على حل أعقد النزاعات في المنطقة. ولذلك، فإن توثيق الصلات بين الأمم المتحدة والآليات دون الإقليمية يمكن أن يساعد على أن تصبح عمليات حفظ السلام الأفريقية أكثر تجاوبا وفعالية على أرض الواقع.

وينبغي أن تكون الحلول السياسية والدبلوماسية الوقائية والوساطة في صميم أي عملية لنشر قوات حفظ سلام. وينبغي أن تكفل عمليات حفظ السلام الأفريقية إجراء تحليل شامل للأسباب الرئيسية للنزاع. فنحن لن تنجح إلا إذا تمكنا من القضاء على عوامل عدم الاستقرار، وليس مجرد إدارة أعراضها. كما أننا نحتاج إلى نظام سليم لإدارة وتبادل المعلومات ولتجميع أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

ومن الجدير بالثناء أن الاتحاد الأفريقي أحرز، من جانبه، تقدما كبيرا في وضع الأطر اللازمة للمساءلة والشفافية والامتثال لحقوق الإنسان، بناء على طلب مجلس الأمن. ونرحب بجهود الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز القوة الأفريقية الجاهزة وقدرتها على الانتشار السريع، تمشيا مع خطة عمل مابوتو الاستراتيجية، وندعو إلى الانتهاء من صياغة مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن نشر وتفعيل القوة الأفريقية الجاهزة.

ويثني وفد بلدي أيضا على الاتحاد الأفريقي للجهود التي يبذلها من أجل تفعيل الهياكل الإدارية لصندوق السلام، الذي يؤدي دورا هاما في كفالة الشفافية المالية والتماسك الاستراتيجي. ونرحب بتعيين ١٦ عضوا من الأعضاء الأفارقة في مجلس أمناء صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ونشجع الاتحاد الأفريقي على الاستمرار بنفس الوتيرة في عملية الإصلاح المؤسسي التي تهدف إلى تعزيز منظومة السلم والأمن الأفريقية.

وقد تكون المسألة الأكثر أهمية هي تمويل عمليات حفظ السلام الأفريقية. ولن تكون قادرة على أداء وظائفها بصورة

فعالة بدون تمويل قابل للتنبؤ ومرن ومستدام، تأذن به الأمم المتحدة. ونعتقد أنه يتعين توفير التمويل على أساس كل حالة على حدة، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أعرب مجلس الأمن من خلال اتخاذه للقرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧) عن استعداده للنظر في التمويل المشترك لتلك البعثات من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. لذلك، نؤيد مبادرة الأعضاء الأفارقة غير الدائمين الثلاثة باعتماد مشروع قرار جديد للمجلس بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، والتي ستعتمد على تلك القرارات.

وفي الختام، أعيد التأكيد على أن كازاخستان، بصفتها مراقبا لدى الاتحاد الأفريقي، تظل ملتزمة بمواصلة تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي ومساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق رؤيتها للسلام والتقدم والازدهار من خلال تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الإفريقي المتعلقة بالخطوات العملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): هذا موضوع ينبغي أن يهمنا جميعا، وأشكر الصين على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم. والعديد من التهديدات والتحديات التي يواجهها شركاؤنا الأفارقة، بما في ذلك التطرف المصحوب بالعنف، والإرهاب والجريمة المنظمة والجرائم الجسيمة والنزاع المسلح لا تعير أي اهتمام للحدود. وفي عالمنا المترابط للغاية، يرتبط أمننا معا بشكل لا ينفصم، وتهدد تلك التهديدات سعينا المشترك إلى عالم أكثر سلاما ورخاء للجميع. ولذلك، من الحيوي أن نواصل العمل معاً لمعالجة هذه التحديات المعقدة والمشتركة.

وتكتسي الشراكات الفعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظماتهما دون الإقليمية، أهمية خاصة في هذا السياق. ويقوم الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية بدور حيوي، ليس في مجال حفظ السلام فحسب، ولكن أيضا في مجال منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. إنني أشيد بعملها في مجال الوساطة في الاتفاقات السياسية ودعم عمليات السلام، على سبيل المثال في جنوب السودان، حيث عملت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على تنشيط ودعم مفاوضات السلام. ولن تكتمل هذه المناقشة بدون الإشادة على وجه الخصوص بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي أكثر المنظمات دون الإقليمية إثارة للإعجاب، ولا سيما جهودها في غامبيا في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

ويظل حفظ السلام أحد أكثر أدوات الأمم المتحدة فعالية لتعزيز صون السلام والأمن الدوليين. لذلك، عندما ننشر قواتنا لحفظ السلام، سواء في أفريقيا أو في أي مكان آخر في العالم، نحتاج إلى أن نضمن بشكل جماعي أنها مجهزة بشكل مناسب لمواجهة التهديدات والتحديات المعقدة التي ستواجهها. وهذا أمر ضروري، ليس فقط لضمان تمكنها من تنفيذ ولاياتها بفعالية، التي قمنا بصياغتها هنا في المجلس،ولكن أيضا لتمكينها من ضمان سلامتها وأمنها. وكما أوضح التقرير الذي كتبه قائد قوة الأمم المتحدة السابق، الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروث، المعنون ”تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة“، فإن السلامة والقدرة مرتبطان ارتباطا لا ينفصم. وحيثما تعمل الوحدات بشكل ضعيف، فإنها تضع نفسها، فضلاً عن المدنيين المكلفة بحمايتهم في خطر. ولهذا السبب سأركز ما تبقى من ملاحظاتي على الأداء.

وأرحب مرة أخرى باتخاذ القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨)، الذي يحدد تدابير لتحسين أداء عمليات حفظ السلام. واسمحوا لي أن أوضح بأن مناقشة الأداء بهذه الطريقة لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها مجرد أمر موجه إلى البلدان المساهمة بقوات. وإعلان العمل من أجل السلام ومن أجل التزامات مشتركة بشأن عمليات

الأمم المتحدة لحفظ السلام يُلزم جميع أصحاب المصلحة، بمن في ذلك الأمين العام، بوضع إطار متكامل لسياسات الأداء وبيانات الأداء والدعم الميداني الفعال والاحتياجات التشغيلية والتقنية الواضحة والعمل مع الدول الأعضاء لتوليد قدرات متخصصة. وقد التزمت الدول الأعضاء بتوفير موظفين مدربين تدريباً جيداً، لتحسين الاستعدادات قبل النشر والتنسيق بشكل أفضل بشأن التدريب وبناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، واجه المجلس بالطبع تحدي صياغة ولايات أفضل وأكثر واقعية.

أولا، نعتقد أنه يجب تقييم البعثات بشكل قوي ونزيه، باستخدام بيانات دقيقة تم جمعها من الميدان. وسيؤدي ذلك إلى تحسين فهمنا لما يصلح وما لا يصلح حتى يتسنى استخلاص الدروس. وأرحب بالعمل الذي اضطلعت به الأمانة العامة في هذا الصدد لتطوير وتجريب أطر عمل جديدة لتقييم الأداء. وعندما تحدد تقييمات القضايا، يجب أن يتبعها اتخاذ الإجراء المناسب، بما في ذلك إعادة الوحدات غير الفعالة إلى أوطانها واستبدالها عند الضرورة. إن مبادئ التقييم القوي والمساءلة ذات صلة خاصة بسلوك قوات حفظ السلام. ويجب أن تنفذ بالكامل سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها، التي تشمل استرداد الأموال، كما ينبغي أن تطبق سياسة الأمين العام بشأن عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وكما قال الأمين العام نفسه هذا الصباح، لقد انتهى عهد الصمت وبدأ عصر المساءلة.

ثانيا، فيما يتعلق بالتعاون، يجب أن نستفيد بشكل أفضل من نقاط قوتنا النسبية بحيث يكون جهدنا الجماعي أكبر من مجموع أجزائه. وهذا يعني أن نضمن على سبيل المثال، أن تكون عمليات إنفاذ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي مكملة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع احترام الاختصاصات ذات الصلة. وعندما أيدنا إلى جانب ١٥٠ بلدا آخر، إعلان العمل من أجل السلام المتعلق بالالتزامات المشتركة في مجال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فقد التزمنا بتعزيز التعاون والتخطيط بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، مع الاعتراف بحاجتها إلى تحديد واضح للأدوار. ويشمل ذلك بطبيعة الحال، الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، اللذين نشرا عدة عمليات صدرت بها تكليفات في السنوات الأخيرة.

وتدرك المملكة المتحدة أيضا أهمية التعاون بين المنظمات والدول الأعضاء فيها لضمان استعداد جميع حفظة السلام في الميدان وقدرتهم على تنفيذ ولاياتهم بفعالية وبأمان. ونحن فخورون بتوفير أفرقة دعم السلام البريطانية في أفريقيا، التدريب لأكثر من ١٠ ٠٠٠ من أفراد حفظ السلام الأفارقة كل عام. وفي الصومال، على سبيل المثال، تواصل المملكة المتحدة دعم بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، سواء على المستوى الثنائي أو من خلال الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال نشر الأفراد في مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومن خلال تقديم التدريب ما قبل النشر للقوات الإقليمية. ولدينا بطبيعة الحال وجود كبير لحفظ السلام في جنوب السودان.

ثالثا، يجب أن ندرك متى تكون بعثات حفظ السلام غير مناسبة لمواجهة تحد معين. فعلى سبيل المثال، بسبب تكوينها وطابعها، فإن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست مناسبة للانخراط في عمليات إنفاذ السلام ومكافحة الإرهاب. وتؤيد تلك الحقيقة دعمنا من حيث المبدأ لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي تتماشى مع الالتزامات المنصوص عليها في القرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧) والتي أذن بها مجلس الأمن بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، للحصول على الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة على أساس كل حالة على حدة.

في الختام، اسمحوا لي أن أشيد بالانتقال الناجح مؤخرا من القوات البريطانية إلى القوات الفيتنامية في مستشفى الأمم المتحدة الميداني في جنوب السودان. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تحقيق تغطية طبية بدون انقطاع، أثناء نقل مستشفى ميداني تابع للأمم المتحدة، مما يشكل سابقة نعتقد أنه ينبغي أن تسعى جميع العمليات المستقبلية إلى الاقتداء بها. وقد تم استخلاص الكثير من الدروس في هذه العملية، يتجلى أحدها في أن بعض أنظمة إدارة الدعم الميداني الحالية حدت من قدرتنا على ضمان التغطية الطبية بدون انقطاع. ومن ثم، فمن المهم أن نتعلم جميعًا من ذلك وأن يتم استعراض لوائح إدارة الدعم الميداني وتكييفها بدقة حتى تكون الانتقالات بين التعهدات الذكية، سلسة إلى أقصى درجة ممكنة.

وأود أن أختتم كلمتي بالإشادة بجميع أفراد الجيش البريطاني الذين يخدمون حاليا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأكرر الإعراب عن إعجابي واحترامي لجميع حفظة السلام الذين يعملون بشجاعة وتفان وصبر في الأماكن التي نرسلهم لها نحن في المجلس.

السيد العتيبي (الكويت): أتقدم بالشكر أيضا للأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش ولمفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي السفير إسماعيل شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين، كما أعرب عن تأييد دولة الكويت لما سيرد في بيان ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود تناول موضوع المناقشة اليوم من ثلاث زوايا وهي الشراكة وعمليات السلام، والتمويل.

أولا، بالنسبة للشراكة، وفر لنا ميثاق الأمم المتحدة في فصله الثامن مظلة للتعاون الإقليمي وبعد ثلاث وسبعين سنة، اتفقت غالبية الدول الأعضاء في المنظمة على تبني إعلان الالتزامات المشتركة الذي تناول مواضيع منها الشراكة، كما ورد في مبادرة الأمين العام، العمل من أجل حفظ السلام.

ولن نجد مثالا على ذلك أبلغ من التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

فلذلك، حري بمجلسنا أن يدفع قدما بتعاونه مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، مسترشدا بقراريه ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، اللذين يبرزان الالتزام بتعزيز الأمن الجماعي واتخاذ خطوات نحو المزيد من التعاون، بما في ذلك تمويل البعثات.

كما سيوفر لنا الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن – بالإضافة إلى اللقاءات السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وكذلك عضوية الأمم المتحدة في مجلس أمناء صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي – فرصة متجددة لزيادة الحوار واستمرار بين المنظمتين ودعم تقديم الحلول السياسية وأولويتها.

إن الهدف النبيل المتمثل في إسكات البنادق، وإن كان حاليا بعيد المنال، لا يزال ممكنا وأقرب للتحقيق بتضافر جهودنا. وقد كانت مشاركة الكويت بصفة مراقب في الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠١ واستضافتها لمؤتمر القمة العربي – الأفريقي الثالث عام ٢٠١٣، لإيمانها بأهمية التعاون مع القارة الأفريقية والخصوصية التي تمثلها للدول العربية وأمنها المشترك.

وإذ نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، فإننا نتطلع إلى استمرار المجلس في الاهتمام بقضايا التعاون الإقليمي. ونعول على وحدة الدول الأفريقية في الاتحاد الأفريقي وفي مجلس الأمن.

ثانيا، فيما يتعلق بعمليات السلام، لا ينازعنا شك في إصرار الاتحاد الأفريقي وعزمه على التصدي للتحديات التي تواجهها القارة. فعلى دول الاتحاد تقع المسؤولية الرئيسية عن أمنها. وذلك بالإضافة إلى ما تتمتع به من دراية وسرعة في الاستجابة للتحديات الطارئة.

إن التعاون الميداني بين المنظمتين في مجال حفظ السلام يتجلى في عمليتين لحفظ السلام في بلدين عربيين، الأولى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والثانية هي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وما تمثلانه من نموذج يضع الدول الأفريقية في صدارة المدافعين عن أمن قارتهم وبناة لقدرات الدول المستضيفة، خاصة وأن للدول الأفريقية المساهمة بقوات أفضلية سرعة التحرك والتصدي للتحديات الطارئة، بالإضافة إلى ما تكون لديها من خبرة خلال العشرين سنة الماضية، حتى أصبحت قواتها تمثل حوالي نصف قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولذلك، فإن عمل المنظمتين جنبا إلى جنب في تحديد ولايات واضحة لعمليات السلام، بما في ذلك استراتيجياتها للخروج ودور المرأة فيها، أضحى يشكل أولوية لعملنا المؤسساتي الذي يسترشد بالميثاق والأطر المشتركة.

ثالثا، فيما يتعلق بالتمويل، فقد تابعنا الإطلاق الرسمي لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي خلال مؤتمر القمة الاستثنائي الحادي عشر للاتحاد الأفريقي قبل ثلاثة أيام، وما يمثل ذلك الحدث من نقطة تحول وخطوة نحو تعزيز الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية بالتعاون مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، الممثلة في مجلس أمناء صندوق السلام.

إن ما نصبو إليه هو أن نضمن تمويلا مستداما وكافيا ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن. وبطبيعة الحال، فإننا لن نجني ثمار ذلك التمويل إلا في ظل ولايات لها نفس المزايا المذكورة ويمكن تحقيقها وأن تنفذ مع احترام لمبادئ حفظ السلام الثلاثة وإيلاء الأولوية للحلول السياسية والسلمية.

وختاما، نعرب عن تقديرنا واعتزازنا بحفظة السلام في أفريقيا وحول العالم، ومن ضحوا بأرواحهم حفاظا على السلام. كما يطيب لنا تجديد دعم الكويت لجهود الدول الأفريقية في المجلس، بما في عزمهم تقديم مشروع قرار بشأن عمليات دعم السلام الشهر المقبل.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يعرب وفد بلدي عن شكره لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، التي تتيح لنا الفرصة لمناقشة تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز عمليات حفظ السلام.

ونشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وعلى دوره القيادي بشأن هذه المسألة. ونحن كذلك ممتنون للسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، على إحاطته الإعلامية.

كما يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وتعيد بوليفيا تأكيد أهمية مواصلة تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونشدد على مسؤولية المجتمع الدولي في جعل تلك العلاقة فعالة من أجل التوصل إلى فهم مشترك للأسباب الجذرية للنزاع.

ونرحب، في ذلك الصدد، بتوقيع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فذلك الاتفاق يرسي الأساس لشراكة منهجية واستراتيجية استنادا إلى مبادئ الاحترام المتبادل والمزايا النسبية. ونرحب كذلك بالجهود المكرسة لبلوغ الهدف المتمثل في إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

ونحن نعتقد أنه من الضروري تعميق التكامل بين الأنشطة المتصلة بحفظ السلام وبناء السلام، وتعزيز الحوار والتعاون وآليات التنسيق بغية تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في التغلب على تحديات السلام والأمن التي تواجه المنظمتين كلتيهما، التي تشمل الاستراتيجيات المشتركة المتعلقة بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، فضلا عن منع نشوب النزاعات وتحديد أولويات القيادة ومشاركة النساء والشباب في مسائل السلام والأمن.

ونشيد كذلك بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين المنظمتين، الذي سيؤدي إلى تحسين القدرات على مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، اللذين يشكلان عاملين يعوقان بناء السلام والتنمية في أفريقيا.

وفيما يتعلق بآليات التعاون والتنسيق، فإن المثال الذي تجدر الإشارة إليه هو نشر العمليات المشتركة والمختلطة، التي تشكل أداة رئيسية في السعي الجاري لتحقيق السلام والأمن والقدرة على التكيف. وهي كذلك أداة مفيدة لمكافحة تهديدات مثل الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والأزمات الإنسانية.

وبالمثل فإن بوليفيا تؤكد على المستوى المرتفع للشراكة الاستراتيجية والالتزام بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقي في بناء علاقة مهيكلة ومنصفة. ولا بد من تعزيز تلك الشراكة على أساس الدعم المتبادل والمساعدة التقنية المستمرة، للقضايا السياسية وعمليات حفظ السلام على حد سواء.

ونعتقد كذلك أنه ينبغي لنا أن نواصل استكشاف الطرائق المختلفة للشراكة والدعم والمساعدة لعمليات الاتحاد الأفريقي، وفقا للقرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧). وتؤيد بوليفيا، في ذلك السياق، مبادرة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بشأن مشروع القرار المتعلق بتمويل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي تأييدا تاما، التي نقتنع بأنها ستسهم في توطيد ميزانيات يمكن التنبؤ بها ومستدامة ومرنة ولتعزيز تعبئة المجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بتوفير الدعم المالي اللازم لتعزيز القدرات الأفريقية في مجال السلام والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك، تؤكد بوليفيا مجددا دعمها الكامل للهيكل الإقليمي ودون الإقليمي من أجل تسوية النزاعات في أفريقيا. فالحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية ضرورية بالنظر إلى طبيعة الرؤية الأفريقية وتوصياتها: الأفارقة أنفسهم يفهمون واقعهم بشكل أعمق.

وفي الختام، تعتقد بوليفيا أن من الأهمية بمكان تعزيز الدور القيادي للاتحاد الأفريقي في اتخاذ القرارات بشأن المسائل التي تعنيه باحترام كامل لسيادة جميع البلدان الأعضاء فيه واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الصين على عقد هذه المناقشة الهامة في لحظة حاسمة. وبالإضافة إلى ذلك، نشكر الأمين العام غوتيريش، والمفوض إسماعيل شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين.

يظل الاتحاد الأفريقي، كما تشير المذكرة المفاهيمية (S/2018/1004، المرفق) يشكل شريكا هاما لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. ونحن نتفق مع ذلك تماما، ولذلك نأمل في أن تكون مناقشة اليوم بمثابة خطوة أخرى نحو تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في حفظ السلام وبناء السلام والحفاظ على السلام.

ونؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. إن الاتحاد الأوروبي يساهم في إحلال السلام واستتباب الأمن في أفريقيا بصورة كبيرة، سواء في عمليات السلام أو في تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي.

وسأركز على ثلاثة جوانب من تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: أولا، تحسين الشراكة؛ ثانيا، تحسين التعاون بين البلدان المساهمة بقوات والشركاء الآخرين؛ وثالثا، تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام.

فيما يتعلق بنقطتي الأولى – تحسين الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة – فإن عمليات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لحفظ السلام يمكن أن تكون متعاضدة. فالشراكة القوية تمكن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من الاستجابة بقدر أكبر من السرعة والحزم بغية التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن في أفريقيا. وقدرة

الاتحاد الأفريقي على القيام بدور المستجيب الأول والتدخل على وجه السرعة ينبغي تيسيرها قدر الإمكان. ونعلق أهمية كبيرة على الشراكات بوصفها عنصرا أساسيا من عناصر مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وهكذا، فإن توثيق التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، ضروري. ولتحسين الشراكة، نشجع التحليل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والتخطيط واتخاذ القرارات، ويشمل ذلك زيادة إصدار البيانات المشتركة. وبتبادل المعلومات والتحليلات المتعلقة بالإنذار المبكر ووضعها على نحو مشترك، يمكننا التوصل إلى فهم مشترك للنزاعات الناشئة. وباتخاذ القرارات استنادا إلى التشاور، يمكننا وضع نهج تعاونية للتصدي للنزاعات على نحو فعال.

وفيما يتعلق بنقطتي الثانية، فإن قوة عمليات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لدعم السلام ترتهن بالبلدان المساهمة بقوات، وإننا نشيد بالبلدان التي تساهم بالقوات وأفراد الشرطة. لقد أقمنا الحداد في الأسبوع الماضي تحديدا على مقتل ستة من أفراد حفظ السلام من ملاوي وواحد من تنزانيا، جادوا بأرواحهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد بجهودهم ونحيي تضحياتهم.

ونحن بحاجة إلى حفظة السلام المدربين والمجهزين على نحو جيد والقادرين على التصرف بسرعة عندما يتعرض المواطنون أو الجنود أو البعثة للخطر، والراغبين في ذلك. إن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي اتخذها الأمين العام فرصة لتعزيز التعاون بين البلدان المساهمة بقوات والشركاء بشأن أداء عمليات حفظ السلام، على نحو ما أكده القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨). ولكي يكون حفظ السلام فعالا، يجب أن تستوفي القوات أعلى المعايير. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون الوثيق مع كوت ديفوار وإثيوبيا في الفترة التي سبقت صدور الإعلان المتعلق بالالتزامات المشتركة في العمل من أجل حفظ السلام. ونواصل العمل مع كوت ديفوار بشأن مشروع قرار سيكفل متابعة تنفيذ الإعلان من خلال تحسين ولايات حفظ السلام. كما نعمل أيضا مع كوت ديفوار على مشروع قرار يركز على السلام والعدالة والمؤسسات الإصلاحية في سياق عمليات حفظ السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن تقديرنا لتعاوننا مع رواندا فيما يتعلق بمبادئ كيغالي والمؤتمر التحضيري بشأن حفظ السلام، الذي سيعقد في لاهاي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ونرحب أيضا بالتعاون المستمر مع غانا وزامبيا والسنغال وجنوب أفريقيا بشأن عن مبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام، التي تركز على تعزيز دور المرأة في عمليات حفظ السلام – وهي مسألة هامة ذكرها آنفا الأمين العام. ونشجع البلدان الأخرى المساهمة بقوات على الانضمام إلينا في هذا المسعى. وما زال لدينا الكثير مما ينبغي إنجازه فيما يتعلق بالأداء في عمليات حفظ السلام، وتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سيساعدنا على تحقيق ذلك. وتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ينبغي أن يؤدي أيضا إلى تعزيز الحوار ووضع معايير أوضح بشأن أداء حفظة السلام.

وفيما يتعلق بنقطتي الثالثة – الحاجة إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للاتحاد الأفريقي – فإن الاتحاد الأفريقي يقوم بدور أساسي في عمليات السلام في أفريقيا، على النحو المذكور بوضوح في القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦). ولهذا ينبغي لنا جميعا أن نستثمر في قدرات الاتحاد الأفريقي، وينبغي لنا أن نتفق على طريقة تمويل مختلفة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ولا بد من تمويل قابل للتنبؤ ومستدام ومرن بغية تعزيز فعالية عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. وينبغي لنا أيضا أن نتفق على الامتثال للمعايير ذات الصلة المتفق عليها المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والرقابة الاستراتيجية والمالية. ونشجع على مواصلة صياغة وتنفيذ إطار امتثال قوي وشامل في ذلك السياق من جانب الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وفي الختام، ينبغي أن نحرز التقدم في المجالات التالية: أولا، تنفيذ القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)؛ ثانيا، تعزيز أداء عمليات حفظ السلام من خلال الحوار مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة؛ وثالثا، ضمان الظروف اللازمة لإيجاد تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للاتحاد الأفريقي. وستظل مملكة هولندا شريكا للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية من أجل السلام والأمن الدوليين. ونحن نعول على مشاركة المجلس ودعمه في سياق مشروعي القرارين اللذين نعمل عليهما حاليا مع كوت ديفوار، بشأن إعلان الالتزامات المشتركة المتعلق بالعمل من أجل حفظ السلام، والسلام والعدالة والمؤسسات الإصلاحية. وأود أن أكرر الإعراب عن خالص شكرنا للأمين العام على قيادته، وله ولمفوض الاتحاد الأفريقي على جهودهما.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نقدر فكرة عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي ستسهم بالتأكيد في تحسين فعاليتنا في كفالة السلام والأمن في أفريقيا من خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ومفوَّض الأمم المتحدة على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين والزاخرتين بالمعلومات.

بادئ ذي بدء، أود أن أقول إن قلوبنا مع أسر وأصدقاء ذوي الخوذ الزرق الملاويين والتنزانيين الذين قتلوا بينما كانوا يؤدون واجباتهم في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وباسم بولندا، أود أن أعرب عن خالص تعازينا لأسرهم وأصدقائهم ولحكومتي ملاوي وتنزانيا. وندين بأشد العبارات كل أعمال العنف التي تستهدف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

وكما ذكر الأمين العام في خطابه أمام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في تموز/يوليه، إن الاتحاد الأفريقي هو أهم شريك استراتيجي للأمم المتحدة في مجال السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشجع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على مواصلة تعزيز التعاون، استنادا إلى الاحترام المتبادل للقانون الدولي وحقوق الإنسان، فضلا عن المزايا النسبية. كما نشيد بدور المنظمات دون الإقليمية، التي يمكنها أن تسهم بصورة فريدة في آليات الإنذار المبكر. ودورها حاسم أيضا في تعزيز الحوار والمصالحة، فضلا عن مبادئ الحوكمة الرشيدة. وباعتبارنا مناصرا قويا لمبادئ القانون الدولي، فإننا نرحب بوضع إطار امتثال عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام للقانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان، والسلوك والانضباط. ونشجع الأمانة العامة على مواصلة تعاونها الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتعزيز أنشطة الوقاية والتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، فضلا عن متابعة المبادرات الهامة بشأن معايير التدريب من أجل الحماية المتكاملة للمدنيين. وذلك ينبغي تعزيزه أيضا بجهود متعددة تتيح لأفراد حفظ السلام تحديد وتنفيذ قواعد ومعايير القانون الدولي، لا سيما فيما يتعلق بحماية الطفل، وتدابير محددة لحماية النساء في سياق عمليات حفظ السلام.

إننا، باعتبارنا أعضاء مجلس الأمن، نواجه كل يوم تهديدات خطيرة لها طابع عابر للحدود. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى مفهوم التعاون فيما بين البعثات، الذي يساعد على تحسين التصدي للتهديدات الإقليمية. وقد نحتاج إلى النظر في تبسيط بعض الإجراءات والترتيبات المتعلقة بالميزانية حتى يتسنى لنا زيادة كفاءة التعاون الاقتصادي وتعزيز طابعه العملي. ولهذا النهج المعقد والشامل فوائد عديدة من بينها زيادة استخدام الأصول البشرية والمالية والمعدات بصورة منتجة على نحو أكبر. فلنعمل على زيادة التعاون فيما بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التعاون ونقل الخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بالتعاون فيما البعثات من أفريقيا إلى مناطق أخرى من العالم.

وينبغي لذلك إلهام المحللين وصانعي القرار أن يعتمدوا منظورا إقليميا خلال عملية التخطيط لبعثات حفظ السلام.

واسمحوا لي أيضا أن أشدد على مسألة الملكية الوطنية للعملية السياسية، الذي يمثل العنصر الأساسي لنجاح مشاركة الأمم المتحدة وتحقيق الغاية المنشودة. إن له أثرا كبيرا على فعالية أداء البعثة، وكذلك على أمن حفظة السلام التابعين لنا. ولذلك ينبغي لنا أن نرصد باستمرار تنفيذ ولاية كل بعثة، وأي انتهاك لاتفاق مركز القوات والمخاطر المحتملة والتحديات الناجمة عن التغيرات في الحالة السياسية.

أود أن أكرر التأكيد على أنه لا يمكن للسلام والأمن في أفريقيا أن يتحققا إلا من خلال المشاركة الشاملة من جانب المنظمات الإقليمية. وبما أنه قد سبق ذكر دور الاتحاد الأفريقي، أود أيضا أن أؤكد على التزام الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، كان إسهام الاتحاد الأوروبي القوي ظاهر للعيان خلال الانتخابات في مالي وفي منطقة الساحل بشكل عام، حيث قدم الاتحاد الأوروبي تمويل للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ودعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على وجوب أن يظل الهدف من التسوية السياسية محوريا في بعثات حفظ السلام في أفريقيا. ويجب علينا أن نعمل معا للتوصل إلى أفضل الحلول الممكنة لمساعدة البلدان الأفريقية على بناء السلام المستدام، وفي الوقت نفسه السماح بشمول جميع شرائح المجتمع وتمكينها، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال والنساء والمسنين.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الهامة. أود أيضا أن أشكر الأمين العام ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين جدا والتزامهما الثابت بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

في البداية، أود أيضا أن أكرر البيان المتميز الذي أدلى به سفير كوت ديفوار بالنيابة عن البلدان الأفريقية الثلاثة في المجلس. ونحن نتفق اتفاقاً كاملاً مع ذلك الموقف.

بالنسبة لفرنسا، تكتسي الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أهمية استراتيجية اليوم، ونحن ملتزمون التزاما راسخا بدعم تطويرها إذ نرى أن لها إمكانات هائلة. وتتماشى تلك الشراكة تماما مع الاتجاهات الحالية في مجال حفظ السلام، وهي تمثل عنصرا رئيسيا من عناصر مبادرة الأمين العام مبادرة للعمل من أجل حفظ السلام.

وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم المحرز بقيادة الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقيه محمد، ولا سيما منذ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وتوقيع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الدوليين. إن هذه الشراكة هي جزء من الواقع اليومي، ويجري التعبير عنها الآن بطريقة ملموسة يوميا على أرض الواقع. وأود أن أذكر، على سبيل المثال، جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث كانت تعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي جنبا إلى جنب من أجل استعادة السلام والاستقرار في البلد من خلال المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تمثل الإطار الوحيد للتوصل إلى اتفاق سلام شامل وجامع. كما أنه نظرا لأهمية تلك الشراكة نواصل الدعوة إلى التزام جماعي قوي بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع ولايات واضحة لاستراتيجية سياسية حقيقية مزودة بالوسائل السليمة. ولنفس السبب، نود أن نحذر من أي إعادة نظر، بما في ذلك الدعم المالي، في الأطر التي تم تحديدها جماعيا من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

وتكتسي الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أهمية استراتيجية بالنسبة لفرنسا؛ والسبب في ذلك هو زيادة قوام عمليات السلام الأفريقية. وفي مواجهة التهديدات الناشئة في أفريقيا وضرورة أن تصبح الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أكثر استجابة وكفاءة، نرى أن عمليات السلام الأفريقية تمثل فرصة حقيقية لتحسين تقسيم العمل بين إنفاذ السلام وحفظ السلام مع الأمم المتحدة. ونحن نرى ذلك على أرض الواقع مع

القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات المنتشرة في منطقة حوض بحيرة تشاد. وتؤدي عمليات السلام الأفريقية هذه دورا رئيسيا اليوم، ولديها على الأقل ثلاث نقاط مشتركة: فهي أفضل تكيفا مع بيئتها ومع التهديد؛ ولها ولاية واضحة ذات هدف واحد؛ وهي أقل تكلفة من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ولذلك تمتلك هذه العمليات، من حيث نطاقها وتنوعها، مزايا لا يمكن إنكارها.

بيد أن من الواضح أن عمليات السلام الأفريقية لا تعتمد على تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به. ولذلك، من الضروري معالجة هذه الحالة. ولهذا السبب، وكما أكد الرئيس ماكرون في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/73/PV.6)، فإن فرنسا تؤيد مبادرة الاتحاد الأفريقي الرامية إلى اعتماد مشروع قرار طموح بحلول نهاية العام. وتشمل هذه المبادرة ركيزتين أساسيتين. الأولى، إننا نتعامل مع قرار اتخذه رؤساء دول الاتحاد الأفريقي وحكوماته لدعم صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، الذي سيغطي ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات السلام الأفريقية. ويلي ذلك طلب الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة تغطية ٧٥ في المائة من تكلفة العمليات المقبلة، بما في ذلك من خلال الاشتراكات الإجبارية.

وفي هذا السياق، ترحب فرنسا بالإصلاحات التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وبالتقدم المحرز في التعاون مع الأمم المتحدة منذ اعتماد القرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧). ويمثل هذا التقدم معلما رئيسيا في تحديد الإطار الذي نود يشمل عمليات السلام الأفريقية. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى مقترحات الأمين العام بشأن تقييم التهديدات المشتركة والتخطيط وتحديد الولاية وتقييم عمليات السلام الأفريقية. أود أن أذكر أيضا العمل بشأن آلية الرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ الولايات. وأخيرا، أود أن أشير إلى وضع أطر للامتثال للقانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، والسلوك والانضباط، التي تتسم بأهمية حاسمة فيما يتعلق بالمساءلة، وكذلك إلى الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة للعمليات الأفريقية. ويجب أن يكون هذا التقدم أيضا جزءا من الإطار الذي يطبق على وجه الخصوص مبدأين هما: أسبقية مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، والحاجة إلى الولاية الواضحة التي تعيّن مدة محددة ومنطقة مقيدة.

وفي هذا السياق، ترى فرنسا أنه يجب على مجلس الأمن الآن دعم التقدم الهام الذي أحرزه شركاؤنا في الاتحاد الأفريقي باعتماد مشروع قرار إطاري يتيح المجال بشكل حاسم أمام المجلس لحشد اشتراكات الأمم المتحدة الإجبارية، على أساس كل حالة على حدة، من أجل المشاركة في تمويل العمليات الأفريقية التي يقودها الاتحاد الأفريقي أو يُصدِر تكليف بها. وأشدد على هذه النقطة الأخيرة لأن الائتلافات والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تعبئ القوات الأفريقية التي يجب عليها أيضا، متى صدر تكليف بذلك من الاتحاد الأفريقي، أن تتمكن من الحصول على دعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

والهدف من مشروع القرار الإطاري هذا هو تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وينبغي لهذه الشراكة أن تتصدى للتحديات الأمنية في عصرنا في القارة الأفريقية من خلال دعم القوات الأفريقية حيث تزداد قوة وأن تحصّل تضامن المجتمع الدولي في مكافحة الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية التي تهدد الاستقرار والازدهار في القارة.

ويمكن لبلدان الاتحاد الأفريقي أن تعول على دعم فرنسا الثابت طوال هذه المسيرة.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة مرة أخرى بجميع ذوي الخوذ الزرق المنتشرين في عمليات حفظ السلام، لا سيما في جمهورية

الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى الذين ضحوا بأرواحهم في الآونة الأخيرة.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام غوتيريش، والمفوض شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وأنا أيضا أود أن أبدأ ببضع كلمات إشادة خاصة بحفظة السلام من ملاوي وتنزانيا التابعين للأمم المتحدة والجنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين قتلوا هناك في الأسبوع الماضي. وهذه تذكرة مهمة لنا جميعا بأن القرارات المتخذة في هذه القاعة لها عواقب حقيقية على حفظة السلام وعلى أسرهم. ونصلي من أجل أسر هؤلاء الرجال والنساء الذين قتلوا في الأسبوع الماضي والجرحى الناجين من الموت.

إن جعل بعثاتنا لحفظ السلام أكثر فعالية وأكثر خضوعا للمساءلة أمام الشعوب التي تخدمها يشكل أولوية قصوى للولايات المتحدة. ولا يزال الاتحاد الأفريقي شريكا قويا وضروريا للأمم المتحدة في النهوض بالأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية في أفريقيا. والعلاقة بين المنظمتين فريدة وخاصة، ويجب أن تظل كذلك. والولايات المتحدة تقدر التضحيات التي قدمها الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية المساهمة بقوات بالفعل في عمليات حفظ السلام في أفريقيا. فإثيوبيا وحدها تساهم بأكثر من ٨ ٠٠٠ عنصر يخدمون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأكثر من ٤ ٠٠٠ جندي في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتساهم بوركينا فاسو بأكثر من ٢ ٠٠٠ عنصر مخصصين لحفظ السلام التابع للأمم المتحدة، وفي الشهر الماضي فقدت اثنين من جنودها في هجوم إرهابي وقع في مالي.

والقضية المطلوب منا معالجتها اليوم هي كيف يمكننا تحسين العلاقة الفريدة من نوعها بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي – لا لفائدة المنظمتين، ولكن لمساعدة شعوب أفريقيا على بناء مستقبل سلمي ومزدهر. وهذا أمر يستحق مناقشة مركزة ومستدامة وصريحة. وعلى أعضاء المجلس ألا يتعجلوا في اتخاذ قرارات ترسي سوابق دون النظر بعناية في عواقبها. كثير من المتكلمين هنا اليوم طالبوا مجلس الأمن بإتاحة الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة كوسيلة دعم مستدام ويمكن التنبؤ به للعمليات الأفريقية لدعم السلام. وهذا الاقتراح، على وجه الخصوص، يتطلب منا التوقف للنظر في الكيفية التي سيساعد بها السلام والأمن وحقوق الإنسان في أفريقيا.

إن مجلس الأمن قد اتخذ قرارين – القراران ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧)– معربا عن رغبته في العمل مع الاتحاد الأفريقي لإيجاد هياكل تمويل موثوق بها لحفظ السلام. وأكدنا أيضا أن المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات تقع على عاتق الدول وأن المجلس مستعد للعمل معها من أجل الحفاظ على السلام. وحدد هذان القراران شروطا واضحة يتعين أن يستوفيها الاتحاد الأفريقي قبل أن يتسنى لمجلس الأمن النظر في استخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة لتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وهي تشمل توقع أن يوفر الاتحاد الأفريقي ٢٥ في المائة على الأقل من تكلفة العمليات. ويطالب المجلس أيضا بالشفافية والمساءلة المالية الكاملة، كما يطالب بالتزام قوات الاتحاد الأفريقي بمعايير الأداء العالي والحفاظ على حسن السلوك والانضباط واحترام حقوق الإنسان.

وقد أحرز تقدم نهنئ الاتحاد الأفريقي عليه، لكن الأمر يحتاج إلى المزيد من العمل قبل أن يتسنى اعتبار شروط مجلس الأمن قد استوفيت. ولا يزال من السابق لأوانه اتخاذ قرارات بشأن تغيير علاقة حفظ السلام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بينما لا يزال الاتحاد الأفريقي يعكف على إصلاحاته الداخلية. وثمة مسائل أخرى أدت بنا إلى الاعتقاد بأن اتخاذ هذه الخطوة الآن سيكون سابقا لأوانه. هناك أسئلة جدية بشأن كيفية حماية سلطة مجلس الأمن في المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين في أي ترتيب مستقبلي يدعم عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام بالاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. ويجب إتاحة الوقت

الكافي لأعضاء المجلس للتأكد من وجود دعم سياسي وتشريعي كامل من عواصمهم قبل إقرار هذا الالتزام. وموافقة الكونغرس لدينا أمر حتمي بالنسبة للولايات المتحدة. وأنا أعلم أن هذا هو الحال أيضا بالنسبة لبلدان أخرى وهيئاتها التشريعية، ولن يكون بمقدورنا إشراك الكونغرس الجديد لدينا في هذه المسألة الهامة والمعقدة حتى السنة الجديدة، وهو أقرب وقت ممكن للنظر في انضمامنا إلى توافق الآراء بشأن مشروع قرار جديد.

والولايات المتحدة تدعو إلى مزيد من الدراسة قبل أن نلتزم بأموال الأمم المتحدة لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، لكن سيكون من الخطأ تفسير حذرنا على أنه عدم دعم للسلام والأمن وحقوق الإنسان في القارة الأفريقية. لقد كانت الولايات المتحدة لوقت طويل، وستظل أكبر مساهمي المنظمة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولكن فوق أنصبتنا المقررة، نحن ملتزمون بمساعدة البلدان المساهمة بقوات على إعداد قواتها للنشر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. ومنذ عام ٢٠٠٥، أنفقنا ١,٥ بليون دولار على الدعم في مجال التدريب مع ٢٣ شريكا نشطا في أفريقيا. وفي عام ٢٠١٨، دعمت الولايات المتحدة تدريب الأفراد العسكريين في بعثات حفظ السلام الأفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور وأبيي وجنوب السودان.

كما تدعم الولايات المتحدة الأمن في أفريقيا من خلال مئات الملايين من الدولارات في مجالي مكافحة الإرهاب والمساعدة في إنفاذ القانون. وتدعم مساعداتنا الإنسانية والصحية والإنمائية صحة وتعليم الملايين من النساء والأطفال أيضا. باختصار، فإن الولايات المتحدة تلتزم باستقرار أفريقيا وازدهارها في المستقبل. ونحن فخورون بشراكتنا مع الاتحاد الأفريقي والعديد من البلدان الأفريقية المساهمة بقوات.

في الختام، فإننا نرى اليوم خطوة إلى الأمام في مسعانا المشترك لتعزيز شراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي. وأي عملية متعجلة في غضون أيام لاتخاذ قرار من شأنه أن يغير حفظ السلام بشكل دائم من شأنها أن تقوض تقدمنا. وعوضا عن ذلك، دعونا نواصل العمل الجيد من جميع الجوانب من أجل التقريب بين منظمتينا، مع احترام أدوارهما الفريدة، لمساعدة الشعوب الأفريقية على تهيئة المستقبل السلمي والآمن والمزدهر الذي تستحقه.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الرئاسة الصينية على تنظيم مناقشة اليوم بشأن تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

أود أولا أن أشارك زملائي في الإعراب عن تعازينا في وفاة حفظة السلام الملاويين والتنزانيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جمهورية أفريقيا الوسطى. وغني عن القول إننا ندين الهجمات على ذوي الخوذ الزرق، ونشيد بشجاعتهم وتفانيهم ونتمنى للجرحى الشفاء العاجل والتام.

ونحن ممتنون للأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وتركيزه الثابت على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. كما نشكر السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، على آرائه.

وما فتئت روسيا تؤيد جهود الدول الأفريقية لتحقيق قدر أكبر من الاستقلال في صون السلم والأمن في قارتها. ونحن نؤيد التطوير المتسق والتطلعي لأنواع مختلفة من التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، على أساس مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. فمن غير المقبول أن تفرض وصفات استجابات للأزمات على الأفارقة دون موافقتهم الصريحة.

إننا نقدر كثيرا رغبة الاتحاد الأفريقي في تفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية المنشأة في إطار هيكل السلم والأمن الأفريقي في أقرب وقت ممكن. ونرى مبررا لرغبة البلدان الأفريقية في إثارة مسألة تقديم المساعدة المادية والمالية للتدابير الرامية

إلى صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونحن نوافق على أن من المهم زيادة القدرة على التنبؤ والموثوقية والمرونة لتمويل عمليات الأفريقية والبعثات المشتركة. ومن حيث المبدأ، نحن لا نعارض النظر في إمكانية توسيع مشاركة الأمم المتحدة في تلك البعثات، ونحن على استعداد لإجراء حوار بناء إضافي في هذا الصدد. ومع ذلك، نعتقد أنه من المهم الإبقاء على إجراء الأمم المتحدة الحالي لاستعراض طلبات الميزانية ذات الصلة والموافقة عليها، من أجل ضمان الشفافية والمساءلة في تخصيص الأموال واستخدامها، وضمان مشاركة موظفي الأمم المتحدة في كل مرحلة من مراحل التخطيط والتنفيذ العملي للمهام المعنية.

كما نود الإشارة إلى أن الالتزام الصارم بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام أمر أساسي لنجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي أن تراعي في الولايات آراء الدول المضيفة وقدرة البلدان المساهمة بقوات على تنفيذها. وإثقال كاهل حفظة السلام بمهام إضافية في مجالات حماية حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية والمشاكل البيئية لا يؤدي سوى إلى تعقيد تنفيذ الواجبات الرئيسية لعمليات حفظ السلام.

ونود بصفة خاصة أن نشير إلى أهمية جهود الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لمنع النزاعات والتوسط فيها.

والقاعدة العامة هي أن الأفارقة على دراية أفضل بواقعهم المحلي، والأهم من ذلك أنه ليست لديهم أية دوافعٍ مزدوجة. ومن المؤسف أنه يمكننا تذكُّر الكثير من الأمثلة التي نُحيت فيها جهود الوساطة الأفريقية جانبا أو قُوِّضت عمدا من قبل الجهات الفاعلة الخارجية. ولن أغفل الإشارة إلى مثال جنوب السودان في ذلك الصدد، حيث سارعت عدة دول إلى فرض حظر على الأسلحة بالرغم من الاستنتاجات التي توصل إليها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وأوشكت تقريبا على القضاء على إحياء عملية التفاوض نفسها.

وبالرغم من تصريحات شركائنا الغربيين المستمرة عن أهمية تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام وضرورة كفالة تعاونه بشكل وثيق مع الأمم المتحدة، فإن ممارستها الفعلية تختلف إلى حد كبير في كثير من الأحيان، ولا تزال اليد العليا للمصالح الضيقة. ومن أوضح الأمثلة على ذلك ليبيا الغنية بالنفط. فبعد عرقلة جهود الوساطة من خلال الاتحاد الأفريقي الذي اقترح خطة سياسية لحل الأزمة، لجأت عدة بلدان غربية – نعرفها جميعا – إلى خيار القوة. وتبيّن لاحقا أن ذلك الخيار كان مأساويا للشعب الليبي وأسفر عن عواقب وخيمة ما زالت واضحة إلى اليوم. فليبيا ما تزال مجزأة ومقسمة إلى مناطق نفوذ وتفتقر إلى مؤسسات حوكمة الدولة الموحدة في حين يستمر انهيار اقتصادها وبنيتها الاجتماعية. وهي لم تصبح ملاذا للإرهابيين من البلدان المجاورة ومنطقة الساحل والصحراء برمتها فحسب، بل أضحت عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار فيها أيضا. ومن الجدير بالذكر أن أولئك الذين أدت تصرفاتهم الخرقاء إلى زعزعة استقرار الوضع في ليبيا والمنطقة ثم تركوا البلد ليواجه مصيره الآن، هم نفسهم الذين يقدمون أنفسهم الآن باعتبارهم حفظة للسلام ويتباكون على عدم التوصل إلى بديل التسوية السياسية في ليبيا، في حين يتجاهلون مرة أخرى المساعي الحميدة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي واللجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، على وجه الخصوص.

ونؤيد اتّباع نهج يتحدث فيه مجلس الأمن استنادا إلى وحدة الصف في دعم الجهود الإقليمية. وعلى الرغم ذلك، فإن من المهم أن نفهم أن هناك مجالا لمشاركة جميع أصحاب المصلحة حسني النية والذين ليست لديهم دوافع خفية في التصدي للأزمات في القارة الأفريقية. وتقدم روسيا المساعدة في عملية تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى استنادا إلى تلك المبادئ، وتساعد سلطات البلد أيضا على استعادة القطاع الأمني. ونأمل أن يتخلى زملاؤنا في المجلس عن مخاوفهم

التاريخية ومصالحهم القومية الضيقة أثناء عملهم على مساعدة بانغي في التغلب على أزمتها التي طال أمدها.

وليس علينا أن نتطلع بعيدا لنجد أمثلة على المشاركة النشطة للأفارقة في صون السلام والأمن في قارتهم نفسها. ونود الإشادة بالتضحيات التي بذلتها البلدان الأفريقية في إرسال الوحدات العسكرية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمكافحة حركة الشباب. ونعلم جميعا أن السلطات في المنطقة هي التي كانت وراء إنشاء لواء التدخل. وأصبحت بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور قصة نجاح بالفعل للتعاون الوثيق بين المنظمتين في مجال حفظ السلام. ونرى أن وضع جميع الشروط المسبقة الهامة في تلك المنطقة من السودان سيمكّن بعثة حفظ السلام من الخفض التام بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ وفقا للإطار الزمني المحدد لذلك والوارد في القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨).

وأصبح واضحا تماما أنه يجب ألا يستمر وجود بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في أي من البلدان إلى أجل غير مسمى. ويجب أن تكون لأي منها استراتيجية واضحة للخروج في نهاية المطاف. ولا يؤدي وضع العقبات المصطنعة أمام الخفض التدريجي لعمليات حفظ السلام إلى نتائج عكسية فحسب، بل هو أمر خطير أيضا. ومن الضروري أخذ آراء البلدان المضيفة في الحسبان، خاصة وأنه لا تزال هناك عدة أزمات في أفريقيا تقتضي إيلاءها الاهتمام من قبل المجلس. وأود في ذلك الصدد، أن أذكّر المجلس بآمال حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التي أثارت مرارا مسألة تحسين قوام قوات حفظ السلام الموجودة في البلد إلى أقصى حد ممكن.

وختاما، أود أن أشدد على أن روسيا تقدم الدعم متعدد التخصصات للجهود الأفريقية لحفظ السلام في أفريقيا، بما في ذلك من خلال تدريب الأفراد العسكريين الأفارقة وموظفي إنفاذ القانون في مؤسسات التعليم العالي الروسية. ونود أن نلفت الانتباه للتدريب الذي نقدمه لحفظة السلام، بما في ذلك للكثيرين من أفريقيا، في معهد عموم روسيا للتدريب المتقدم للعاملين في وزارة الشؤون الداخلية للاتحاد الروسي، في دوموديدوفو، الذي تقدم فيه شهادات اعتماد من قبل الأمم المتحدة، فضلا عن مركز تدريب سلاح المشاة والبحوث التابع لأكاديمية الأسلحة المختلطة للقوات المسلحة للاتحاد الروسي والمركز الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام في وزارة الدفاع الروسية. وتتاح لموظفي إنفاذ القوانين الأفارقة فرص الدراسة في برامج التعليم العالي وكذلك التدريب الداخلي في الدورات القصيرة الأجل في مؤسساتنا التعليمية التابعة لوزارة الشؤون الداخلية.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بمشاطرة الآخرين الإعراب عن خالص التعازي لأسر حفظة السلام الذين لقوا حتفهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل بضعة أيام. ونشكر أيضا الأمين العام ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما هذا الصباح.

وأؤيد البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم.

وتزداد اليوم التحديات الأمنية والإنمائية ترابطا. ومن الأمثلة ذات الصلة: تغير المناخ وانعدام المساواة والإرهاب والتطرف العنيف. وتواجه البلدان الأفريقية تهديدات ومخاطر أمنية ذات آثار واضحة خارج القارة الأفريقية نفسها. وبالتالي، فإن من الضروري دعم وزيادة تعزيز القدرات الأفريقية على التصدي لتلك التحديات. ولا تزال الشراكة هي السبيل الأمثل للسعي إلى السلام.

وما برحت السويد تؤيد منذ أمد طويل تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا. ونرحب بالزخم المتجدد والخطوات الملموسة التي اتخذت لتعزيز تلك الشراكة، لا سيما بفضل القيادة المتفانية للمنظمات المعنية. وقد شهدنا في الأسبوع الماضي أدلة مباشرة

على ذلك التعاون الوثيق من خلال جلسة الإحاطة بشأن الزيارة المشتركة التي قام بها وكيل الأمين العام لاكروا والمفوض شرقي إلى جنوب السودان (انظر S/PV.8403) بمرافقة ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتُعُّد تلك الزيارة مثالا ملموسا على الكيفية التي يمكن بها للتعاون على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي أن يحقق نتائج من شأنها الإسهام في تحقيق السلام. ونرى أنه يتعين على كلا المجلسين البناء على ما حققناه من نجاح في الجلسة المعقودة في تموز/يوليه (انظر S/PV.8306) وأن يقوما بزيارات مشتركة مماثلة لتعزيز تحليلات مشتركة للحالات المدرجة في جداول أعمالنا.

ونشيد بعمل الاتحاد الأفريقي على تعزيز قدرته في مجال الوساطة وتسوية النزاعات ومنع نشوبها في القارة الأفريقية، بما في ذلك من خلال تعزيز منظومة السلم والأمن الأفريقية. ويتسم إطلاق صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في الأسبوع الماضي، مقترنا بجمع مبلغ ٦٠ مليون دولار خطوة هامة نحو تعزيز الاعتماد على الذات والتمويل الذاتي لأنشطة الاتحاد الأفريقي، فضلا عن تجسيده للتقدم الملموس صوب الإصلاح المؤسسي. وتظل منظورات المجتمع المدني أمرا حاسما في تلك الجهود. غير أن هناك حاجة أيضا إلى الدعم المالي والسياسي الإضافي لتحقيق الإمكانات الكاملة للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونرحب بالمناقشات بشأن المقترحات المتعلقة بالتمويل الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/678) بما في ذلك استخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. ونشعر بالارتياح للعمل التعاوني على تعزيز الرقابة والمساءلة في عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك العمل المستمر على تعزيز وكفالة الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن الأطر المعنية بالسلوك والانضباط لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ويجب أن تتجاوز الجهود التي نبذلها لزيادة القدرات الأفريقية مجرد تعزيزَ الردود العسكرية. فهناك حاجة إلى اتّباع نُهج شاملة في جميع مراحل النزاع بغية الحفاظ على السلام. ويشمل ذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بغرض توفير الوقاية الهيكلية على الصعيد الوطني، وبناء مؤسسات فعالة وشفافة وشاملة للجميع. ويتطلب ذلك تكثيف الجهود الرامية إلى التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تزيد من هشاشة الدولة وتستغلها في الوقت نفسه.

كما أن التخفيف من آثار تغير المناخ أمر بالغ الأهمية.

ونشيد بالتزام الاتحاد الأفريقي بتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ كوسيلة لكفالة السلام والاستقرار والرخاء في أفريقيا، وهو جهد يجسد بوضوح القيادة والملكية الأفريقية. لا يزال برنامج المرأة والسلام والأمن مجال حيوي بصفة خاصة، وقد اتخذ الاتحاد الأفريقي بالفعل خطوات هامة للنهوض بتنفيذه. ولكن سيظل من المهم كفالة استمرار الإرادة السياسية والقيادة من أجل تنفيذ خطة العمل الإقليمية. ويشكل الدعم المقدم إلى الشبكة المعنية بدور المرأة الأفريقية في منع نشوب النزاعات والوساطة، من أجل تعزيز دور المرأة وإدماجها وقيادتها في عمليات السلام أمر مشجع، وكذلك العمل الذي تضطلع به شبكة القيادات النسائية الأفريقية للاستفادة من مشاركة المرأة في جميع أنحاء المنطقة. وينبغي أيضا مواصلة استكشاف الشراكات الثلاثية خارج نطاق الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ما فتئ الاتحاد الأوروبي يدعم منذ أمد طويل عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، ولا سيما في الصومال ومنطقة الساحل، حيث هناك تعاون وثيق بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وينبغي السعي وراء المزيد من فرص التعاون الثلاثي.

إننا نقضي وقتا طويلا في هذه القاعة لمناقشة الأزمات المدمرة في القارة الأفريقية. واليوم فرصة للتركيز فقط على التعاون والحلول والكيفية التي يمكن بها لجهودنا في هذا المجال أن تحقق نتائج أفضل إذا ما تكاتفنا. سيتطلب المضي قدما بهذه الخطة استثمارا سياسيا كبيرا ومستداما من جانبنا، ونحن نتطلع إلى الاضطلاع بدورنا.

السيد دوكلو (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نقدر عقد هذه الجلسة والإحاطتين الهامتين اللتين قدمهما الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والمفوض إسماعيل شرقي.

ونود أن نبدأ بالتنويه بالتزام ورؤية ووحدة الدول الأفريقية في تحمل مسؤوليتها عن منع نشوب النزاعات وحلها في القارة، وأن نسلط الضوء على وضعها لأساس قانوني شامل وهياكل إدارية وآليات تنسيق استنادا إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. كل ذلك يعزز التآزر والتكامل بين منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وذلك تحقيقا للهدف المشترك المتمثل في إضفاء الطابع المؤسسي على هيكل السلام والأمن في أفريقيا وجعله أكثر فعالية. فعلى سبيل المثال، يمكن لبعثات حفظ السلام الأفريقية الاستفادة من الخبرة المتراكمة من عمليات المجلس لحفظ السلام في مجالات التخطيط، التحقق من الأهداف، الامتثال للمعايير الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان والمساءلة. وفي هذا الصدد، نثني على وثائق سياسات الاتحاد الأفريقي الأخيرة المتعلقة بالسلوك والانضباط ومنع الاستغلال الجنسي والتصدي له في بعثات حفظ السلام. ونود على وجه الخصوص تسليط الضوء على أفضل الممارسات المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي وضعتها العمليات الإقليمية في بوروندي، السودان، الصومال ومنطقة الساحل، التي تشكل عنصرا أساسيا يكمل بعثات الأمم المتحدة في كل من هذه البلدان.

ونشدد على أهمية وجود آليات تنسيق مرنة لتعزيز التكامل بين مختلف الأبعاد التشغيلية والجغرافية وأوجه التآزر الناشئة عن زيادة الوعي بظروف واحتياجات الجهات الفاعلة الإقليمية على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، نود أن نشجع إدارة عمليات حفظ السلام والأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على مواصلة العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي في إطار تحالف استراتيجي من أجل وضع سياسات واستراتيجيات لبعثات حفظ السلام الأفريقية. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم كفالة التنسيق والزيارات المشتركة والاجتماع السنوي مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وفقا للقرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. وفي هذا الصدد، فإن إعلان الالتزامات المشتركة الأخير بشأن خطة العمل الخاصة بصون السلام تذكرنا بأهمية تحديد الأدوار والمهام بوضوح.

ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور تكميلي من خلال توفير الدعم اللوجستي والتنظيمي في المجالات التي تتولى فيها المنظمات الإقليمية القيادة. نحن نعتقد أنه يمكننا أن نستكشف البديل لإلحاق موظفي الأمم المتحدة بشكل مؤقت بمكاتب الاتحاد الأفريقي. ونعتقد أيضا أنه من المهم للأمم المتحدة دعم التنمية وبناء القدرات في أفريقيا، فضلا عن الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية لكفالة تمويل مرن ومستدام يمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام عن طريق تيسير وصولها إلى المساهمين المحتملين. ونشدد على أن ضمان التمويل الكافي لتلك العمليات أمر بالغ الأهمية إذا ما أريد لها تحقيق أهدافها والحفاظ على قوات احتياطية يمكن أن تنتشر بسرعة وفي الوقت المناسب في مواجهة التهديدات الناشئة. ونشدد على أن تطوير القدرات الإقليمية من أجل المنع سيحقق وفورات كبيرة للمجلس في مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نؤكد أيضا على أهمية القدرة على الاعتماد على القدرات اللازمة لتحليل المخاطر والنزاعات الوساطة، وبصورة عامة إنشاء مؤسسات شاملة للجميع وشفافة وخاضعة للمساءلة يمكن أن تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات وبناء السلام المستدام.

في الختام، نؤكد على أنه من الأهمية بمكان بالنسبة لفعالية كل تلك المهام أن نقوم بتشجيع زيادة مشاركة المرأة على

جميع المستويات، ولا سيما في الأدوار القيادية وفي التفاعل مع المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع. أخيرا، نود أن نثني على أصحاب الخوذ الزرق الذين ضحوا بأرواحهم في الأسابيع القليلة الماضية في خدمة السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة موجزة عند التكلم في القاعة. وأود أيضا أن أبلغ الممثلين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة أثناء ساعة الغداء، نظرا لأن لدينا عددا كبيرا من المتكلمين سنستمع إليهم بعد ظهر اليوم.

أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): إن حفظ السلام مسؤولية مشتركة، وبالتالي على جميع الجهات المعنية أن تتعلم التعاون مع بعضها البعض بروح من الشراكة. وحيث أن حوالي ٥٠ في المائة من جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تجري في أفريقيا، فإننا نرحب بالفرصة التي أتحتموها، سيدي الرئيس، لتبادل وجهات نظرنا بشأن مسألة هامة.

ما فتئت أفريقيا تتحول بسرعة. إن نضج المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، على نحو ما يتجسد في اضطلاعها بمبادرات حفظ السلام التي تتعامل مع النزاعات في أفريقيا، وإضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبروز العديد من البلدان الأفريقية كبلدان رئيسية مساهمة بقوات، إنما يعكس التغييرات الجارية. وتستند كل هذه التغييرات إلى الإيمان الجماعي بأن الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية في أفريقيا هم الأقدر على تقديم الحلول للتحديات التي تواجه المنطقة. وتحدد خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ رؤية أفريقيا الجماعية على المدى الطويل لمستقبلها. ونرى أنه تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية، ومن مصلحتنا الجماعية، مساعدة أفريقيا في تحقيق أهدافها المتفق عليها بصورة مشتركة. ومن هذا المنظور، نود أن نطرح بعض الاقتراحات لتعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

أولا، ولايات حفظ السلام متعددة الأبعاد. ومع ذلك، يجب أن نقاوم إغراء إضافة عناصر غير متناسبة للولايات، ويجب أن نهدف إلى تحديد أولويات الولايات، وهو ما سيساعد في كفالة التوزيع الحصيف للموارد الهزيلة المتاحة لتنفيذ الولايات.

ثانيا، إن بعثات حفظ السلام في أفريقيا تعمل في بيئات شاسعة. وإذ أغتنم هذه الفرصة لأشيد بحفظة السلام من تنزانيا وملاوي الذين ضحوا بأرواحهم الأسبوع الماضي أثناء الخدمة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى ما يواجه حفظة السلام أثناء نشرهم في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى سبيل المثال، فإن إحدى المناطق الحساسة في جمهورية الكونغو الديمقراطية – القطاع الأوسط – التي تغطي أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ كيلومتر مربع ويقيم فيها أكثر من ١١ مليون شخص – تتولى أمرها أربع من كتائب الأمم المتحدة لحفظ السلام إجمالي حجم قواتها حوالي ٠٠٠ ٣ فرد.

وتتحمل تلك القوات التي يبلغ قوامها ٠٠٠ ٣ أو نحو ذلك المسؤولية عن منطقة العمليات بأكملها، أي بواقع جندي لكل ١٥٨ كيلومترا مربعا. وإذا عهدنا، في سيناريو كهذا، إلى القوات المنتشرة بإنفاذ حماية المدنيين دون حتى توفير العتاد الجوي الذي يمكّنها من تنفيذ عمليات التعزيز السريع، فمن الواضح أن حجم عمليات النشر التابعة للأمم المتحدة ونطاقها غير كافيين للاضطلاع بالمهام المسندة إلى هذه القوات. والاستراتيجية التي تُلزم حفظة السلام بإنجاز المزيد بموارد أقل ستودي بنا جميعاً إلى مأساة.

ثالثاً، إن التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به، وهذه مسألة تمثل امتدادا للمسألة الثانية، شرط أساسي لنجاح جميع عمليات حفظ السلام. ونؤيد توصية الأمين العام بأنه ينبغي أيضاً النظر في تمكين عمليات حفظ السلام الأفريقية التي يأذن بها مجلس الأمن من الاستفادة من الأنصبة المقررة.

رابعاً، نرى أن البلدان المساهمة بقوات تنحو بشكل متزايد إلى وضع ترتيبات النشر مع ربطها بأكبر عدد من المحاذير عند نشر قواتها في أفريقيا. ويؤدي هذا إلى توزيع غير منصف للعمل بين مختلف القوات في الميدان، مما يؤثر على أداء البعثات. وقد حان الوقت لنتخلى عن هذه الممارسات.

خامساً، تساهم أفريقيا بصورة جماعية بأكبر عدد من الأفراد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإذا أخذنا في الاعتبار عمليات حفظ السلام الأخرى بخلاف عمليات الأمم المتحدة، ستكون الأرقام أعلى من ذلك بكثير. ومن الواضح أن هناك الكثير مما يمكن تبادله مع شركائنا الأفارقة وتعلمه منهم. وقد حان الوقت للنظر في الكيفية التي يمكننا بها، في الأمم المتحدة، دعم ذلك من خلال آليات تنسيق مرنة.

وتستند شراكة الهند مع أفريقيا إلى بناء أدوات تمكين من شأنها أن تمكّن القارة من إيجاد حلول لمشاكلها. ونحثّ الأمم المتحدة على أن تنظر أيضاً في الجهود الطويلة الأجل من أجل توسيع نطاق التعاون الجماعي وتعزيز القدرات الأفريقية. والهند مستعدة للسير على هذا المسار من المشاركة السياسية والدبلوماسية في شراكة مع الدول والكيانات الأفريقية، تمشياً مع تبيان هذه الدول والكيانات لاحتياجات ومتطلبات قارة في خضم التغيير.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد لوبير (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة جداً. إن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر بالغ الأهمية من حيث تعزيز عمليات حفظ السلام الأفريقية وأثر ذلك التعاون في الحفاظ على السلام على حد سواء. وفي هذا الصدد، ترحّب سويسرا بمختلف الاتفاقات الإطارية الموقعة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، إن سويسرا مقتنعة بأن نهج الأمن البشري الذي يضع الإنسان في صميم السلام والأمن أمر أساسي. ومن الضروري فهم أسباب العنف ومعالجتها لتوفير بدائل حقيقية تجعل من بناء مستقبل سلمي أمراً ممكناً. ولهذا السبب، ما فتئت سويسرا تنتهج لعدة سنوات مع شركائها في القارة الأفريقية خطة لمنع العنف وتعزيز السلام. ويستتبع ذلك تشجيع إجراء حوار شامل للجميع للحد من الإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي غالباً ما يكون من الأسباب الجذرية للعنف. وفي سياق الأمم المتحدة، تدعم سويسرا عمل لجنة بناء السلام، ولا سيما من خلال ترؤس التشكيلة المخصصة لبوروندي في اللجنة. ونرحّب بأن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام قد عززا تعاونهما مع الاتحاد الأفريقي وغيره المنظمات الإقليمية في السنوات الأخيرة. ونحافظ في السياق الثنائي، على سبيل المثال، على شبكة من مستشاري الأمن البشري الذين يعملون من أجل تعزيز السلام وحقوق الإنسان والموجودين في ممثلياتنا في أفريقيا وفي أماكن أخرى.

ثانياً، تود سويسرا أن تسلّط الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به مراكز التفوق التابعة لمختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية في بناء القدرات من أجل عمليات السلام الأفريقية. وطوال ما يقرب من عقد من الزمن، ما فتئت سويسرا تلتزم بعمليات حفظ السلام الأفريقية من خلال دعم هذه المراكز، وهي، مدرسة أليون بلونديين باي لحفظ السلام في باماكو ومركز كوفي عنان الدولي للتدريب على السلام في أكرا والمركز الدولي للتدريب في مجال دعم السلام في نيروبي.

ثالثاً، ترى سويسرا، شأنها شأن الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه والجهات الفاعلة الأخرى، أن ضمان تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام الأفريقية أمر ذو أهمية استراتيجية. ولا يزال احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إطاراً مرجعياً هاماً لذلك التعاون. وفي هذا الصدد، تقدم سويسرا الخبرة إلى الاتحاد الأفريقي.

وندرك أنه لا يمكن التغلب على العديد من التحديات بشكل منعزل. وتمهد الشراكة في مجال حفظ السلام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الطريق أمام تعزيز تعددية الأطراف بما يحقق مصلحة القارة بأكملها وخارجها.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الصين على عقد جلسة اليوم، التي تكتسي أهمية بالغة. وأود أيضاً أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإشادة بحفظة السلام الذين جادوا بأرواحهم أثناء أداء واجبهم.

لقد أحرز عدد كبير من البلدان في القارة الأفريقية تقدماً ملحوظاً في تحقيق السلام والتنمية الاقتصادية القوية. إلا أن العديد من المناطق لا تزال تواجه خطر النزاع والإرهاب. وتنتشر أكبر خمس بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الوقت الراهن في أفريقيا.

وكما تبيّن تلك البعثات من خلال تنفيذ ولاياتها، فإن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تضطلع بدور محوري بالإسهام في الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلم والأمن. ويجب أن تُبنى تسويات السلام الناجحة والمستدامة على أساس اجتماعي وسياسي، بما يحقق السلام والاستقرار في البلد.

ولتمكين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من المساعدة على نحو فعال في التسويات السياسية وتحقيق السلام المستدام في أفريقيا، يجب على الأمم المتحدة العمل لتحسين جودة عمليات حفظ السلام، ولا سيما بالتعاون مع شركائها الأفارقة. وتؤدي البلدان الأفريقية دوراً هاماً في تحقيق السلام والأمن في القارة. وتبرهن على ذلك حقيقة أن ١٣ من كبار المساهمين الـ ٢٠ بقوات عسكرية وبأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هم الآن من البلدان الأفريقية. وبالنظر إلى دورها البارز، فإننا مقتنعون بأهمية بناء القدرات بالنسبة للدول الأفريقية.

واستناداً إلى ذلك الاقتناع، ما فتئت اليابان تدعم منذ سنوات عديدة الجهود الأفريقية لحفظ السلام على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي. فعلى سبيل المثال، منذ عام ٢٠١٥، وفّرت اليابان التدريب الهندسي لأكثر من ٢٠٠ فرد من ثمانية بلدان أفريقية عن طريق مشروع الشراكة الثلاثية للأمم المتحدة في كينيا. وقد تم نشر هؤلاء المتدربين في العديد من البعثات الميدانية، ولا سيما بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان.

وندعم أيضاً أكاديمية الإشارات العسكرية التابعة للأمم المتحدة في أوغندا، التي دربت أكثر من ٥٠٠ ١ فرد، كثير منهم نُشروا في وقت لاحق في بعثات حفظ السلام الأفريقية. وابتداءً من السنة المقبلة، نعتزم إطلاق التدريب الطبي للبلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك البلدان الأفريقية المساهمة بقوات، من خلال مشروع الشراكة الثلاثية التابع للأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى دعم الجهود المتعددة الأطراف، أقامت اليابان شراكة مع المعاهد الأفريقية لحفظ السلام في ١٣ من البلدان الأفريقية، وأوفدت خبراء يابانيين عسكريين ومدنيين لإلقاء محاضرات والمساعدة في وضع المناهج الدراسية في المعاهد الكائنة في إثيوبيا وجنوب أفريقيا وغانا والكاميرون وكينيا ومالي ومصر.

لقد تم تحديد تعزيز الاستقرار الاجتماعي لتحقيق الرخاء المشترك كإحدى الأولويات في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية الأفريقية، في عام ٢٠١٦. وتعتقد اليابان حقا أن تمكين المؤسسات الأفريقية والشعوب الأفريقية تعد من بين أكثر الطرق الفعالة اللازمة لتهيئة بيئة أكثر سلاما وأمنا. وستواصل اليابان العمل مع الأمم المتحدة لتحسين نوعية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أهمية بناء القدرات الأفريقية على تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا. إن التحديات التي تواجهها أفريقيا متعددة الأوجه وتتطلب إيجاد حلول متكاملة.

وبالنظر إلى الطائفة الواسعة من التحديات الأمنية المعقدة في أفريقيا، نعتقد أن تمكين المؤسسات الأفريقية والشعوب الأفريقية سيمثل قوة دافعة وراء تحقيق السلام والأمن في أفريقيا. وتعتقد اليابان أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا تزال تشكل مساهما رئيسيا في تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الصينية على تنظيم هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت بشأن تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا. كما أشكر الأمين العام والمفوض شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والبناءتين هذا الصباح.

كما ندين الهجمات الأخيرة على أصحاب الخوذ الزرق في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونعرب عن تعازينا في سياق وفاة حفظة السلام من جمهورية تنزانيا المتحدة وملاوي.

تمتلك البرازيل تاريخا طويلا من التعاون مع جهود الأمم المتحدة للسلام، كما شاركت بنشاط في عدة عمليات لحفظ السلام في القارة الأفريقية. وقد ساهمنا، منذ البداية، في قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في السويس، في الفترة من عام ١٩٥٦ إلى ١٩٦٧، وعملية الأمم المتحدة في الكونغو في الفترة من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤. كما ساهمنا بقوات في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وعلى مر السنين، تمت الإشادة بانضباط قواتنا وأدائها وقدرتها على العمل في حالات معقدة.

وفي الوقت الراهن، تساهم البرازيل بأفراد شرطة ومراقبين عسكريين وضباط أركان في ست بعثات للأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، والفريق البرازيلي إلياس مارتينز هو قائد القوة التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى نشر القوات، فإن البرازيل منخرطة أيضا في التدريب السابق للنشر لمهندسين عسكريين أفارقة من خلال مشاريع الشراكة الثلاثية.

ومركز التدريب المشترك لعمليات السلام البرازيلية وسيلة هامة لتعزيز تبادل أفضل الممارسات بين البرازيل والبلدان الأفريقية في بعثات حفظ السلام. وقد شاركت البرازيل أيضا، من خلال القنوات الثنائية، مع الشركاء الأفارقة في مشاريع التعاون الرامية إلى تعزيز القدرات في مجال حفظ السلام. فعلى سبيل المثال، يقوم الجيش البرازيلي حاليا بمبادرات تعاون مع عدة بلدان أفريقية، منها إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، وسان تومي وبرينسيبي، وكابو فيردي، وموزامبيق، وناميبيا.

ومن خلال تجربتنا الجماعية الواسعة في حفظ السلام، يمكننا استخلاص دروس هامة وتحديد ممارسات جيدة مفيدة لمعالجة التحديات واستكشاف الفرص المتاحة من أجل مشاركة الأمم المتحدة مشاركة فعالة في جهود السلام في أفريقيا. وإحدى السمات المشتركة لبعثات حفظ السلام الناجحة هي أنها تعمل بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين المعنيين بالنهوض بالتنمية المستدامة. ويجب أن نضمن

بقاء استراتيجيات بناء السلام والتنمية الطويلة الأجل فعالة قبل المشاركة المؤقتة لأفراد حفظ السلام وخلالها وبعد انتهائها.

وإذ أن حفظة السلام يشكلون أهم أوجه وجود الأمم المتحدة في حالات النزاع، فإنهم يضطلعون بدور أساسي بوصفهم منبرا لبناء السلام في المراحل المبكرة. ومن أجل تنفيذ الولايات المنوطة ببعثات حفظ السلام، كثيرا ما يطلب منها تقديم المساعدة على نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلا عن المساعدة في إعادة بناء المؤسسات المحلية وتعزيزها، وإعلاء شأن سيادة القانون. كما ينبغي أن تتحلى بقدر من المرونة لتنفيذ مشاريع محددة الأهداف وذات أثر سريع وملموس. تلك هي المسؤوليات التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى مزيد من الاستقرار وتسمح بالخفض التدريجي للبعثة.

ومن التوصيات الأخرى التي سنقدمها على أساس التجربة السابقة هي أن كل مهمة نخصصها لبعثات حفظ السلام في أفريقيا ينبغي أن تسترشد بمجموعة محدودة من الأهداف السياسية الأساسية. فالمقصود من عمليات حفظ السلام هو أن تكون مسعى مؤقتا ولكنه حاسم.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لولايات مجلس الأمن أن تقابل دائما بالموارد البشرية والمالية اللازمة. ويجب تقييم مدى صلاحية مهام البعثة والحاجة إلى تحديد الأولويات وتسلسل الولايات على نحو متسق.

ومن الضروري مراعاة المنظور الأفريقي في عمليات صنع القرار بشأن جميع المسائل الأفريقية، ولا سيما ولايات بعثات حفظ السلام في القارة. ولا يمكن تناول مسألة تمثيل البلدان الأفريقية والنامية بشكل واف إلا من خلال إصلاح مجلس الأمن، مع توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة.

وتنطوي صلاحيات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على مسؤوليات خاصة في تمويل قرارات المجلس. ومن غير المعقول أن يتوقع من البلدان النامية تحمل مسؤوليات مالية إضافية فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام دون أن يقابل ذلك إصلاح تشكيلة مجلس الأمن. كما نعتقد أن تمويل البعثات السياسية الخاصة التي أنشأها مجلس الأمن ينبغي أن يتبع جدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام.

وثمة نقطة أخيرة أود أن أثيرها، وهي الحاجة إلى إقامة الشراكات. فلا يمكن أن نتوقع من بعثات حفظ السلام لدينا في أفريقيا القيام بالدور الطموح الذي نريد لها القيام به دون سلاسة التعاون مع المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، التي ما فتئت تضطلع بالمسؤولية عن المسائل الأمنية في القارة.

ويمكننا، من خلال تعزيز دعم الأمم المتحدة للبعثات الأفريقية، الاستفادة بشكل كامل من الفصل الثامن من الميثاق وتعزيز تولي أفريقيا لزمام الأمور في التصدي للتحديات التي تواجهها في مجال السلام والأمن. لكننا لن نخدم مبادئ ومصالح الأمم المتحدة وأفريقيا على أفضل وجه إذا تم تركيز هذا الدعم بشكل غير متناسب على العمليات العسكرية بمجرد اندلاع النزاع. ودعم أولوية السياسة الأفريقية في منع وقوع المشاكل الأفريقية وحلها بشكل سلمي ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من استراتيجية شاملة للأمم المتحدة من أجل تعزيز القدرات الأفريقية في مجال السلام والأمن.

ويجب أن تحظى عمليات الاتحاد الأفريقي التي تواصل تنفيذ الولايات التي أنشأها مجلس الأمن بالتمويل الكافي. ومن المهم أن تعقد مناقشات متعمقة في الجمعية العامة، ولا سيما عن أي حالة يمكن النظر فيها في الاشتراكات المقررة.

ونحن إذ نحتفل هذا العام بالذكرى المئوية لميلاد نيلسون مانديلا، أود أن أختتم بياني باقتباس كلماته:

”التحرر لا يقتصر على التخلص من السلاسل، بل العيش بطريقة تحترم حرية الآخرين وتعززها“.

إن رسالة ماديبا تجعل التضامن شرطا للإعمال التام للحرية. وهذا بالضبط هو ما وعدت به آلية الأمن الجماعي العالمي التابعة لمجلس الأمن، التي يتمثل مفهومها الأساسي في أن السلام العالمي لا يتجزأ. إن تحرير أفريقيا من النزاعات والفقر والتطرف العنيف مسؤولية عالمية بالفعل، وتعد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا أداة ضرورية لنا لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): بداية، أتقدم بعميق التعازي لكل من ملاوي وتنزانيا في أرواح شهداء الواجب الذين فقدوا حياتهم الأسبوع الماضي في مهام حفظ السلام. لقد حققت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا نجاحات ملموسة على مدار تاريخ المنظمة بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين وحماية المدنيين.

وتطورت مهام تلك البعثات عبر العقود وارتفع سقف توقعات المجتمع الدولي، ولكنها حاليا تواجه تحديات غير مسبوقة لإنجاز مهام معقدة في بيئة أمنية غير تقليدية. وذلك، رغم التوجه نحو خفض الموارد المالية المتاحة لتلك العمليات لتنفيذ مهامها في أفريقيا. وهو ما يضفي على اجتماعنا اليوم أهمية خاصة. ونشكر الرئاسة الحالية للمجلس على عقد هذا الاجتماع الهام.

نحرص على تأكيد التزامنا بالانضمام لأي جهد يضمن الارتقاء بفعالية عمليات حفظ السلام داخل القارة الأفريقية. كما ساهمنا من خلال رئاستنا الحالية لمجموعة الـ ٧٧ والصين في التفاوض حول زيادة فعالية عمليات حفظ السلام وميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام لعام ٢٠١٩ ومقترحات الأمين العام للإصلاح الهيكلي لبنية السلم والأمن الأممية.

وينطلق التزام مصر بدعم وتطوير عمليات حفظ السلام في أفريقيا باعتبارها من رواد المساهمين فيها منذ عام ١٩٦٠ ومشاركتها خلال العقود الستة الماضية بأكثر من ٣٠ ٠٠٠ فرد من القوات العسكرية والشرطية المصرية في ٣٨ بعثة أممية لحفظ السلام. حيث تحتل مصر حاليا موقعها من بين الدول العشر الأكثر مساهمة بقوات عسكرية وشرطية. تؤمن مصر بأن الارتقاء بفعالية عمليات حفظ السلام يتطلب نظرة شاملة لكافة مراحل تلك العمليات، بدءا من صياغة ولاياتها ومراجعاتها الدورية، ومرورا بتصميم هيكل البعثات وعمليات التجهيز والنشر وانتهاء باستراتيجية الخروج من موقع العمليات. وبالتالي، فإنه يتعين وضع الأطر العملية والموضوعية لتقييم الأداء ومدى كفاية الموارد لتنفيذ الولايات وملاءمة هيكل البعثات لطابع الولاية وللبيئة الأمنية والسياسية المحيطة. ولهذا ترى مصر في هذا الصدد أهمية الركائز التالية:

أولا، أولوية الحلول السياسية واستجابة الأمم المتحدة المتكاملة للنزاعات الأفريقية. حيث أن السلام لا يتحقق بالحلول العسكرية والأمنية فقط وبدون أفق سياسي واضح. ومن ثم فإن فعالية عمليات حفظ السلام ترتبط بتكريس الأمم المتحدة المزيد من الجهود والموارد للاستجابة لكل مراحل النزاع والمشاركة النشطة في بناء السلام وفقا لأولويات وملكية الدول الأفريقية المضيفة وخصوصيات كل نزاع.

ثانيا، الالتزام بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام. فما زال التزام عمليات حفظ السلام بموافقة أطراف النزاع والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية هي أسس نجاح تلك العمليات في إنجاز ولاياتها والحفاظ على أمن وسلامة القوات الأممية داخل القارة الأفريقية.

ثالثا، صياغة ولايات واضحة ومرحلية لعمليات حفظ السلام في أفريقيا. لأن وضوح الولايات يعد من أهم معايير نجاحها في إتمام المهام الموكلة إليها. ويتعين أن تكون تلك الولاية واقعية وقادرة على مواكبة تطورات النزاع وتطورات العملية السياسية على أرض الواقع.

رابعا، سلامة وأمن قوات وأفراد عمليات حفظ السلام. فمع تزايد أعداد الخسائر البشرية وتزايد المخاطر التي تحيط بهم نتيجة للتوسع في ولايات حفظ السلام الأممية في أفريقيا. يتعين علينا جميعا وضع قضية أمن وسلامة القوات في صدارة أولويات الأمم المتحدة مع تخصيص موارد مالية وقدرات تقنية كافية تتناسب مع التحديات التي تواجهها قواتنا الأممية في أفريقيا.

خامسا، الملكية الوطنية واحترام سيادة الدول الأفريقية المعنية. حيث أن أهم وظائف عمليات حفظ السلام هي الإسهام النشط في تهيئة البيئة الأمنية المواتية لتمكين الدول ومؤسساتها من الاضطلاع بمسؤولياتها في توفير الأمن وتقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها ودعم الدور الأساسي للدول في إنهاء النزاعات.

سادسا، التوزيع المتكافئ للمسؤوليات وتعزيز شراكات الأمم المتحدة. حيث أن نجاح منظومة حفظ السلام يعتمد على التوزيع العادل للواجبات والمهام بين الدول المساهمة بقوات والدول الممولة والأمانة العامة للأمم المتحدة. ويرتبط بذلك تعزيز التنسيق الاستراتيجي والعملياتي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وختاما، إن انضمام بلدي في سبتمبر/أيلول الماضي إلى إعلان الالتزامات المشتركة حول عمليات حفظ السلام في إطار مبادرة الأمين العام للعمل من أجل السلام وكذلك انضمام مصر إلى مبادئ كيغالي حول حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام يؤكد على أن مصر تواصل المشاركة والعمل نحو مستقبل أكثر فعالية لعمليات حفظ السلام الأممية. ولقد استضافت وزارة الخارجية المصرية ومركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام على مدار الأيام الماضية مؤتمرا إقليميا رفيع المستوى بالقاهرة حول تطوير أداء عمليات حفظ السلام في أفريقيا، شارك فيه العديد من المسؤولين الأمميين والأفارقة. وشارك فيه وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وذلك بهدف البناء على مضمون إعلان الالتزامات المشتركة وإتاحة المجال للدول المساهمة بقوات للإسهام في النقاشات ذات الصلة بتطوير عمليات حفظ السلام. كما ستواصل مصر من خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٩ التركيز على تعميق الشراكة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة في موضوعات حفظ السلام وجهود إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في أفريقيا، حيث سيتم في مصر تدشين مركز الاتحاد الأفريقي في هذا المجال الحيوي. ونتطلع من خلاله إلى التعاون في حشد الجهود لتحقيق السلام والاستقرار والأمن في قارتنا وفي العالم.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. كما أشكر الأمين العام والمفوض شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين.

تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

في البداية، كبلد له تاريخ طويل في حفظ السلام، يود شعب أيرلندا وحكومتها الإعراب عن خالص التعازي لشعبي وحكومتي تنزانيا وملاوي على الخسائر الفادحة لحفظة السلام الشجعان الذين سقطوا مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن أيرلندا تؤيد تماما ضرورة حشد المجتمع الدولي للتركيز على، وربما الأهم، الاستثمار في السلام والأمن في أفريقيا. لقد ألهمتنا المذكرة المفاهيمية المفيدة (S/2018/1004، المرفق) التي تقدمتم بها السيد الرئيس. وأود أن أتناول بعض المجالات التي نرى أنها مفيدة بصفة خاصة، استرشادا بمذكرتكم المفاهيمية.

أولا، تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر أساسي. كان أول نشر لأيرلندا لوحدة مسلحة لحفظ السلام في الكونغو عام ١٩٦٠. بعد مرور ٦٠ عاما تقريبا،

ما زلنا نسهم بنشاط في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط. إننا، كحفظة سلام، ندرك تماما التحديات المتنامية والمتنوعة التي تواجه عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في مختلف البلدان والمناطق. ويؤكد نطاق وتعقيد التحديات على أهمية العمل بشكل وثيق مع الشركاء الإقليميين، مثل الاتحاد الأفريقي، والأهم هو تمكين الجهات الفاعلة المحلية.

كما تعتقد أيرلندا أنه من الأهمية بمكان كفالة تلبية جهود حفظ السلام التي نبذلها للاحتياجات المحلية. يجب أن تتوافق الولايات مع واقع النزاعات على الأرض. ويجب أن تتوافق الموارد مع الولايات ويجب أن تعززها بالطبع الإرادة السياسية حول هذه الطاولة.

أيدت أيرلندا إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كجزء من مبادرة الأمين العام، للعمل من أجل حفظ السلام. ويلقي الإعلان الضوء على أهمية تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية. ويتمثل التحدي الجماعي الذي نواجهه الآن، بطبيعة الحال، في تحويل تلك الالتزامات فعلا إلى أعمال على أرض الواقع.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي أن علينا أن نتعلم من الآليات القائمة والاستفادة من الجهود اليومية التي نبذلها بالفعل. ويجب أن نكفل الاستغلال الكامل للفرص التي يتيحها الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ونشجع أيضا ًزيادة التواصل بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وينبغي التركيز على التعاون العملي الذي يحدث تغييرا حقيقيا على أرض الواقع. ويعد التحليل والتخطيط والاستعراضات التي تجري بصورة مشتركة أمورا أساسية كلها.

ويجب أن ننفذ أيضا سياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح إطلاقاً حيال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وما برحت تلك المشكلة جلية بشكل مخزي في عمليات حفظ السلام في العديد من المناطق. وينبغي أيضا أن تركز الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتماس العدالة للضحايا. إن أيرلندا قد وقعت من جانبها على الاتفاق الطوعي المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، ونشجع جميع الدول على أن تفعل الشيء نفسه. إن رئيس وزراء أيرلندا، عضو ملتزم في دائرة القيادة التابعة للأمين العام بشأن هذه المسألة.

ثالثا، تمشيا مع المذكرة المفاهيمية (S/2018/1004، المرفق)، نعتقد أنه يجب علينا أن نعيد النظر في خيارات التمويل من الداخل، ولكن أيضا من خارج ميزانية المنظمة. ومن الواضح أن هيكل الأمم المتحدة التمويلي الحالي لعمليات السلام التي تقودها أفريقيا غير مستدام. ولا يزال السؤال المطروح بصفة مستمرة عن دور الميزانية العادية للمنظمة مهما، وهو يستحق مناقشة جادة. بيد أنه لا يمكن أن يصرف انتباهنا عن سؤال أوسع نطاقاً – وهو كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا على أفضل وجه لتمويل مبادراتها الخاصة من أجل السلم والأمن؟ وتلك مسألة خطيرة تحتاج إلى أن نتصدى لها جميعا. وترحب أيرلندا بإطلاق صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، في الأسبوع الماضي تحديدا، كما ترحب بأهدافه الطموحة.

إن الإمكانيات التحويلية لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ستعزز بشكل كبير الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن المستدامين في المنطقة. وبلدي، أيرلندا، يرى أن عمل لجنة بناء السلام محوري لتلك الجهود.

وأخيرا، فإننا نرى مجالا لمواصلة الاستثمار في بناء القدرات والتدريب. إن قوات الدفاع لأيرلندا موجودة ميدانيا حاليا في بوركينا فاسو، وتقوم بتدريب القوات على مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، بينما يجري نشرها في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ في مالي المجاورة. كما نوفر التدريب أيضا على حماية المدنيين، حيث أن

ذلك تكليف أساسي لجميع بعثات حفظ السلام. وهذا النوع من بناء القدرات هو في حقيقة الأمر أساسي لنجاح بعثات حفظ السلام. وأؤكد لأعضاء المجلس أن أيرلندا ستواصل إعطاء الأولوية لحفظ السلام، الآن، وكبلد يتطلع إلى الفوز بعضوية المجلس للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، على حد سواء.

إن عمليات حفظ السلام التي تقودها أفريقيا بالغة الأهمية للسلام والأمن العالميين. ويعد استثمار أفريقيا ذاتها في تلك العمليات، وملكيتها أمرا أساسيا. ولذلك لا تؤيد أيرلندا فقط إصلاح مجلس الأمن بل تعلن تأييدها لذلك الإصلاح، بحيث يمكن معالجة أوجه الإجحاف التاريخية لتمثيل أفريقيا وتهيئة المجال لسماع المزيد من الأصوات على طاولة النقاش من أجل دعم المناقشة بشأن السلام والأمن في المنطقة.

واسمحوا لي أن أختتم بالتشديد على أن الخطوة الأولى في تعزيز الدعم الدولي لعمليات السلام التي تقودها أفريقيا هي الإنصات. ونود أن نستمع إلى بناة السلام المستنيرين والملتزمين من المنطقة ذاتها، ويسرني أن نقوم بهذا اليوم. وأشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، التي تتيح لنا فرصة الاستماع التي تشتد الحاجة إليها.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إيطاليا.

السيدة زابيا (إيطاليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أولا أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام. كما أشكر أيضا الأمين العام والمفوض شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن أفريقيا هي إحدى الجهات الفاعلة العالمية النشطة في ميدان السلم والأمن الدوليين، وهي تقوم بتعزيز أدواتها للاستجابة بفعالية للتهديدات والأزمات التي تؤثر على القارة، وللحيلولة دون حدوثها، ولبلوغ الهدف المتمثل في إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

ونثني على تعزيز الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، والقوة الاحتياطية الأفريقية، وكذلك الجهود الرامية إلى وضع أطر للقانون الإنساني الدولي، ولحقوق الإنسان، ولامتثال السلوك والانضباط في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. ونعتقد أن تلك الأطر تشكل عنصرا أساسيا للهيكل الأفريقي للسلام والأمن.

ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في تفعيل صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، الذي بلغت المساهمات فيه هذا العام أعلى مستوى لها منذ إنشائه. ونحن نقدر أن الصندوق أنشئ أيضا لتمويل أنشطة الوساطة والدبلوماسية الوقائية. فالوقاية لا تزال أفضل خيار لدينا وتجنبنا المعاناة الإنسانية والدمار الناتجين عن الصراعات.

ورغم التقدم الكبير الذي أحرز خلال السنوات القليلة الماضية، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وفي هذا الصدد، تعد الشراكات أمرا أساسيا لأنه لا أحد - ولا حتى الأمم المتحدة - يمكنه القيام بكل شئ بمفرده. وعلاوة على ذلك، يعد إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وتنفيذ الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أمرا بالغ الأهمية في التصدي للأزمات الدولية وإيجاد حلول مستدامة لها.

وبإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات حفظ السلام في أيلول/سبتمبر الماضي، التزمنا مرة أخرى بتعزيز التعاون، والانخراط في التخطيط بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. كما التزمنا بدعم الاتحاد الأفريقي في تعزيز وتنفيذ سياساته وإجراءاته وقدراته.

إن لدى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تاريخ طويل وناجح للتعاون على أرض الواقع. ونشيد بالتقدم المحرز في تحسين تلك الشراكة، ونشجع مواصلة تعزيز علاقة العمل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الأمر الذي سيكفل فعالية عمليات السلام وكفاءتها من حيث التكلفة.

إن الاتحاد الأوروبي يؤدي دورا مهما في تكملة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى على أرض الواقع. وللاتحاد الأوروبي العديد من بعثات التدريب وبناء القدرات في أفريقيا، ويقدم الدعم المالي للعديد من عمليات دعم السلام الأفريقية من خلال مرفق السلام الأفريقي التابع له، بدءا من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل حيث يوجد تعاون ثلاثي فريد بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وإيطاليا مستعدة للإسهام في تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام. فمن الصومال إلى منطقة الساحل، لا تدّخر إيطاليا جهداً في بناء القدرات في جميع المجالات، بفضل قوات الدرك الإيطالية (الكارابينييري) وقواتنا الدفاعية – من توفير الأمن على الحدود، إلى توفير الأمن خلال الانتخابات، ومن ممارسات العدالة والإصلاحيات، إلى مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر. وقد التزمنا بتقديم موارد إضافية هذا العام لبرامج محددة في مجالات التدريب وبناء القدرات. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقدنا في روما ثاني مؤتمر وزاري إيطالي أفريقي، ركز بالتحديد، في جملة أمور أخرى، على القضايا المتصلة بالسلام والأمن في أفريقيا. وهذا هو ما نفعله في مركز الامتياز لوحدات شرطة تحقيق الاستقرار في فيتشينزا بإيطاليا، حيث نوفر تدريبا عالي الجودة ودورات متخصصة لحفظة السلام في مجالات سيادة القانون وحماية المدنيين، والعنف الجنسي والعنف الجنساني في النزاعات، والخطة الأوسع نطاقا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ومن المسلم به أن عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي تتسم بمزايا نسبية من حيث المرونة، والانتشار السريع في بيئات صعبة، والقدرة على تنفيذ الولايات القوية. ولا يزال التحدي الرئيسي يتمثل في عدم وجود تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به. ويتوخى تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع آليات مختلفة لتمويل ودعم عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن. وينبغي أخذ هذه الخيارات في الاعتبار، وتطبيقها بالكامل.

ويعد مثال القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مفيدا في تحليل الأثر الذي قد يسفر عنه نقص التمويل. فكما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير عن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2018/1006) لا يعد النموذج القائم لدعم لقوة كافيا، وتلزم مجموعة من عناصر الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة، تكون أكثر شمولا واتساعا. وعندئذ فقط يمكن لبلدان المنطقة أن تحقق كامل الأهداف الطموحة التي وضعتها لنفسها في تلك المبادرة المبتكرة والجديرة بأشد الترحيب.

لا تزال إيطاليا تؤيد استخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة لتمويل علميات السلام التي تقودها أفريقيا، شريطة الالتزام بالمعايير الملائمة من حيث كفاءة القوات والتدريب والمعدات والشفافية المالية والامتثال لحقوق الإنسان وحسن السلوك والانضباط. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، يجب على مجلس الأمن أن يظهر الاستعداد لتبني الروح الابتكارية التي تتطلبها شروط العلاقة مع أفريقيا حاليا. وفي نهاية المطاف، فإن فكرة تعددية الأطراف البناءة ذاتها على المحك، وهي الفكرة التي ينبغي لنا أن ندعمها ونعززها من خلال إظهار القيادة السياسية اللازمة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تعازينا في وفاة حفظة السلام من ملاوي وتنزانيا.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الصينية على تنظيم هذه الجلسة. كما أتوجه بالشكر إلى الأمين العام وإلى مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي على إسهاماتهما القيمة.

أود أيضا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إننا نرحب بهذه المناقشة المفتوحة التي تركز على زيادة مستوى الاهتمام بالسلام والأمن الأفريقيين بصفة عامة، ولا سيما عمليات حفظ السلام هناك، والاستثمار فيهما. وتقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية مساعدة أفريقيا على تعزيز قدرتها على صون السلام والأمن. وفي الوقت نفسه، تبرهن حقيقة أن أكبر خمس بعثات من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الـ ١٤ منتشرة في أفريقيا على الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لصون وتعزيز السلم والأمن في أفريقيا.

كما يقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية الاستفادة من قدرات البلدان والترتيبات الأفريقية في تعزيز السلام والأمن. ونؤيد مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. وتشدد الفقرة ١ من المادة ٥٢، الفصل الثامن، من ميثاق الأمم المتحدة على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به.

> ”تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا“.

كما أن ذلك الفصل يلزم مجلس الأمن باستخدام تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائما، ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه. ومن الواضح أن هذه الأنشطة يجب أن تكون متماشية مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

ومن ثم، من أجل تعزيز السلام والأمن في القارة والبلدان الأفريقية، يجب احترام الدور القيادي الذي تقوم به أفريقيا في حل مسائلها الأمنية. وبناء على ذلك، ينبغي أن نعزز عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن. وينبغي أن تستند جميع عمليات حفظ السلام هذه إلى احترام المبادئ الأساسية لحفظ السلام، وهي، موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الولاية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي تقديم المساعدة للبلدان والمنظمات الأفريقية في أداء دورها في تعزيز السلام والأمن الدوليين، لأن بعض البلدان الأفريقية المساهمة بقوات وعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي تواجه قيودا من حيث الموارد المالية والمعدات والإدارة الداخلية، الأمر الذي يحد من قدرتها على التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن. ويجب أن تحظى حقيقة أن البلدان الأفريقية تشكل أكثر من نصف عدد أكبر ٢٠ بلدا مساهما بقوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بالتقدير.

في الختام، أود أن أشدد على أن أفريقيا قد أثبتت بالفعل قدرتها على التغلب على تحديات مثل الفصل العنصري، ونأمل أيضا أن تتمكن قريبا من التغلب على تحدياتها الأمنية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر جمهورية الصين الشعبية على المبادرة بعقد هذه المناقشة وعلى تعميم المذكرة المفاهيمية لتوجيه تدخلاتنا (S/2018/1004، المرفق). ونشكر أيضا الأمين العام ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تؤكد الأرجنتين من جديد التزامها الراسخ بعمليات حفظ السلام، التي بدأت قبل ٦٠ عاما، تماشيا مع تأييدنا القوي لإنشاء نظام لحفظ السلام يتسم بالشفافية والفعالية في إطار الأمم المتحدة. ونعتقد أن عمليات حفظ السلام يجب أن تكون جزءا من استراتيجية كلية تتضمن منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام المستدام، تدمج منظور التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وتعالج الأسباب الجذرية للنزاعات.

وإزاء هذه الخلفية، ما فتئت الأرجنتين تشارك في عمليات حفظ السلام في أفريقيا على مدار ٥٨ عاما، وهي تساهم حاليا في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونعتقد أن من الضروري تكييف ولايات عمليات حفظ السلام لتتلاءم مع السياقات المحددة. كما نرى اتجاها متزايدا يتطلب من عمليات حفظ السلام تحسين أدائها في القيام بعدد أكبر من المهام في بيئات تشغيلية معقدة ومحفوفة بالمخاطر بصورة متزايدة. وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى أن تكون البعثات أكثر فعالية ومرونة، استنادا إلى ولايات ونقاط مرجعية واضحة لكل من الموظفين والدول المضيفة، مع ما يكفي من التخطيط المسبق والموارد.

لقد أيّدت الأرجنتين من البداية مفهوم عمليات حفظ السلام بوصفها أدوات سياسة عامة يتم تصميمها وتنفيذها كجزء من استراتيجية أوسع نطاقا لدعم العمليات السياسية التي تتوفر لها مقومات البقاء، والتسوية السلمية للمنازعات. وهذا هو السبب في أننا مقتنعون بقيمة الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية لصون السلام والأمن الدوليين، فضلا عن توطيد السلام وبناء السلام المستدام. وقد برهن العمل المتعدد الأطراف على الصعيد الإقليمي والتعاون مع عمليات حفظ السلام فعاليتهما الكبيرة في التسوية السلمية للنزاعات، عن طريق تعزيز الحوار السياسي والوساطة.

وتؤيد الأرجنتين ضرورة أن يجدد جميع أصحاب المصلحة الالتزام تجاه عمليات حفظ السلام. ولذلك، نؤيد إصلاح ركيزة السلام والأمن الذي بادر به الأمين العام، وانضممنا إلى إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي تم إصداره في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي أطلقها الأمين العام. ومن خلال ذلك الإعلان، نعيد التأكيد على أولوية السياسة في تسوية النزاعات والدور الداعم الذي تقوم به عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وصون السلام والأمن في أفريقيا، من الضروري تسليط الضوء على دور الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز الحلول السياسية القائمة على أساس الحوار من خلال جهودها للوساطة، وكذلك الإجراءات التي تتخذها عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام المأذون بها من مجلس الأمن بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، فإننا بتأييدنا للإعلان، قد ألزمنا أنفسنا بدعم الاتحاد الأفريقي في تعزيز وتنفيذ سياساته وإجراءاته وقدراته، عن طريق التعاون الدولي وتدابير الدعم، بغية تحسين الشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين من أجل تحسين تخطيط عمليات حفظ السلام ونشرها وإدارتها في أفريقيا.

ولا يزال أمن موظفي عمليات حفظ السلام يشكل شاغلا رئيسيا، إذ يتزايد نشر البعثات في سيناريوهات شديدة التقلب وحيث لا يوجد سلام للحفاظ عليه. وفي هذا الصدد، فإننا ندين بأقوى العبارات جميع الهجمات وأعمال العنف الموجهة ضد حفظة السلام، وندعو إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة وضمان المساءلة على نحو كاف.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بالإعراب عن خالص تقديري للموظفين الشجعان في البعثات الميدانية وبتأبين الأفراد الذين

فقدوا حياتهم خلال العام المنقضي أثناء القيام بواجبهم في الحفاظ على السلام، وسعيا إلى تحقيق المثل الأعلى المتمثل في بناء عالم أكثر عدلا وسلاما.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد غيرتسي (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أنه لم تتح لي الفرصة بعد لأخذ الكلمة أمام مجلس الأمن هذا الشهر، فإنني أهنئ جمهورية الصين الشعبية على توليها رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر وأشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع الهام المتمثل في السلام والأمن في أفريقيا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ومفوَّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين المستنيرتين.

إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل كوت ديفوار بالنيابة عن البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن.

وقبل تسعة أيام، وقف العالم ملتزما الصمت لحظة احتفالا بالذكرى السنوية المائة لنهاية الحرب العالمية الأولى. ومع أن ذلك اليوم السنوي يمثل لحظة للاحتفال بالهدنة مع ألمانيا التي دخلت حيز النفاذ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨، فإنه أصبح أيضا لحظة يقف فيها العالم صامتا ويفكر ويحيي ذكرى العدد الذي لا يحصى للأرواح التي فقدت أثناء تلك الحرب والعديد من النزاعات الأخرى اللاحقة. وفي أعقاب حوادث إطلاق النار الأخيرة على الشباب الأبرياء في حانة في كاليفورنيا والاعتداء الذي لا يمكن تصوره على المصلين في كنيس، طالبت أم منكوبة لإحدى الشابات بأن يكف الناس عن توجيههم إليها أفكارهم وصلواتهم، لأنه لا شيء من شأنه أن يزيل الألم والأسى الناجمين عن قسوة العنف والموت.

إن هذا هو العالم الذي نعيش فيه اليوم، وهو عالم حيث نكره جميعا كوننا مجابهين بما يبدو أنه لا ينتهي إطلاقا من حالات النزاع والموت والدمار والإرهاب والعنف والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن. وفي ذلك العالم الحقيقي حدد لنا نحن، الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أن نعمل الآن أكثر من أي وقت مضى على الوفاء بالتزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة بتعزيز الوسائل السلمية لإنهاء النزاعات وتشجيع هذه الوسائل والسعي لها. ولذلك فإن وفد بلدي يشيد بكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لنا اليوم للتفكير مرة أخرى في الموضوع الهام المتمثل في تحقيق السلام والأمن.

وفي المناقشة العامة التي عقدتها الجمعية العامة مؤخرا (انظر A/73/PV.8)، أشار فخامة السيد هيج ج. جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى إحلال السلام والأمن بوصفه أساس عزمنا الجماعي على تحقيق التنمية المستدامة. وأقر بأن الشراكات أداة رئيسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأن تلك الشراكة الاستراتيجية بين الهيئات الدولية والإقليمية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أمر أساسي من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة ورغباتنا في إحلال السلام والأمن.

وتوجد حاليا تسع علميات للأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة الأفريقية. إن تقوية الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر رئيسي لتعزيز تلك العمليات لحفظ السلام. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، وقعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن. وكما ورد في المذكرة المفاهيمية المعدة لهذه المناقشة (S/2018/1004، المرفق)، فإن الإطار يقدم توجيهات من أجل تعميق التعاون في مجالي السلام والأمن على جميع المستويات بين المنظمتين. وشددت قرارات مجلس الأمن أيضا على أهمية الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون في مجال حفظ السلام. وأثبتت قدرات

الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على التعاون بشأن مسائل السلام والأمن. فقد تعاونت المنظمتان بنجاح بطرق شتى – في الصومال مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفي دارفور مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وتضطلع أفريقيا بنصيبها الكامل من عمليات المساهمة في حفظ السلام، وينبغي الاعتراف الواجب بمساهمات البلدان الأفريقية وبحفظة السلام التابعين لها الذين تعرضوا للأذى وفي مناسبات لا تحصى جادوا بأرواحهم من أجل قضية حفظ السلام في العالم. وفي ذلك الصدد، نود أن نشيد بحفظة السلام من تنزانيا وملاوي الذين لقوا حتفهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأسبوع الماضي وحده. وينبغي ألا تؤدي تضحياتهم سوى إلى زيادة عزمنا على مواصلة السعي لتحقيق السلام.

إن تعهد الاتحاد الأفريقي بتمويل نسبة ٢٥ في المائة من أنشطته للسلام يشهد مرة أخرى على التزامه الذي لا يتزعزع بتأمين السلام في القارة. وتؤيد ناميبيا الدعوة التي وجهها الاتحاد الأفريقي والأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن إلى توفير التمويل الثابت لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها المجلس عن طريق الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. ولا تزال ناميبيا ملتزمة تماما بمبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ باعتبارها خطوة نحو الحد من النزاعات والحروب.

وجددت ناميبيا التأكيد على التزامها بحفظ السلام بتأييد مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. وما فتئت ناميبيا، بوصفها بلدا صغيرا يبلغ عدد سكانه حوالي ٢,٣ ملايين نسمة، بلدا مساهما بقوات وبمعدات منذ أمد بعيد. إن ناميبيا على وشك بلوغ غاية إدارة عمليات حفظ السلام المتعلقة بمشاركة نسبة ١٥ في المائة من النساء في بعثات حفظ السلام بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، إذ أن نسبة ١٣,٣ في المائة من حفظة السلام الناميبيين المنتشرين من النساء.

لقد اضطلعت النساء بدور لا يحصى في الكفاح الطويل الأمد من أجل تحرير ناميبيا. وذلك، جزئيا، هو ما دفعنا إلى أن نصوت مؤيدين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فالقرار يؤكد مجددا على أن احتمال نجاح عمليات السلام والوساطة وتسوية النزاعات والمفاوضات سيكون أكبر بكثير إذا أدرجت فيها النساء. ومع أنه أُحرز تقدم منذ اتخاذ القرار، قبل ١٨ عاما، فإنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، على نحو ما أُبرز خلال المناقشة المفتوحة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.8382)، التي عقدت قبل شهر في القاعة. وبالنظر إلى التطورات الجديدة في القارة الأفريقية، بما في ذلك تعيين إثيوبيا لأول امرأة في منصب الرئاسة وزيادة مشاركة النساء في السياسة في جميع أنحاء القارة، فإننا على ثقة بأن ذلك سيؤدي إلى احتضان المزيد من البلدان للمساواة بين الجنسين. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام أو الأمن أو التنمية بدون المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة للنساء والفتيات.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أذكر الأعضاء بأنه في ١٠ و ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩، ستستضيف ناميبيا، في ويندهوك، الاجتماع الثالث من اجتماعات شبكة جهات التنسيق التي تعقد في العواصم. وسيكون موضوع الحدث ”المرأة والسلام والأمن: نحو المشاركة الكاملة“. إن جميع الدول الأعضاء وأعضاء المجتمع المدني مدعوون إلى المشاركة في ناميبيا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد هاتريم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة – آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي، النرويج.

إن بلدان الشمال الأوروبي، بوصفها داعمة منذ أمد طويل وباستمرار لتحقيق السلام والأمن في أفريقيا، ترحب بهذه المناقشة التي تعقد في الوقت المناسب. ونثني على البلدان الأفريقية، فضلا عن الاتحاد الأفريقي وغيره من الكيانات الأفريقية، على مشاركتها بشكل متزايد في عمليات السلام في أفريقيا، بما يعود بالفائدة على أمننا الجماعي. وآخر مثال على ذلك هو القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تدعمها عدة من بلدان الشمال الأوروبي، على السواء بصورة مباشرة أو من خلال المشاركة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ومع ذلك، وبالرغم من تلك الجهود، وبالرغم من التطورات الإيجابية في عدة بلدان، فإن الحالة لا تزال صعبة. ونعتقد أن مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام ستعود بالنفع على جميع عمليات السلام في أفريقيا. وعلى النحو المبين في المبادرة، فإنه يلزم اتخاذ نهج شامل نحو الحفاظ على السلام. كما نود أن نشدد على أهمية تقديم التدريب الكافي للموظفين واستخدام الابتكارات والتكنولوجيا الحديثة. وتود بلدان الشمال الأوروبي أن تبرز أهمية أربع مسائل إضافية.

أولا، ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تدعم دائما عملية سياسية. وتكتسي الزيارات المشتركة والتقييمات التي تجريها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي و/أو الشركاء الأفارقة الآخرون أهمية حيوية من أجل وضع نهج مشترك لكي يتسنى التصدي بفعالية للأخطار التي تهدد السلام والاستقرار. إن تنشيط الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان يبين أهمية توجيه رسالة موحدة من أجل الانتقال بالعمليات السياسية إلى الأمام.

ثانيا، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لزيادة عدد النساء في صفوف حفظة السلام. وتمثل الحلقات الدراسية كالحلقة التي نظمتها رواندا وإندونيسيا والنرويج هنا في نيويورك في أيار/مايو إحدى الطرق لتبادل الخبرات.

وقد شجعتنا الزيارة المشتركة التي قام بها إلى جنوب السودان خلال الشهر الماضي رئيس إدارة عمليات حفظ السلام، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن. وكانت علامة محمودة على الرغبة في توحيد الجهود لتعبئة النساء وتعزيز المنظور الجنساني باعتباره مفتاح نجاح عمليات حفظ السلام.

ثالثا، نشيد بعمل دنيس موكويغي، الحائز على جائزة نوبل للسلام، وكثيرين غيره، ممن يشاركون في التصدي للعنف الجنسي والجنساني في النزاعات في أفريقيا. وندعو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى توحيد الجهود في التصدي لتلك الآفة، بما في ذلك من خلال عمليات حفظ السلام. ويجب أن نضمن منع عمليات السلام الاستغلال والانتهاك الجنسيين بشكل فعال. وستواصل بلدان الشمال الأوروبي دعم هذا العمل الهام.

وأخيرا، يجب تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كذلك فيما يتعلق بالتمويل. وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي نظاما يجمع بين الاشتراكات المقررة من ميزانية الأمم المتحدة وتمويل الاتحاد الأفريقي. وينبغي أن يستند إلى تقارير مالية شفافة، ويتعين أن تمتثل العمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي امتثالاً كاملاً لمعايير الأمم المتحدة، بما في ذلك سياسة العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد بينارادا (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أقدم إلى مجلس الأمن زميلي المستشار العسكري روبن فاجاردو. وهو المسؤول الرئيسي عن الزيادة في عدد حفظة السلام الذين ينتشرون في مختلف البعثات. ونشكره على عمله.

يظل حفظ السلام من البرامج الرئيسية للأمم المتحدة. والأهم من ذلك، أنه عنصر أساسي في مجال حفظ السلام. ويؤكد أحدث تقرير للأمين العام عن أعمال المنظمة أنه ،

”والحفاظ على السلام مهم لجميع أدوات الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والأمن وهو يستتبع التشديد على الشراكات وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والاعتراف بما ينطوي عليه عمل الأمم المتحدة من صلات.“ (A/73/1، الفقرة ٥٧)

ولذلك، نشيد بالصين على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن عمليات حفظ السلام في أفريقيا. ونشيد أيضا بالالتزام القوي للأمين العام أنطونيو غوتيريش بثقافة الوقاية والشراكة من خلال مبادرة العمل من أجل السلام وإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي أيدته ١٥٠ دولة عضوا، بما في ذلك الفلبين.

واضطلعت الفلبين لأكثر من ٥٠ عاما بدور هام في ١٩ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في آسيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وأفريقيا. وإلى جانب الطائرات المقاتلة النفاثة من طراز إف-٨٦ إي، والعتاد الأمريكي الشمالي، تشكلت أول وحدة فلبينية مشكلة، تعمل في عمليات الأمم المتحدة من أعضاء من سرب القوات البحرية التابعة للقوات الجوية الفلبينية الذي تم نشره في عمليات الأمم المتحدة في الكونغو في عام ١٩٦٣. وأود أن أبرز ثلاث نقاط.

أولا، إن الفلبين بصفتها بلدا مساهما بقوات عسكرية وأفراد شرطة، ملتزمة بالجهود الدولية لعمليات حفظ السلام في أفريقيا. وتواصل الفلبين بشكل عام، دعم مبادرات الأمين العام للدعوة إلى اتباع نُهج متكاملة للتصدي للأمن والتنمية والتحديات الإنسانية في المنطقة الأفريقية. ونعتقد على وجه التحديد فيما يتعلق بتعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا، أنه يمكن تحقيق الكثير من خلال بناء القدرات أو التدريب أو تمارين التعلُّم من الأقران، ومن خلال تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. كما أن المساهمات الطوعية مهمة للغاية، والفلبين دولة مساهمة في صندوق بناء السلام.

ثانيا، ستواصل الفلبين مشاركتها النشطة مع إدارة عمليات حفظ السلام في نشر حفظة السلام الفلبينيين. ونسترشد على الصعيد الوطني، بسياسة النشر لدينا بالمجلس الوطني الفلبيني لعمليات الأمم المتحدة للسلام ويوافق عليها مكتب الرئيس. لذلك، نؤيد بقوة توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لزيادة تحسين سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا. وحتى الآن، يتم نشر أفراد الجيش والشرطة والمدنيين الفلبينيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وجنوب السودان.

ثالثا، إن إدماج المرأة في عمليات حفظ السلام جزء من جهودنا في إطار خطة المرأة والسلام والأمن، ونحن نشجع الإسهامات الهامة للمرأة في مفاوضات السلام وبناء السلام ودورها في صياغة خطاب السلام. وهناك ١٧ موظفة عسكرية أو شرطية أو مدنية تعمل في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في أفريقيا.

وتدل المشاركة الفلبينية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثات بناء السلام في أفريقيا على التزام بلدي الدائم بالعمل مع الأطراف الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين لضمان السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد ليكرز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين شكر الرئاسة الصينية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن السلام والأمن في أفريقيا. كما أشارك الآخرين الإشادة بحفظة السلام من ملاوي وتنزانيا الذين فقدوا أرواحهم مؤخرا في هجوم شنيع. كما نشكر الأمين العام ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونشيد بانخراط شركائنا الأفارقة الذي عبروا عنه في بياناتهم خلال هذه المناقشة المفتوحة.

تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وسأركز على ثلاث نقاط: أولا، دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للبلدان الأفريقية؛ ثانيا، الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمساعدة عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي للحصول على تمويل مستدام يمكن توقعه؛ وثالثا، الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام؛

أولا، كانت ألمانيا من بين البلدان الأولى التي أقرت إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات حفظ السلام، الذي قدمه الأمين العام في شهر آب/أغسطس. ونحن ملتزمون بتنفيذه. إننا نأخذ الالتزام المشترك بتحسين التعاون مع المنظمات الإقليمية على محمل الجد، لا سيما مع الاتحاد الأفريقي. ومن المهم تعزيز المنظمات الإقليمية لتمكينها من ضمان السلام والاستقرار في مناطقها. وخلال السنوات الماضية، عززت ألمانيا إسهامها في جهود وقوع منع الأزمات وحفظ السلام في القارة الأفريقية. ونحن نؤيد بناء قدرات منظومة السلم والأمن الأفريقية، وتوفير التدريب والمعدات المتخصصة لعدد كبير من البلدان الأفريقية المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ونسهم أيضا في نشر أفضل الممارسات على نطاق أفريقيا في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جانب بعثات الأمم المتحدة للسلام من أجل وقف انتشارها ومنعها من الوقوع في أيدي أطراف من غير الدول. وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد العملية الجارية لتعزيز أداء وفعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، توفر ألمانيا أفرقة تدريب متنقلة للتدريب قبل النشر في مجال الأجهزة المتفجرة المرتجلة في البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. لقد قمنا بالفعل بتدريب قوات من مصر وغينيا والسنغال. كما نقدم التدريب داخل البعثات لزيادة قدرات القيادة في البعثات عالية المخاطر في أفريقيا وندعم معاهد التدريب على حفظ السلام في مالي وغانا وكينيا.

علاوة على ذلك، في سياق الاتحاد الأوروبي، وكما سيبرز ذلك المراقب عن الاتحاد الأوروبي، تشارك ألمانيا بنشاط. إن الاتحاد الأوروبي يدعم حاليا سبع بعثات أفريقية. وتعد ألمانيا أكبر مساهم في هذه البعثات. وعلى سبيل المثال، في حالة مالي، في سياق بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، التي يقودها حالياً قائد قوة ألمانية، نقدم التدريب لجنود القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ونشارك بموظفين في بعثتين مدنيتين هما بعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي، وبعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في النيجر، اللتين تقدمان المشورة للبلدان المضيفة بشأن إصلاحات قطاع الأمن.

وأود أن أنتقل الآن إلى مسألة التمويل. وبينما تدرك ألمانيا أن التمويل جزء لا يتجزأ من أي عملية سلام، فإننا نود أن نرى مناقشة أوسع نطاقا بشأن الأداء واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن الصلة بين عمليات السلام التي تنطوي على أنشطة المنع وبناء السلام. ومن المهم اتباع نهج شامل يتضمن وسائل مدنية وعسكرية ومعالجة جميع مراحل النزاع من البداية.

وثمة حاجة، في الوقت نفسه، إلى تعزيز القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة في تمويل عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بأذن من مجلس الأمن. ونحن نعتقد أنه ينبغي إيلاء إنشاء آلية يمكن من خلالها تمويل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي أو يكلف بها بصورة جزئية من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة المزيد من النظر، على أن يكون مفهوما أن هذا التمويل سيكون على أساس كل حالة على حدة، وأن يكمل الإسهامات الأفريقية ويحترم أولوية مجلس الأمن.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، سنكون مطمئنين إذا تلقى جانبان الاهتمام الواجب: الأول، إنشاء إطار متين للمساءلة والامتثال لضمان الإشراف الاستراتيجي والمالي؛ والثاني، إنشاء إطار لحقوق الإنسان والسلوك والانضباط، بما يتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وإذ لا يمكن أن يكون هناك شك في أنه يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المساعدة على توفير الموارد التي تحتاج إليها بعثات حفظ السلام للوفاء بالمهام الموكلة إليها، فإننا نثني كذلك على جهود الاتحاد الأفريقي الجارية لتعزيز الاعتماد على الذات وتمويل أنشطته.

وختاما، فإنه لا شك في أن الاتحاد الأفريقي يشكل أحد أهم شركاء الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن في القارة الأفريقية. إن ألمانيا، بالاشتراك مع شركائنا الأفارقة، ملتزمة بدعم ومواصلة تطوير الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونود أن نرى هذه الشراكة، استنادا إلى الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الدوليين، تتطور أكثر وتتصدى لجميع مراحل النزاع، من منع نشوب النزاعات وعمليات السلام إلى بناء السلام بعد انتهاء النزاع. إننا نسير على المسار السليم. ويجب علينا الحفاظ على هذا الزخم والحفاظ على الإرادة السياسية لاتخاذ الخطوة التالية، بغية الحفاظ على السلام.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إستونيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وفي البداية، أشكر الرئاسة الصينية لمجلس الأمن لهذا الشهر على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت. تجري، اليوم، نصف جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة الأفريقية، بما في ذلك أكبرها وأكثرها تعقيدا. وذلك ما يجعل لتحسين الأداء العام وسلامة عمليات حفظ السلام في أفريقيا أهمية قصوى.

ولا يمكن المبالغة في أهمية مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) والتقرير الذي وضعه القائد السابق لقوة الأمم المتحدة، الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، المعنون تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وتدعم إستونيا السعي نحو صياغة ولايات أكثر واقعية وفعالة ومكيفة لعمليات حفظ السلام دعما كاملا. ومن المهم، بالإضافة إلى ذلك، التمكين لتنسيق أوثق بين قادة بعثات الأمم المتحدة من شأنه أن يساعد على ترتيب مهام قابلة للتحقيق من أجل النجاح في تنفيذ الولايات. إننا نحتاج إلى قوات أفضل إعدادا، لكي نبني عمليات حفظ سلام ناجحة حقا. وتقع المسؤولية عن توفير التدريب الكافي الذي يناسب الظروف السائدة في الميدان والمعدات المناسبة وقابلية القوات للتشغيل البيني علينا جميعا فالقوات المدربة تدريبا كاملا ذات القدرات الأكبر وبعدد منخفض من المحاذير مهمة جدا لكفالة أن تكون قواتنا مستعدة وقادرة على الاضطلاع بالمهام التي نطلبها منها.

وتشيد إستونيا بعمل مجلس الأمن في تعميم مراعاة الجوانب الجنسانية في ولايات بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. كما إننا نسعى إلى كفالة المساواة بين الجنسين في قواتنا لحفظ السلام. إن زيادة إشراك حفظة السلام من النساء أمر بالغ الأهمية في زيادة الوعي وتحسين تنفيذ الجوانب الجنسانية في عمليات السلام. ولا يمكن إيفاء أهمية إدراج مسألة المرأة والطفل في سياق السلام والأمن حقها من التأكيد. ومن نافلة القول أنه يجب تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين تنفيذا كاملا، ويجب أن يخضع جميع الجناة للمساءلة.

وأود أن أؤكد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، في معرض مناقشة السلام والأمن في أفريقيا. فخطة الاتحاد

الأفريقي لعام ٢٠٦٣ تلقي الضوء على حقيقة أن تحقيق التآزر بين الحوكمة والسلام والأمن أمر بالغ الأهمية للتصدي للنزاعات بطريقة شاملة. ونرحب كثيرا بالجهود الأفريقية بشأن مبادرات هيكلية ملموسة بشأن منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر والوساطة والدبلوماسية الوقائية، ونشجع على بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق تلك الغايات. وعلاوة على ذلك، تؤيد إستونيا خطة الأمين العام للمنع وجميع جهوده في ذلك الصدد تأييدا كاملا.

فلا أحد من بيننا يمكنه أن يحل النزاعات في هذا العالم بمفرده. ومن شأن تحقيق التآزر بين الشركاء، والاستفادة القصوى من ما يوفره لنا النظام المتعدد الأطراف، أن يقربنا أكثر من تحقيق السلام الدائم والرفاه الاقتصادي. ومن جانبنا، ستواصل إستونيا الإسهام في سلام وأمن أفريقيا. فلا تزال قواتنا في الميدان في مالي كجزء من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية بارخان التي تقودها فرنسا. إننا ندعم الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن عمليات دعم السلام وإدارة الأزمات دعما تاما، ونسعى إلى تعميق التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بشأن عمليات السلام ومنع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات.

وفي الختام، فإننا نحتاج – سواء في أفريقيا أو في أي مكان آخر في العالم – إلى قوات معدة خصيصا للظروف القطرية والإقليمية وأفضل إعدادا مع قدرات أكبر وعدد أقل من المحاذير. ولا بد لنا من أن نركز على منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية. ويتعين علينا إشراك جميع أصحاب المصلحة في الميدان، بدءا بالمنظمات الإقليمية الأكبر وانتهاء بالمجتمعات المحلية في مناطق النزاع. ومن جانبنا، ستواصل إستونيا الترويج لهذه الأفكار في مسعانا للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ساندوبال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الصين على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع في غاية الأهمية للمنظمة والمجتمع الدولي، ولا سيما في سياق اتسم بتحديات هائلة للسلام والأمن الدوليين.

فقد اضطلعت المنظمة، خلال أكثر من سبعة عقود من وجودها، بدور أساسي في صون السلام في مناطق النزاع حول العالم. إن الرجال والنساء الذين ضحوا بأنفسهم من أجل قضية السلام تحت راية الأمم المتحدة جديرون بالبقاء في ذاكرتنا، ولهم جل امتناننا.

وقد تم توحيد التغيرات في كيفية تصدي المجتمع الدولي للتحديات التي تواجه السلام والأمن والاستقرار في مفهوم السلام المستدام – وهو نموذج جديد تلتقي فيه ركائز السلام والأمن مع التنمية المستدامة. ويجب تعزيز الأهمية المحورية لمنع نشوب النزاعات وتكرارها وتجويدها تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإدراك غاياتها. ويكتسي إشراك المجتمعات المحلية وتطويرها – في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم – بنسيج اجتماعي سليم يمكن فيه لجميع الناس تنمية إمكاناتهم، أهمية حيوية لازدهارها ولمنع نشوب النزاعات وحتى لمنع التطرف العنيف.

ويجب أن يجسد دور المجتمعات المحلية والنساء والشباب بشكل واف في الحلول التي توفرها الأمم المتحدة، وممارسة الشمول هذه هي الممارسة الوحيدة التي يمكن أن تضمن الانتقال من حالة أطراف في نزاع إلى مجتمعات ذات نسيج اجتماعي سليم يمكن أن يكون تربة خصبة للسلام المستدام، كما سبق أن ذكر.

وترحب المكسيك مرة أخرى بالموافقة على إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن، فضلا عن إصلاح إدارة الأمانة العامة.

وندعو الأمانة العامة إلى تنفيذ الإصلاحات تنفيذا كاملا وتوفير معلومات كاملة عن النتائج المحققة والتحديات السائدة، وأي تعديلات إضافية قد تكون مطلوبة، للدول الأعضاء.

ونرحب بحقيقة أن أحد أهداف الإصلاحات يتمثل في زيادة فعالية واتساق عمليات حفظ السلام وضمان أولوية السياسة ومرونة نهجها من أجل الاستجابة بمزيد من السرعة والفعالية لعلامات الإنذار بالأزمات واندلاع النزاعات أو تفاقمها. وتتطلب الشرعية والثقة الموضوعة في هذه العمليات التنفيذ الفعال للمهام المنوطة بها: إنقاذ الأرواح، ومنع الفظائع الجماعية، وإرساء أسس السلام والتنمية المستدامين.

ولهذا السبب، نعتقد أن الإصلاحات ينبغي أن تعزز فعاليتها واستجابتها ومساءلتها.

وقد انضمت المكسيك إلى ١٥٠ بلدا التي أيدت إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كجهد جماعي للإسهام في إعادة تركيز جهود حفظ السلام بتوقعات واقعية. وهذا من شأنه أن يجعل هذه العمليات أقوى وأكثر أمنا من خلال تزويدها بقوات جيدة التجهيز والتنظيم والتدريب، وبتعبئة أوسع دعم للحلول السياسية، بما في ذلك تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. واليوم، أود أن أشير بصفة خاصة إلى الاتحاد الأفريقي، تعزيزا للطابع الاستراتيجي للتحالف في ضوء الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ومنذ عودة المكسيك للانضمام إلى عمليات السلام في عام ٢٠١٥ – وإدراكا منها لأن الاحتياجات ذات الأولوية للمنظمة تركز على تزويد عمليات حفظ السلام في أفريقيا بموظفين لا غنى عنهم ومدربين تدريبا جيدا حتى يتسنى الوفاء بولاياتها – تزيد من مشاركتها في هذه العمليات تدريجيا بنشر مراقبين في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. علاوة على ذلك، تشارك المكسيك منذ عام ٢٠١٧ في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبدأت هذا العام مشاركتها في بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد في مالي. علاوة على ذلك، يسرني أن أبلغ المجلس أنه، ابتداء من هذا العام، أصبح لدينا مركز تدريب مشترك لعمليات السلام، حيث نقدم التدريب للموظفين من البلدان الأخرى أيضا. وتود المكسيك أن تعرب عن التزامها الثابت بمواصلة مشاركتها في العمليات المنشورة في أفريقيا.

ونشدد على أهمية ما تقوم به الأمانة العامة من امتياز إعداد الموظفين المشاركين في عمليات السلام وتدريبهم قبل النشر. وفي هذا السياق، ننضم إلى نداءات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في تقريرها الأخير (A/72/19) للأمانة العامة بصياغة توصيات عملية وقابلة للتنفيذ وواقعية وفعالة للحد من الوفيات والإصابات في عمليات حفظ السلام نتيجة أعمال العنف.

ونؤكد من جديد أنه بغية تحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية والأمن على الأرض، من الضروري أن تكون لعمليات حفظ السلام المنشورة في أفريقيا ولاية واضحة وصريحة من مجلس الأمن تكفل ملكية العملية من جانب الدولة المضيفة، التي يجب سماع آرائها في جميع الأوقات. ويجب تقييم عمليات حفظ السلام باستمرار؛ وأن تكون مجهزة بشكل صحيح وأن تعتمد على استراتيجيات واضحة وقابلة للتطبيق تمكن من إيجاد حلول للمشاكل الأمنية المتعدد الأبعاد؛ ويجب أن توفر لها الموارد الضرورية للوصول إلى أقصى إمكاناتها. وكل هذا يجب أن يتبع تغييرا أساسيا في نهجها وعلة وجودها – وعليها أن تضمن تحقيق سلام مستدام.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للقائم بالأعمال المؤقت لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد مارتن برادا (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد

هذا البيان تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يشكر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة بشأن تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا. والواقع أن عمليات حفظ السلام تظل أداة حيوية لتعزيز السلم والأمن الدوليين في القارة الأفريقية. ولا يزال حفظ السلام أداة بالغة الأهمية لتعزيز الظروف المؤاتية للحلول السياسية.

وفي هذا الصدد، يدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء مبادرة الأمين العام للعمل من أجل السلام التي أطلقت في آذار/مارس ويوافق على إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن خلال الدخول في مناقشات بشأن موضوع عمليات حفظ السلام الأفريقية، نمهد السبيل للاستقلال الذاتي والاستقرار في القارة، وهما شرطان أساسيان لأمننا الجماعي.

إن مسألة العمليات بموجب الفصل الثامن التي تجرى على المستوى الإقليمي تستحق اهتمامنا الكامل. وفي عام ٢٠١٥، أكدت الاستنتاجات التي خلص إليها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام (انظر S/2015/446) على أهمية مواصلة تطوير الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. كما شددت على ضرورة أن يكون بمقدورهما ضمان الموارد المالية المخصصة للعمليات التي يكلِّف بها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن، على أساس كل حالة على حدة.

ويعيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التأكيد على دعمه للإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلم والأمن، الذي اعتمدته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعقود على هامش الجمعية العامة، الذي حضره ممثلو ١٥٠ بلدا. وأظهر هذا الحدث الرغبة في تعزيز الشراكات الإقليمية ودعم تنمية قدرات الاتحاد الأفريقي بشكل خاص. وقد تعززت هذه الشراكة المهمة على وجه الخصوص بموجب القرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، اللذين يدعوان إلى تعاون أكبر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتعزيز كل من الهيكل الأفريقي للسلم والأمن وعمليات دعم السلام التي صدر بها تكليف من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالتسليم بالمسؤولية الأفريقية في إدارة التحديات الأمنية في القارة. إننا نتشبث بشكل خاص بالأسبقية التي منحتها الدول الأفريقية للاتحاد الأفريقي في هذا المجال. ويجب أن تكون هذه المسؤولية المهيمنة للاتحاد الأفريقي موضع تقدير واعتراف واحترام أكثر من أي وقت مضى. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة المتزايدة للبلدان الأفريقية في عمليات السلام في قارتها هي جزء من الإطار الأوسع لمبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، بينما تشارك في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ - وكلها مبادرات اتخذها وبلورها الاتحاد الأفريقي.

إن أفريقيا تتغير، وكذلك حفظ السلام. والتحديات التي ينطوي عليها صون السلام وتنفيذه في مسارح العمليات الأفريقية من بين أهم التحديات التي نواجهها. وعادة ما تجرى عمليات دعم السلام التي صدر بها تكليف من الاتحاد الأفريقي في بيئات أمنية متدهورة، دون موافقة جميع الأطراف الفاعلة في النزاع وفي الأماكن التي تقوض فيها المبادئ التي تنظم عمليات حفظ السلام التي تنشرها الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يُطلب من حفظة السلام الأفريقيين على نحو متزايد العمل باعتبارهم وسطاء أو متابعة عمليات طويلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمصالحة.

علاوة على ذلك، فإن التطور المستمر للتهديدات – لا سيما التهديدات الإرهابية – ينطوي على تغيير في مضمون الولايات وفي الطريقة التي يتم بها نشر البعثات على أساس يومي. فمناطق مراقبة ورصد وقف إطلاق النار لم تعد كافية. ويجب أن تتمتع القوات بالدعم اللوجستي الذي يتكيف مع مثل هذه الارتباطات والوسائل التي تعزز عملها. علاوة على ذلك، فإن بعثات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة تشهد زيادة في مشاركة الوحدات الأفريقية. وكل هذه القيود تعزز الحاجة إلى قوات مجهزة ومدربة أُعِدَّت لهذه الأغراض. ومن الضروري أيضا أن تلتزم باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأي تصرف يخالف ذلك من شأنه أن يقوض عملها، وبالتالي يعرض النتائج المرجوة للخطر.

وأخيرا، فإن تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن – التي تأتي على رأس أولويات الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن عمليات السلام وإدارة الأزمات للفترة ٢٠١٩–٢٠٢١– يعد أمرا أساسيا.

ويعني ذلك أيضا العمل بنشاط على تشجيع المشاركة الكاملة والفعلية للمرأة على جميع المستويات، وتولي مناصب المسؤولية على قدم المساواة، مع مراعاة المسائل الجنسانية بصورة منتظمة في جميع مراحل عمليات السلام. وذلك هو مغزى العمل الذي تضطلع به منظماتنا الثلاث.

وتقترح منظومة السلم والأمن الأفريقية أن تؤخذ المسائل الأمنية في مجملها في الاعتبار. ولا شك أن تعزيز صندوق السلام مؤخرا يعدُّ أحد الأدوات التي لا غنى عنها لضمان توفر الموارد اللازمة لإدارة الأزمات. ويدل قرار انضمام الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء المسؤولة عن كفالة إدارة الصندوق على الثقة المتبادلة والمعزّزة للعلاقات بين هذه المؤسسات الثلاث وتنوع العلاقات بينها.

وقد استمر الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء للمنظومة الأفريقية – في بعدها الأوسع نطاقا وبروح البيان الختامي الصادر في أعقاب اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧– لما يزيد على ١٥ عاما. وهو دعم تتجاوز قيمته ١ بليون يورو ويقدم من خلال مرفق السلام في أفريقيا لدعم عمليات حفظ السلام الأفريقية ولتعزيز القدرات الذاتية لقارة أفريقيا، بما في ذلك التبرعات المقدمة من ٢٨ من الدول الأعضاء سواء كانت تبرعات ثنائية أو من خلال التبرعات المقدمة من الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، تقدم البعثات الأوروبية التي نشرت بموافقة الأمم المتحدة في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع أشكالا أخرى من الدعم عن طريق وجودها في الميدان، سواء كانت مستقلة أو بالشراكة مع الجهات الفاعلة الأفريقية أو التابعة للأمم المتحدة. وتعدُّ الحالتان في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى من الأمثلة الملموسة على ذلك التقارب والتكامل.

وعلاوة على ذلك، يواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء العمل يوميا على دعم الوحدات الأفريقية، سواء المنشور منها ضمن بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال أو في منطقة حوض بحيرة تشاد ضمن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام، أو مع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وبالنظر إلى الحقائق الميدانية، فإن ذلك الدعم يعتمد أشكالا جديدة ويشمل إجراءات أكثر مرونة وابتكارا من ذي قبل. وعلى المنوال نفسه يواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التأهب للمستقبل. ويعاد الآن تعريف أدوات مالية جديدة ذات مجموعة أكبر من الاحتمالات في ما يتصل بمرفق السلام في أفريقيا، وستعرف باسم مرفق السلام الأوروبي. ونتابع باهتمام إنشاء صناديق استئمانية أخرى وتعزيز قدراتها.

ونأمل في مواصلة إحراز التقدم في إطار العلاقة القائمة مع الاتحاد الأفريقي التي تبلورت من خلال التوقيع على بروتوكول

التفاهم بشأن السلام والأمن والحوكمة، ومواءمة التزامنا السياسي ومبادراتنا الميدانية بدءا من مرحلة الوقاية، فضلا عن دعم الإجراءات التي تتخذها كل من تلك المؤسسات الرامية إلى دعم الحوكمة في الإطار المتعدد الأطراف للأمم المتحدة.

ويلح الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على ضرورة توفر الاستجابات الفورية والمحددة الأهداف تحسبا للأزمات. وإن لمنع نشوب النزاعات والوساطة أهمية عظمى في ذلك الصدد، خاصة حين يتعلق الأمر بسد ثغرات الحوكمة. وينبغي أن نتعلم بصورة جماعية الدروس المستفادة من الأزمات والاستجابات لها، سواء في إطار الأمم المتحدة أو في السياق الأفريقي. ففي منطقة البحيرات الكبرى، على سبيل المثال، فنحن بحاجة إلى تحليل جماعي لإسهام منظمات دون إقليمية معيّنة تعمل ضمن الإطار الإقليمي وتحت التوجيه السياسي لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ولا سيما تقييم قدرتها على توقّع الاستجابات السياسية أو الاقتصادية الملائمة، وخاصة فيما يتعلق بالحوكمة عند الاقتضاء.

وتلك هي روح الشراكة المجسدة في البيان الصادر في أعقاب الاجتماع الثلاثي الذي عقد في أيلول/سبتمبر على هامش الجمعية العامة. وفي تلك المناسبة، أقر كبار القادة في منظماتنا الثلاث بالدور الهام الذي تؤديه عمليات حفظ السلام المأذون بها من قبل الاتحاد الأفريقي، وأكدوا عزم المنظمات الثلاث على تعزيز التعاون والتنسيق والتخطيط بين بعثاتها وعملياتها بروح من التكامل. وأعربوا في الوقت نفسه عن رغبتهم في مواصلة التفكير في ضمان التمويل المستدام المرن والذي يمكن التنبؤ به لتلك العمليات. ويحدونا الأمل في أن تتيح مناقشة اليوم إمكانية البناء على ما أنجز بالفعل في تحسين عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

وأود أن أختتم بياني بأن أحيي جميع ذوي الخوذ الزرق الذين ضحوا بأرواحهم أثناء البعثات.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتنان وفد بلدي للرئاسة الصينية على عقد هذه المناقشة اليوم، وللأمين العام ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما المتعمقتين والوافيتين.

وأود بداية، أن أشيد أيضا بالثمانية أفراد من حفظة السلام في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وال‍ ١٢ فردا من صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين قُتلوا في الأسبوع الماضي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبفرد آخر من حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد حياته أيضا في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال عطلة نهاية الأسبوع. ونعرب عن تعازينا ومواساتنا لأسر الضحايا الأبطال من تنزانيا وملاوي. ولأننا بلد عانى من مآس مماثلة مرارا وتكرارا، فإننا نعلم تماما آلام تلك الأسر ونشعر بها. وتذكّرنا جميعا مثل هذه الحوادث أيضا بأهمية الاستثمار في سلامة ذوي الخوذ الزرق وأمنهم.

وتكتسي مناقشة اليوم أهمية للعديد من الأسباب. فهي تنعقد بمبادرة من أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وهو أيضا أحد أكبر البلدان العشرة المساهمة بقوات، فضلا عن مساهمته المالية الكبيرة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفضلا عن ذلك، فهو بلد يولي اهتماما خاصا لمنطقة ما زالت تهيمن مسائل السلام والأمن فيها على جدول أعمال المجلس.

وكانت باكستان أول بلد ينضم إلى إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي اُعتمد خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وانضمت إلى ذلك الإعلان أكثر من ١٥٠ دولة من الدول الأعضاء حتى الآن، والتزمت، في جملة أمور، بتعزيز

الشراكات في مجال حفظ السلام مع الاتحاد الأفريقي، وتقديم الدعم للاتحاد الأفريقي في مجال بناء القدرات. وأكد الإعلان مجددا ضرورة توفير تمويل مستدام مرن ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بإذن من مجلس الأمن.

ويقينا فإن الوضع في أفريقيا بحاجة إلى اتّباع نهج شامل للتصدي بفعالية للتحديات العديدة التي تواجهها – أي نهج يعتمد على تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ولذلك يركز الفصل الثامن من الميثاق على الصلة التعاونية المتعاضدة والتي تؤازر بعضها بعضا بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. وفي كثير من الأحيان، فإن بلدان المنطقة هي الأقدر على فهم التحديات التي تواجهها المنطقة، فضلا عن التصدي لها. ونعرب عن إشادتنا وتقديرنا لالتزام الاتحاد الأفريقي بالحفاظ على الاستقرار في حالات النزاع وتسوية المنازعات في أفريقيا.

ولا شك أن الحوار المتنامي بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي بغرض الاستجابة بطريقة أفضل وأكثر فعالية لمسائل السلام والأمن في أفريقيا، أمر مرحّب به. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة تعمل في أفريقيا، بما فيها الجمعية العامة. وتعدُّ الدورة السنوية الأخيرة للجنة بناء السلام المكرسة خصوصا لمنطقة الساحل مثالا آخر على ذلك النهج التعاوني.

ما زال حفظة السلام الشجعان من باكستان، إحدى أكبر البلدان المساهمة بقوات في الأمم المتحدة، منتشرين في أفريقيا وسيواصلون انتشارهم هناك. وقد أسهموا في العديد من قصص النجاح في أفريقيا، من ليبريا إلى كوت ديفوار وسيراليون. لقد قام أفراد السلام حفظ لدينا المحترفون والمدربون تدريباً جيداً بحماية المدنيين، وتوفير الرعاية الطبية التي تشتد الحاجة إليها، وإعادة بناء المجتمعات. لقد عملوا في ظروف صعبة، وخطيرة أحياناً، ولكنهم لم يحجموا أبداً عن أداء الولاية المسندة إليهم أو يخفقوا في ذلك. إن باكستان ملتزمة باستكشاف ودعم المبادرات التي تساعد على تحسين عمليات حفظ السلام لجعلها مهيأة لتحقيق الغرض المنشود منها والتكيف بصورة أفضل مع البيئات والاحتياجات المتغيرة.

ولكن حفظ السلام الناجح طريق ذو اتجاهين. فبقدر ما يرتهن نجاحه على تفاني حفظة السلام وكفاءتهم المهنية، فهو يرتهن أيضاً بمدى كفاية الموارد وواقعية الولايات وقابليتها للتحقيق. ولذلك فإننا نحثّ المجلس على الاستثمار في الموارد المرنة والمستدامة والتي يمكن التنبؤ بها، وتحسين استخدام سبل التعاون الثلاثي للاستماع إلى آراء البلدان المساهمة بقوات والأخذ بها – فهي عيون المجلس وآذانه في الميدان – في الوقت الذي تتطور فيه الولايات وتتجدد. وهذا سيساعد المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة. ونحن جميعاً سوف نستفيد من ذلك.

إن نجاح عمليات حفظ السلام هو نجاحنا. وعليه تعتمد مصداقية الأمم المتحدة، كما يعتمد عليه أيضاً السلم والأمن الدوليان.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد موليفي (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن مسألة السلام والأمن في أفريقيا: تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

أولاً، نود أن نشيد بأصحاب الخوذ الزرق الذين قتلوا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي غيرها من عمليات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أماكن أخرى من أفريقيا والعالم. كما نشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ثانياً، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن جنوب أفريقيا من بين ٢٠ من أكبر البلدان المساهمة بقوات، وقواتها منتشرة في الوقت الراهن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. كما تعهدت جنوب أفريقيا بوحدة شرطة مشكّلة جاهزة للنشر في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلاوة على ذلك، تضطلع جنوب أفريقيا أيضاً بدور نشط في وضع الصيغة النهائية للقوة الأفريقية الجاهزة وقدرتها على النشر السريع. ويود وفد بلدي أن يشدد أيضاً على النقاط الأربع التالية.

أولاً، نرحّب بمبادرة الأمين العام ''العمل من أجل حفظ السلام''، التي أُطلقت خلال الأسبوع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر. إن التعاون، ولا سيما مع المنظمات الإقليمية، هو حجر الزاوية في جعل حفظ السلام أكثر فعالية. وتتبيّن العلاقة التكاملية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال الدور الهام الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي في عمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية. وينبغي أن نواصل استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز هذا التعاون، بما في ذلك من خلال تنفيذ القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢). وينبغي لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يجريا بانتظام بعثات ميدانية مشتركة ويجعلا المبعوثين والممثلين الخاصين من كلتا المنظمتين متاحين لتقديم الإحاطات الإعلامية إلى كلا المجلسين.

ثانياً، نرحّب بالاتفاقين الموقّعين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي – إطار العمل المشترك من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن – فهما يشكّلان منهاج التعاون المتجدد بين المنظمتين. وتأمل جنوب أفريقيا في أن يكتمل تنفيذ هذين الاتفاقين من أجل مساعدة أفريقيا على تحقيق السلام والأمن والتنمية الشاملة والمستدامة ومساعدة القارة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ثالثاً، نودّ مرة أخرى أن نكرر دعوة الاتحاد الأفريقي وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) إلى إيجاد آليات التمويل المستدامة والمرنة والتي يمكن التنبؤ بها لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، نرحّب باتخاذ القرارات ١٨٠٩ (٢٠٠٨) و ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، التي تشدد على نفس الحاجة على غرار التقرير، ولا سيما من أجل عمليات دعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن. وسترقى الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات في القارة الأفريقية بحفظ السلام إلى المستوى التالي. وسيكون التقدم المحرز في هذا المجال متمشياً مع ركيزة الشراكة لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام ومتسقاً مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وندعو إلى تأييد مشروع القرار الذي ستقدمه البلدان الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، والذي يتناول مسألة تمويل عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، إذ تملك أفريقيا الإرادة السياسية والموارد البشرية للنشر، ولكنها تحتاج إلى تعزيز بعض القدرات من أجل التصدي للنزاعات. وعلاوة على ذلك، نرحّب أيضاً بمبادرة الاتحاد الأفريقي لإنشاء صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يهدف إلى وضع آلية للتمويل الذاتي لأنشطة السلام والأمن في أفريقيا، والتي أطلقت مؤخراً في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا والذي يحظى وزير مالية جنوب أفريقيا بعضوية مجلس أمنائه.

وأخيراً، لن يكون هناك سلام مستدام من دون تنمية. ولذلك هناك حاجة إلى ضمان أن تُتّخذَ الخطوات المناسبة لكفالة حصول البلدان الخارجة من النزاعات على الدعم اللازم

لضمان عدم نكوصها مرة أخرى نحو النزاع. إن إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك بناء السلام، عناصر ضرورية لعملية السلام. ويحتاج نهجنا لبناء السلام إلى إعادة التصميم بوصفه آلية دعم لعمليات حفظ السلام ومن أجل استعادة القدرات المؤسسية وهياكل الحكم في الحفاظ على سيادة القانون، والحد من العنف، واستعادة العدالة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك إعطاء أولوية للمجتمع المحلي والمصالحة الوطنية.

وفي الختام، ينبغي أن نذكر الإعلان السياسي الذي اعتُمد في مؤتمر قمة السلام (قرار الجمعية العامة ٧٣/١) احتفالاً بالذكرى المئوية لميلاد نيلسون مانديلا، والذي يسلّط الضوء على دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي لديها العديد من الأدوات والآليات اللازمة لدعم السلام، ونعرب عن رغبتنا في مواصلة استعراض فعالية الأدوات المتاحة لنا للتصدي للنزاعات المسلحة الراهنة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد كورمان (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد بلجيكا تماماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي بالتعليقات التالية بصفتي الوطنية.

وأود أيضاً أن أشيد بحفظة السلام الذين سقطوا في خدمة السلام، ولا سيما من ذوي الخوذ الزرق من ملاوي وتنزانيا، الذين أبدوا شجاعة منقطعة النظير في الأسبوع الماضي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ونشكر الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع هام للغاية.

يؤدي الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الآن دوراً ريادياً في السلام والأمن في القارة. ولا يقتصر الأمر على أنها تزيد من مشاركتها في أنشطة حفظ السلام وإنفاذ السلام، ولكنها أيضاً تمسك بدفة العمليات السياسية التي تمهد الطريق من أجل تحقيق تسوية النزاعات في صدارة الدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة.

لا يمكن للأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي وحدهما التصدي لجميع تحديات السلام والأمن التي تواجهها أفريقيا. ولذلك لا تمثل الشراكة خياراً، بل ضرورة. وأرحب بإيلاء إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي انضمت إليه ١٥٠ دولة و ٤ منظمات دولية، الأولوية للشراكة.

وترى بلجيكا أن العمليات التي تتم تحت قيادة أفريقية تسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فهي جديرة بدعم متعدد الأطراف. فالمسألة لا تتعلق بالمبدأ بقدر ما تتعلق بالطرائق المحددة لتمويل هذه العمليات من خلال ميزانية الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، نثني على الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء للتقدم المحرز في إنشاء صندوق السلام وتمويله، والذي سيتعين عليه في نهاية المطاف تمويل عمليات السلام الأفريقية بنسبة تصل إلى ٢٥ في المائة. كما يسرنا للغاية العمل الجاري الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لإعداد بيان مشترك لوصف التقدم المحرز ووضع خريطة طريق للخطوات المقبلة.

ليس من الوارد فرض معايير أكثر صرامة على البعثات التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي عن تلك المفروضة على عمليات الأمم المتحدة، أو تخفيض هذه المعايير. وفي مسارح العمليات التي تعمل فيها بعثة تابعة للاتحاد الأفريقي، جنبا إلى جنب مع بعثة تابعة للأمم المتحدة، ينبغي أن يكون هناك اتساق بين الأطر المرجعية وأطر الامتثال والالتزامات المتعلقة باحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان واحترام السكان المدنيين.

وينطبق ذلك من باب أولى على المسارح التي يضطلع فيها الاتحاد الأفريقي بعمليات بمفرده.

كما أن زيادة مشاركة الدول الأفريقية في إدارة الأزمات تعني تعزيز القدرات الأفريقية على النشر السريع للقوات. وتدعم بلجيكا والاتحاد الأوروبي الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية المساهمة بقوات في مجالي بناء قدرات القوات والانتشار السريع.

وأخيرا، من الواضح أن مجلس الأمن ليس هو المحفل المثالي لمناقشة طرائق التمويل المحددة. ومع ذلك، وأيا كان الحل الذي يتم التوصل إليه، فإنه يجب أن يكون متوافقا مع الاحتياجات المتعلقة بالميزانية التي نحتاج إليها نحن، الدول الأعضاء، من الأمم المتحدة.

ولا يمكن التوصل لحلول دائمة إلا من خلال إجراء حوار صريح ومستمر بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ويجب أن نجري حوارا حقيقيا متعدد الأطراف يشمل جميع الأطراف المعنية، وهي: مجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة والمنظمات الإقليمية - الاتحاد الأفريقي، فضلا عن الاتحاد الأوروبي - والدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات والجهات المانحة المالية. وأنا مقتنع بأنه يمكننا أن ندفع بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة قدما. وانطلاقا من هذه الروح، سنعمل خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يتقدم الكرسي الرسولي بالشكر لرئاسة جمهورية الصين الشعبية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا، وهو موضوع يؤثر على المجتمع الدولي برمته، والذي جاءت الاستجابة له، جزئيا، في شكل عمليات حفظ السلام، التي تنتشر سبع منها حاليا في القارة الأفريقية.

من خلال وجود ذوي الخوذ الزرق الذين يمكن التعرف عليهم فورا، أصبحت الأمم المتحدة أبرز ما تكون في جميع أنحاء العالم. وفي عالم يزداد تجزؤا، تتيح عمليات حفظ السلام فرصة حقيقية للمجتمع الدولي للتعاون من خلال الأنشطة الدبلوماسية والمساهمات المالية والخبرات والقوات والأفراد. وهذه البعثات، التي كثيرا ما تعمل ي ظل تحديات هائلة، مكلفة بمهمة شاقة متمثلة في إعادة إحلال السلام وحماية المدنيين وتيسير العمليات السياسية من أجل استعادة العدالة ووضع الأسس لتحقيق الاستقرار الدائم. وفي بعض الأحيان، يقوم الرجال والنساء الذين يخدمون تحت راية الأمم المتحدة حرفيا ببناء الجسور، ليأتي أعداء السلام ويدمرونها. وتتسبب الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية في القارة الأفريقية، والتي كثيرا ما تكون ألعوبة في يد المكائد السياسية من داخل أو من خارج حدود البلد، في سيادة الفوضى.

وأحيانا ما تكون تسمية عملية حفظ السلام بهذا الاسم تسمية خاطئة. فهي تشير على ما يبدو إلى أن السلام يعم بالفعل وإلى أن المطلوب ببساطة هو الحفاظ عليه. وللأسف، فإننا ندرك أنه في كثير من الأحيان أن الأمر لا يكون كذلك. واليوم، يعمل حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة في بعض أخطر البيئات العدائية على كوكب الأرض، مجازفين بأرواحهم لضمان تقديم أهم الخدمات الأساسية إلى من هم في حاجة إليها. ويجود بعض حفظة السلام، الذين يجدون أنفسهم عالقين في النزاعات التي أتوا لنزع فتيلها، بأرواحهم. ونحن على حق في الإشادة بهم، وعلينا أيضا ضمان ألا تؤدي التوقعات غير الواقعية أو محدودية الموارد أو تشتتها أو الحالات البغيضة لانتهاك حقوق الإنسان والاستغلال الجنسي التي جرى الكشف عنها

إلى إغفال أو تقويض الآثار الإيجابية التي حققتها بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتواصل تحقيقها.

وبينما قد يكون صحيحا أن ثمة موارد مالية كبيرة مخصصة لأفريقيا في البرامج الإنمائية، فمن الجدير بالذكر أيضا أن تكلفة عمليات حفظ السلام لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من النفقات العسكرية العالمية – وهي نسبة ضئيلة للغاية حقا. ومن المؤكد أن تعزيز عمليات حفظ السلام يتطلب زيادة الدعم المالي، الذي ينبغي أن يسير جنبا إلى جنب مع الجهود الدبلوماسية التي لا غنى عنها والتي تهدف إلى منع نشوب النزاعات أو حلها. ولكي يحدث ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا للاستثمار. وعلى نحو ما لاحظ الأمين العام غوتيريش، فإن فرص النجاح تزداد بصورة كبيرة عندما نعمل معا مع الدول الأعضاء ونتقاسم الأعباء والمخاطر والمسؤوليات. ونحن بحاجة ماسة إلى إحداث طفرة هائلة في العمل الجماعي.

ولكي يكون انخراطنا جماعيا وفعالا حقا، يجب أن ننظر إلى سكان أفريقيا من الشباب المفعمين بالحياة والذين يستحقون الحصول بشكل أفضل على التعليم الجيد والعمل اللائق من أجل تحقيق إمكاناتهم الكبيرة، الأمر الذي من شأنه تمكين هؤلاء الشباب من الرجال والنساء من أن يصبحوا عناصر فاعلة رئيسية في بناء بلدانهم وأخذ مكانتهم الصحيحة باعتبارهم قادة المستقبل. والبديل هو الواقع المحزن الذي يترك الكثير من الشباب الأفارقة دون أي نوع من أنواع التعليم أو التدريب. وفي غياب الفرص، فإنهم سيصبحون فريسة للاستغلال والعنف في المستقبل. وكتدبير وقائي، ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما من خلال بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أن يسعى إلى زيادة التعاون مع السكان المحليين من أجل الاستغلال الجيد للموارد الهائلة – البشرية والطبيعية على السواء – التي تنعم بها القارة الأفريقية. وتتحول الموارد الطبيعية الوفيرة في أفريقيا إلى لعنة عندما لا يعود استغلالها بالنفع على الشعب، والأسوأ من ذلك، عندما تتفاقم الحروب والنزاعات أو حتى عند إشعالها بشكل مصطنع لتوفير غطاء للاستغلال غير المشروع والتعسفي لتلك الموارد الطبيعية الثمينة. وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده أثناء رحلته الجوية لدى عودته إلى روما قادما من جمهورية أفريقيا الوسطى، أشار البابا فرانسيس إلى الواقع المحزن المتمثل في وجود دول لا تسعى إلا إلى جني ثروات كبيرة من أفريقيا ولا تفكر في مساعدتها على النمو.

ومن شأن إيلاء المزيد من الاهتمام للسلام والأمن في القارة الأفريقية، فضلا عن الدور المحدد للغاية لعمليات حفظ السلام المُعززة، مساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق الازدهار. وسيعود هذا بالنفع لا على بلدان المنطقة فحسب، بل وحتى على تلك الواقعة خارجها.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة والمراقب الدائم لها.

السيد مارديني (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة للجنة الدولية للصليب الأحمر للمساهمة في هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

تنتشر أكبر عمليات حفظ السلام حاليا في أفريقيا. كما زادت الائتلافات الإقليمية، استجابة للتحديات الأمنية في القارة. وتدرك اللجنة هذه التحديات لأننا نعمل في نفس هذه السياقات. و ٤٠ في المائة من ميزانيتنا مخصصة لتلك المنطقة وتُنفق عليها. فاللجنة مكلفة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة ومساعدتهم، من جنوب السودان إلى منطقة الساحل، على أساس الحياد والنزاهة والاستقلالية. واليوم، أود أن أتناول نقطتين بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي مساعدة الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية في بناء قدراتهما في مجال السلام والأمن.

أولا، يمكننا أن ندعم التزام الدول الأفريقية باحترام القانون الدولي الإنساني وغيره من الأطر القانونية السارية وضمان احترامها. ومن المهم للغاية أن نوضح لأفراد القوات التابعة للأمم المتحدة وتلك التي تعمل بتفويض من الاتحاد الأفريقي الأطر القانونية التي تحكم عملياتهم.

لقد اتخذ الاتحاد الأفريقي خطوات واعدة لوضع إطار من شأنه أن يعزز زيادة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما التزم الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء بالحفاظ على معايير رفيعة في سلوك وانضباط أفراد حفظ السلام التابعين له.

ومن جانبنا، ما برحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تساعد الدول الأفريقية منذ فترة طويلة في إدماج المعايير الدولية في قوانينها الوطنية. واللجنة الدولية للصليب الأحمر تدعم حاليا الاتحاد الأفريقي في تعزيز إطار الامتثال الخاص به. وإضافة إلى ذلك، يشترك الاتحاد الأفريقي واللجنة الدولية للصليب الأحمر كل عام في تنظيم اجتماع مائدة مستديرة في أديس أبابا لمناقشة التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام وأفضل الممارسات فيها، وتناول المسائل المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.

ثانيا، يمكننا تقديم المساعدة في مجال التدريب. في هذا الوقت الذي يشهد تعزيز الشراكة، يجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والمنظمات الدولية أن تكفل التدريب الملائم للقوات العسكرية وأفراد الشرطة وفقا للمعايير المطبقة. ويجب أن تكون نماذج التدريب شاملة وتتماشى مع الولاية والاحتياجات التشغيلية ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، تقوم العديد من عمليات حفظ السلام بمهام إنفاذ القانون. ولذلك، يجب تعزيز عناصر الشرطة، وحينما تشارك الوحدات العسكرية، لا بد من تحويل مبادئ إنفاذ القانون إلى توجيهات عسكرية قابل للتنفيذ.

واللجنة الدولية للصليب الأحمر من جانبها تسهم في جهود التدريب. في العام الماضي، نظمنا دورات بشأن المعايير القانونية والأولويات الإنسانية لأكثر من ٢٥ ٠٠٠ من أفراد حفظ السلام، بمن في ذلك ١٦ ٠٠٠ من الدول الأفريقية. كما شاركت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المناقشات التي يقودها الاتحاد الأفريقي بشأن معايير التدريب، بما في ذلك بشأن تفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية. وإضافة إلى ذلك، لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر خبرات يمكن أن تتشاطرها في مجال الصحة، من الإسعافات الأولية وبرامج الرعاية في حالات الطوارئ قبل دخول المستشفى ومعالجة وإدارة حالات الإصابة جراء الأسلحة.

إن تصميم الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية على التصدي لما يواجهه من تحديات أمر جدير بالثناء. ومن خلال الانخراط معا في عمليات حفظ السلام، شهدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر فوائد التعاون الوثيق فيما يتعلق باحترام القواعد القانونية والتدريب على السواء. إن تطوير قدرات الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية في مجالي السلام والأمن أمر بالغ الأهمية ويتطلب استمرار الشراكات داخل المجتمع الدولي.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد سكينر – كليي أريناليس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): تتقدم غواتيمالا بالشكر لكم ولوفدكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة وعلى إعداد المذكرة المفاهيمية (S/2018/1004، المرفق). كما نتقدم بالشكر إلى الأمين العام غوتيريش والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما.

قبل أن أبدا بياني، أود أولا أن أدين بشدة الهجوم على قواعد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتقدم بخالص تعازينا إلى حكومتي ملاوي وتنزانيا وشعبيهما بمقتل مواطنيهما من أصحاب الخوذ الزرق.

وأذكر أن غواتيمالا عانت أيضا، في عام ٢٠٠٦، خسارة لا تعوض في أرواح جنودها الذين كانوا يضطلعون بولايتهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. التضحية التي تقدمها قواتنا علامة على القيمة الكبيرة لحماية الفئات الأكثر ضعفا من السكان المدنيين الذين يواجهون أكبر المخاطر. ومن يسقطون ضحايا أثناء بعثات السلام هم أبطال بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره.

إن حفظ السلام من أنبل مهام المنظمة، التي يتشرف بلدي بالمشاركة فيها. إن الشراكة الاستراتيجية الإيجابية من أجل السلام فيما بين الدول الأعضاء، التي تتشاطر هدفا مشتركا، رغم ما بينها من تفاوتات كبيرة، تبين قيمة تعددية الأطراف التي لا غنى عنها، والتي عقدت بشأنها مناقشة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.8395). وعلى مدى أكثر من عقدين، ما برحت غواتيمالا تشارك بنشاط في عمليات حفظ السلام، بل وضحى أبناؤها بأرواحهم في كمين نصبته عناصر ما يسمى جيش الرب للمقاومة، كما ذكرنا.

وكما جاء في المذكرة المفاهيمية، فإن حفظ السلام يكون أقوى عندما يكون هناك شعور أكبر بالملكية والتعاون المشترك. وهذا بالضبط ما لاحظناه في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بمشاركة الاتحاد الأفريقي كشريك أساسي في الجهود لحماية المدنيين والفئات السكانية الضعيفة في حالات النزاع. ومن خلال عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، فإن قدرة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، على صون السلم والأمن الدوليين، تتعزز أيضا، وهو ما يسلط الضوء على أهمية العمل على نحو أوثق بالنسبة للمنظمتين في مجال السلام والأمن، بما في ذلك التعاون المشترك والتقييم العملياتي ورفع التقارير بشكل مشترك، عند الاقتضاء.

ومن وجهة نظرنا، فإن العلاقة النشطة والقوية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تؤكد مجددا على القيادة الوطنية والإقليمية في مجال بناء السلام، وهو ما يعني أن المسؤولية عن تحقيق استقرار مجتمع ما ليست مهمة المجتمع الدولي وحده، بل ومهمة البلد المضيف والمنطقة دون الإقليمية المعنية، حتى وإن كان النشر بشكل مؤقت.

ينص الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على أن لتعاون فيما بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في معالجة المسائل المتعلقة بالسلام والأمن مهمة يجب الوفاء بها. ولهذا السبب، نعتقد أنه من المهم أن تتمكن الجمعية العامة من تعزيز القدرات الأفريقية لحفظ السلام، في الدورة القادمة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي ستعقد في شباط/فبراير ٢٠١٩.

ولهذا السبب، فإن الشراكة الاستراتيجية أساسية لمهمة حفظ السلام المستمرة. في الواقع، فإن مساهماتنا إلى المنظمة بالأفراد الذين يجري نشرهم في هذه العمليات رمزية بالمقارنة بالموارد التي تستثمر في الحرب أو العمليات العقابية. والتاريخ نفسه يشهد على ذلك. إن تحقيق الاستقرار يمكن أن يتأتى من عمليات حفظ السلام، لكن ينبغي تسخيره، مع مراعاة أولويات البلد الذي تجري فيه عملية حفظ السلام وتسليط الضوء على حقيقة أن البعثات ليست دائمة، مع محاولة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بطبيعة الحال في الجهود اللاحقة لبناء السلام

ويؤكد بلدي من جديد التزامه بمواصلة المشاركة في بعثات السلام في أفريقيا، حيث أن مهمتنا هي مهمة سلام وتاريخنا يذكرنا بقيمة انعدام النزاع التي لا تقدر بثمن، ومن ثم قيمة بناء السلام.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تتكلم بالنيابة عن الـ ١٢٠ دولة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

ونعرب عن امتناننا لوفد جمهورية الصين الشعبية على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع في غاية الأهمية بالنسبة للحركة، مع الأخذ في الاعتبار أن ٨٨ في المائة من أفراد حفظ السلام المنتشرين في الميدان تقدمهم بلدان حركة عدم الانحياز.

تؤكد الحركة من جديد التزامها بتشجيع التسوية السلمية للمنازعات بموجب أحكام المادة ٢ والفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن المنظمة والقانون الدولي ككل، اقتناعا منها بأنه سيسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وفي آخر مؤتمر وزاري في نيسان/أبريل، أكدت الدول الأعضاء من جديد موقفها بشأن العمليات، التي يجب أن تتم مع الامتثال الصارم للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، شددت على أن احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال، وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، هي عناصر أساسية لتعزيز السلام والأمن الدولي. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء من جديد على أن احترام مبادئ حفظ السلام، وهي موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، أمر أساسي لنجاح عمليات حفظ السلام.

ويجب دعم تنفيذ المهام الموكلة إلى العمليات بواسطة عملية سياسية واسعة النطاق تستند إلى الملكية الوطنية، وتحظى بدعم المجتمع الدولي، وموافقة الأطراف المعنية، والتزامها. وينبغي ألا تُستخدم عمليات حفظ السلام كبديل عن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات أو لإدارة النزاعات نفسها. وينبغي منذ بدايتها أن تحصل على الدعم السياسي والموارد البشرية والمالية واللوجستية، وعلى ولايات محددة بوضوح، واستراتيجيات للخروج من أجل ضمان سلامة الأفراد الذين يجري نشرهم في الميدان.

وعلاوة على ذلك، نؤكد مجددا الأهمية التي نوليها لمداولات وتقارير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وهي الهيئة الوحيدة المكلفة بالنظر في جميع جوانب عمليات حفظ السلام، بما في ذلك وضع المفاهيم والسياسات والمذاهب والاستراتيجيات. وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى إقامة علاقة قائمة على المسؤولية المشتركة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة، بغية إجراء تقييمات موضوعية والاستفادة من الإمكانات المتاحة من الولايات والعمليات. وسيكفل ذلك صياغة ولايات واضحة لمواجهة التحديات على أرض الواقع. غير أن هذا لن يتم إلا إذا كان ذلك التعاون مستمرا وموضوعيا، بما في ذلك قبل تجديد الولايات.

وترحب الحركة باعتزام الأمم المتحدة تعزيز علاقتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والتوصيات الصادرة عن الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. ونحن مقتنعون بأن هذا التعاون أمر أساسي، مع مراعاة الإمكانات الأفريقية، ما دام يسود السلام والاستقرار.

وتؤكد الدول الأعضاء في الحركة، مجددا، دعمها للجهود المبذولة لتعزيز القدرات الأفريقية لحفظ السلام، وتشدد على أهمية تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي وُقع في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، وتمشيا مع موقفنا القائم على المبادئ لصالح الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، نشدد على أهمية توفير الدعم المالي لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن بحيث يتسنى للبعثات التي تُنشر – بما في ذلك القوة الاحتياطية الأفريقية، التي أثبتت قدرتها على الاستجابة للأوضاع الأمنية المعقدة – تعظيم فعاليتها على أرض الواقع.

وفي الختام، نعتقد أن أمن أفراد بعثات الأمم المتحدة ما زال مسألة تدعو إلى القلق الشديد. ولذلك، فإننا ندين بشكل قاطع جميع الهجمات وأعمال العنف الموجهة ضد أفراد حفظ السلام، وندعو إلى اتخاذ تدابير تضمن تقديم المسؤولين عن

ارتكابها إلى العدالة. وفي هذا الصدد، تحيي الحركة عمل الرجال والنساء من حفظة السلام الذين يؤدون واجباتهم في سياق الصراع المسلح ويعملون في ظروف غير مؤاتية، إلى حد المخاطرة بحياتهم. ونعرب عن خالص تقديرنا لجميع حفظة السلام، بمن فيهم أولئك الذين جادوا بأرواحهم في الميدان دفاعاً عن راية الأمم المتحدة وقضية السلام.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تتوجه إندونيسيا بالشكر إلى الصين على عقد هذه المناقشة المفتوحة في موعدها.

واسمحوا لي أن أبدأ بإدانة قتل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة من ملاوي، ومالي، وتنزانيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. إن أفكارنا وصلواتنا مع أسر حفظة السلام هؤلاء.

كما نشكر الأمين العام ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي على تعليقاتهما القيمة.

ومنذ انعقاد المؤتمر الآسيوي - الأفريقي في باندونغ قبل ستة عقود في عام ١٩٥٥، ما برحت إندونيسيا وأفريقيا تعملان معا لتحقيق المساواة بين جميع الأمم والحفز الاستقلال. وستظل إندونيسيا ملتزمة بالوقوف جنبا إلى جنب مع أفريقيا. وقد بدأنا الشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة في عام ٢٠٠٥، لتسريع التعاون في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة. وأعيد تفعيل الشراكة في عام ٢٠١٥، وهي الآن تتجلى في العديد من مشاريع الدعم المتعددة الأوجه بين إندونيسيا وأفريقيا. وفي الوقت نفسه، نضطلع بمشاريع وبرامج فيما بين بلدان الجنوب، وفي مجال التعاون الثلاثي حيث يمكن تحقيق السلام عن طريق التنمية، لأننا نؤمن بمفهوم الحفاظ على السلام.

إن السلام والأمن في أفريقيا أيضا على رأس أولويات إندونيسيا. ويتحقق ذلك، في جملة أمور، عن طريق مساهمة إندونيسيا في ثمان من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة الأفريقية، حيث يشارك فيها ما يقرب من ١ ٤٠٠ من قوات الجيش والشرطة الإندونيسية. ونحن في المراحل النهائية لإرسال ١ ٠٠٠ من حفظة السلام الإندونيسيين الإضافيين إلى كتيبتنا القابلة للنشر بسرعة كي تنشر في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووحدة شرطتنا المشكلة التي ستنشر في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ولكوننا نؤمن إيمانا قويا بالدور الهام الذي يضطلع به حفظة السلام من الإناث، ولا سيما في كسب قلوب وعقول المجتمعات المحلية المضيفة، ستشمل هاتان الوحدتان الإندونيسيتان عددا من الأفراد الإناث. وسنواصل الاضطلاع بدور أكبر في المساعدة على الحفاظ على جهود السلام في أفريقيا.

إننا نرحب ترحيبا حارا بمختلف التطورات الإيجابية في العديد من البلدان الأفريقية، والتي تتجلى، في جملة أمور، في إغلاق بعثات للأمم المتحدة أو تعديل ولايات البعثات. إن إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا هو بالتأكيد مثال واضح على هذا التطور. ولا بد لي من القول إنني أشعر بالسعادة بصفتي سفير إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، إذ أرى أن ثلاثة من حفظة السلام التابعين لنا كانوا من بين آخر من غادر ليبريا بعد خدمة مشرفة لوحدات ذوي الخوذ الزرقاء ولشعب ليبريا. ويسعدني أن أرى الأمم المتحدة وقد حققت نجاحا في هذا الصدد. إن إنهاء الجزاءات المفروضة على إريتريا في الأسبوع الماضي كان أيضا تطورا إيجابيا آخر يحتاج إلى تعزيز.

وعلى الرغم من التطورات الجديرة بالثناء في القارة، يواجه العديد من البلدان الأفريقية نزاعات خطيرة ومسائل تتعلق بالحوكمة. إن عمل الاتحاد الأفريقي - باعتباره عاملا قويا يستند

إلى المبادئ فيما يتعلق بالحوار والحل السلمي والعلاقات الودية، ويعزز الروح الدستورية والديمقراطية وحقوق الإنسان وبناء الدولة – يعد أمرا بالغ الأهمية. ومن الجدير بالترحيب أيضا أن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يعملان معا بطريقة أفضل، على نحو متزايد. وبقدر ما أن الملكية الوطنية للبلدان الأفريقية حيوية، تعد الشراكة القوية فيما بينها وبين الأمم المتحدة، إلى جانب شركاء آخرين، من أجل دعم السلام والأمن في القارة، أمرا أساسيا. وفي هذا الصدد، نود أن نرحب بالنية الجديدة بالثناء التي أعرب عنها مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لصياغة مواقف وتوصيات مشتركة بشأن مناطق الصراع في أفريقيا.

وتؤيد إندونيسيا تماما خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وركيزتها الرئيسية المتمثلة في جعل أفريقيا خالية من النزاعات، إلى جانب الأولويات المواضيعية الخمس لخارطة طريق الاتحاد الأفريقي (٢٠١٦-٢٠٢٠). وتمثل خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية بشأن الخطوات العملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ مثالا حيا على ذلك. وستؤدي النتائج الناجحة التي يسفر عنها ذلك إلى الارتقاء برفاه السكان بشكل كبير. وهذه الآليات بحاجة إلى الدعم الكامل من جانب جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية ذات الصلة.

ثانيا، لا يمكن الإجابة على السؤال المتعلق بكيفية تعزيز السلام والأمن في أفريقيا بدون توضيح كيفية توفير الدعم المالي اللازم. إن التزام القادة الأفريقيين بتمويل ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام دليل ملموس على عزيمتهم. وتلزم الاستجابة لهذا على نحو ملائم. وتشعر إندونيسيا بالارتياح لأن القرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧) والتقرير اللاحق للأمين العام بشأن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ودعمها (S/2017/454) أكدا، من بين أمور أخرى، الحاجة إلى توفير موارد كافية ومستدامة ومرنة ويمكن التنبؤ بها لتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن. وينبغي أن نتخذ إجراءات في هذا الصدد.

واستجابة لمقترحات الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بصندوق السلام يشير تقرير الأمين العام إلى خمسة نماذج للتمويل وخيارات مختلفة لصنع القرار لصالح عمليات دعم السلام التي أطلقها الاتحاد الأفريقي. ومع إدراك أن كل حالة قد تتطلب حلا خاصا بها، فإننا نتوقع أن تؤدي الحكمة الجماعية للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنة الخامسة، ومجلس الأمن إلى إجابة مقنعة.

ثالثا، وكنقطة أخيرة، ينبغي لنا أيضا أن نستكشف بشكل ابتكاري استغلال التأييد شبه العالمي للعمل من أجل حفظ السلام الوارد في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لسد الثغرات في تعزيز الدعم المقدم لبعثات حفظ السلام في أفريقيا.

وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تنظر في كيفية تفعيل التزاماتها بموجب الإعلان في السياقات المحددة لبعثات حفظ السلام في أفريقيا.

في الختام، تؤيد إندونيسيا مرة أخرى تأييدا تاما الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل الحفاظ على السلام، ولا سيما من خلال تحسين عمليات حفظ السلام. وسنواصل العمل بنشاط في منتديات الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات لكفالة تقديم دعم قوي إلى أفريقيا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد واكس (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بعقد هذه الجلسة الهامة، ونود أن نشكر الأمين العام غوتيريش، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، إسماعيل شرقي، على إحاطتيهما هذا الصباح.

إن صون السلام والأمن الدوليين هو أهم سبب أنشئت من أجله الأمم المتحدة، وتقليديا فإن أهم أداة لدى الأمم المتحدة لتحقيق ذلك الهدف هي عمليات حفظ السلام، التي يوجد معظمها في القارة الأفريقية. واجهت عمليات حفظ السلام في أفريقيا في السنوات الأخيرة تحديات لم يسبق لها مثيل، إذ يجري استهدافها بصورة متزايدة من جانب الجماعات المسلحة التي تزداد هجماتها أيضا باطراد من حيث التعقيد والغرض. إن تعزيز تلك العمليات في المستقبل القريب، يتطلب تحسين سلامة وأمن أفراد حفظ السلام، على النحو المبين في التقرير الذي وضعه القائد السابق لقوة الأمم المتحدة، الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، المعنون تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وعلى المدى الطويل، يجب أن يقترن ذلك بالجهود الإنمائية، وتقديم الدعم للعملية السياسية والمساعدة الإنسانية، وتصبح كل تلك الأمور أكثر فعالية بكثير عند إنجازها بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، الذي يمكن أن يعمل كعامل مضاعف لأثر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة.

وإذا أردنا أن نكفل استدامة حفظ السلام، فيجب تعديل أفكارنا الراسخة لمواكبة الحقائق على أرض الواقع. يجب أن ندرك أن ارتداء الخوذة زرقاء لم يعد يكفل الحماية. وكان العام الماضي العام الأكثر دموية منذ عقود بالنسبة لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، حيث قتل ٦١ فردا بسبب أعمال متعمدة، وكلها في أفريقيا. وبينما يشجعنا أن نرى عدد الإصابات أقل بكثير حتى الآن هذا العام، فإن الحادث المأساوي الذي وقع هذا الأسبوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأودى للأسف بحياة ثمانية من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، يذكرنا بأنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، ونود أن نعرب عن تعازينا لأفراد أسر حفظ السلام هؤلاء.

إن إسرائيل ملتزمة بتعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا وتعزيز حمايتهم. لقد وسعنا شراكتنا مع الأمم المتحدة لتحسين الأمن في المعسكرات، ونقدم التدريب والقدرات اللازمة لتنفيذ ولايات حفظ السلام. وإسرائيل عازمة على الاستثمار في السلام والأمن الأفريقي، وقد زادت دعمها في السنوات الأخيرة من أجل التنمية في القارة، التي تسير جنبا إلى جنب مع دعم حفظ السلام في المنطقة. وتشجعنا التطورات التي وقعت مؤخرا في القرن الأفريقي، والتي تعد مثالا على الكيفية التي يمكن بها تحقيق السلام والاستقرار. مع ذلك، وكما ذكرت عدة وفود هنا اليوم، فإننا نتفق أيضا على أننا يجب أن نحترم الدور القيادي لأفريقيا في حل المسائل الأمنية الخاصة بها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يشكل استخدام شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودعم أنشطتها في مجال حفظ السلام، على النحو المنصوص عليه في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، جزءا هاما من جهودنا الجماعية في المنطقة.

تنعم أفريقيا بموارد عظيمة، وهي سكانها من الرجال والنساء الذين يجب أن يقودوا القارة للخروج من النزاعات، معا وبدعم من المجتمع الدولي. كثير من هؤلاء الرجال والنساء يعملون بشجاعة في بعثات حفظ السلام في المنطقة، ويكرسون حياتهم لتحقيق السلام. إن إسرائيل تشارك بنشاط في تقديم المعرفة والخبرة الفنية والتدريب لحفظة السلام هؤلاء، وتعمل بشكل وثيق مع شعبة الخدمات الطبية وإدارة الدعم الميداني من أجل تحسين مستوى الرعاية الطبية في عمليات حفظ السلام بتيسير التدريب على الإسعافات الأولية المنقذة للحياة، والتدريب الميداني الطبي والإجلاء الطبي ومعايير الرعاية الصحية في المستشفيات. ونتطلع إلى مواصلة شراكاتنا مع إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن توفير خبرتنا في التدريب الطبي للبلدان المساهمة بقوات، ولا سيما تلك التي تعمل في القارة الأفريقية.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أعرب عن تأييد إسرائيل القوي لسياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي. تشجعنا الجهود التي

بذلت حتى الآن لمكافحة هذه الظواهر، سواء في المقر أو في الميدان، ولكن لا يزال يتعين القيام بالكثير. إن تلك الحوادث تُضعف بطبيعتها جهود تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا وتمكين القارة من السعي نحو تحقيق السلام. ويجب أن تتوفر الثقة في أن الأمم المتحدة لن تلحق الضرر بالسكان المحليين الذين يفترض أن توفر لهم الحماية؛ وإلا، فإن قدرتها على أن تكون فعالة حقا تتأثر بشدة.

تفهم إسرائيل فهما عميقا الحاجة إلى عمليات حفظ السلام التي تعمل بفعالية وتفي بولاياتها. ويحدونا الأمل في أن نتمكن جميعا من العمل معا من أجل تحقيق تلك الأهداف، ونشكر حفظة السلام على عملهم المهم وتفانيهم من أجل قضية السلام.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد كايينامورا (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. وأشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي السيد إسماعيل شرقي، على بيانيهما. تؤيد رواندا موقف الاتحاد الأفريقي بشأن هذا الموضوع.

أود أيضا أن أنقل تعازينا لشعب وحكومة جمهورية ملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة في الخسائر الفادحة التي منيتا بها بفقدان حفظة السلام الشجعان الذين قضوا في سبيل تحقيق السلام.

لقد أتت هذه المناقشة في الوقت المناسب تماما. في أديس أبابا، اختتم الاتحاد الأفريقي من فوره دورة استثنائية لجمعية الاتحاد الأفريقي، التي ركزت كليا على الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي. ومن الأهمية بمكان أن نشير في هذه المناقشة إلى أن الغرض من تلك الإصلاحات هو ضمان فعالية التنفيذ في مجال السلام والأمن، في جملة أولويات أخرى. وينبغي أن يثلج صدورنا جميعا، بما في ذلك مجلس الأمن، أن الاتحاد الأفريقي يتخذ المزيد من الخطوات نحو تحسين كفاءة وتقديم الخدمات.

تستضيف أفريقيا حاليا أكبر عدد من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، تمثل مجتمعة ٧٥ في المائة من جميع أفراد حفظ السلام، وأغلبيتهم من القوات الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من ٦٠ في المائة من جميع قرارات مجلس الأمن تتعلق بأفريقيا. من الواضح أن أفريقيا جزءا محوريا من أعمال المجلس. وينبغي لذلك أن يكون صيحة تنبيه لمزيد من المشاركة الفعلية للاتحاد الأفريقي في مسائل السلام والأمن المتعلقة بقارتنا.

تساهم رواندا منذ أمد طويل في تحقيق السلام المستدام في جميع أنحاء القارة. وبوصفنا بلدا مساهما بقوات وبأفراد شرطة، نعتقد أنه إذا تلقت ترتيبات السلام الإقليمية الدعم بصورة كافية، سيمكننا عندئذ إحراز مزيد من التقدم. أدلي ببياني من وجهة نظر بلد ملتزم التزاما تاما بالسلام والأمن العالميين. وفي هذا الصدد، فإن ملاحظاتي ستركز على مسألتين رئيسيتين: أولا، تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن في أفريقيا؛ وثانيا، التمويل اللازم لعمليات السلام في أفريقيا.

أعتقد أنه يمكننا جميعا أن نتفق على أن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر لا غنى عنه فيما يتعلق بالسلام والأمن المستدامين في القارة. يجب أن تستند شراكتنا إلى أطر السلام الإقليمية، وأن تحشد المزيد من الدعم لعمليات ومبادرات السلام بقيادة إقليمية. من شأن هذه المبادرات أن تسفر عن نتائج إيجابية، بما في ذلك عدد من القضايا المعاصرة التي نعلمها جميعا.

تود رواندا أن تؤكد مجددا موقفها دعما لإطار شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. إن الحاجة إلى التعاون فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية أمر بالغ الأهمية في سياق التحديات العالمية المعاصرة. لقد نشأ دور المنظمات الإقليمية غير المسبوق في تحقيق الأمن والاستقرار عن تفاهم متبادل مفاده أن أنجع طريقة لتحقيق السلام هي تضافر الجهود والموارد.

وعلاوة على ذلك، تسلم رواندا بأهمية التنسيق والتعاون الوثيقين، استنادا إلى التقييم والتخطيط الاستراتيجيين وتقديم التقارير، والتي تستند بدورها إلى المزايا النسبية لكل منها، فضلا عن تقاسم الأعباء على أساس المسؤولية الجماعية، من أجل معالجة النزاع في الوقت المناسب.

وتشيد رواندا بالتقدم المحرز في التعاون بين هاتين المؤسستين وتؤيد فكرة زيادة العمل المشترك، على النحو المبين في الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ونرى أنه، مع مرور الوقت، وبروح الثقة والدعم، من شأن ذلك أن يتيح المزيد من التفاهم المشترك والتآزر، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة فعالية عمليات حفظ السلام.

ونؤكد مجددا على تأييدنا لإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما فيما يتعلق بالأداء والمساءلة. إننا بحاجة إلى بناء عمليات فعالة لحفظ السلام تستند إلى شراكات قوية في بناء قدرات التأهب التي يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بالمهارات والخدمات اللوجستية المطلوبة التي تتناسب مع التحديات الخاصة بكل بعثة على حدة.

وفيما يتعلق بتمويل عمليات السلام في أفريقيا، فإن رواندا ترحب بإطلاق صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي الذي اختتم للتو. وهذه خطوة بالغة الأهمية نحو تحقيق الالتزام الأفريقي بتمويل عمليات السلام والأمن في القارة.

وترحب رواندا أيضا بالمبادرة التي اتخذتها الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن باقتراح مشروع قرار بشأن استقرار تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام، نأمل أن يتم اعتماده في القريب العاجل. ونفهم أن مشروع القرار سيوفر إطارا سيمكن المجلس من مواصلة النظر في تمويل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، وأن مثل هذا القرار سيتخذ على أساس كل حالة على حدة. وإذا تم التوصل إلى هذا الاتفاق، فإننا نعتقد أننا سنكون أقرب إلى تسوية مسألة التمويل المستدام والثابت لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

وفي هذا الصدد، يشكل دعم مبادرة الصندوق الاستئماني واعتماد مشروع قرار مجلس الأمن بشأن تمويل عمليات السلام الأفريقية خطوة واسعة هامة تستلزم دعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة. كما أن الاتحاد الأفريقي ملتزم بتعزيز المساءلة في شراكته مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. إن الإصلاحات الجارية لمؤسسات الاتحاد الأفريقي موجهة نحو وضع إطار للمساءلة المتسمة بالشفافة من أجل أداء الاتحاد على نحو فعال.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام رواندا الثابت بصون السلام والأمن العالميين. لقد أثبتنا مرارا وتكرارا أن التزاماتنا مضاهاة باتخاذ إجراءات، سواء كان ذلك من خلال أداء حفظة السلام التابعين لنا أو دعمنا السياسي لتعزيز أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد كيلابيلي (بوتسوانا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، يشارك وفد بلدي الآخرين تقديم التهنئة الحارة لبلدكم، جمهورية الصين الشعبية، على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونشيد بكم على وجه الخصوص وبوفد بلدكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة في إطار الموضوع الهام ”السلام والأمن في أفريقيا: تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا“.

كما نشكر الأمين العام ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، سعادة السفير إسماعيل شرقي، على تقديم معلومات قيمة للغاية في إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن الموضوع.

وفي البداية، يعلن وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وإذ نشترك في مناقشة اليوم، فإن وفد بلدي يشاطر الآخرين الإشادة اللائقة بجميع حفظة السلام المنتشرين في جميع أرجاء العالم على جهودهم الجبارة والتزامهم نحو التضحية بحياتهم الغالية من أجل تحقيق السلام والرفاه لإخوانهم من بني البشر. لقد ذكرتنا مؤخرا مرة أخرى بثمن السلام الذي لا يمكن تجنبه الخسارة المؤسفة لأرواح الأفراد النظاميين التنزانيين والملاويين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذ نحزن لوفاتهم البطولية ونعرب عن عميق تعازينا لأسرهم وأحبائهم الآخرين، فإن من واجبنا ضمان ألا تذهب خسارة أرواحهم وأرواح الآخرين قبلهم سدى بل أن تشجع عزمنا الجماعي وتركزه على تعزيز السلام والأمن على الصعيد العالمي، ولا سيما في أفريقيا.

وبالرغم من التقدم الشامل المتميز المحرز خلال الأعوام منذ العصور القديمة للحروب بين الدول، فإن أفريقيا لا تزال غارقة بشكل رئيسي في النزاعات الملتهبة والنشطة، ولبعض هذه النزاعات، بطبيعة الحال، أبعاد حساسة عبر الحدود. ومن دواعي الأسف أن لهذا الاتجاه والتوصل في بعض الأحيان إلى اتفاقات هشة للسلام تكلفة باهظة ناجمة عن ضياع الفرصة. ولا شك أن الجهود المبذولة لإعادة السلام وإعادة بنائه تشكل استنزافا لا نهاية له للموارد الشحيحة أصلا اللازمة لتحقيق التطلعات الاجتماعية – الاقتصادية لقارتنا.

وتتمثل حالة الخطر المزدوج التي نواجهها في أنه نتيجة لذلك، تجد القارة الأفريقية نفسها في مفترق طرق لتنافس الاحتياجات في التعامل بشكل متزامن مع منع نشوب النزاعات، والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام، بالتوازي مع ضرورة تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا على التزام بوتسوانا بالمبادرات المختلفة المتخذة في ذلك الصدد، التي ستقطع شوطا طويلا نحو تعزيز آليات الاستجابة المتاحة للمجتمع الدولي لمعالجة قضايا السلام والأمن، ولا سيما في أفريقيا، بما في ذلك تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)؛ وإصلاح لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة؛ ومبادرة الأمين العام الأخيرة للعمل من أجل السلام.

ولا شك أن عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة أثبتت أنها أداة تدخل بالغة الأهمية لبناء السلام والحفاظ عليه وتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع. وأظهرت الدروس التراكمية الهامة في بلدان مثل ليبريا وسيراليون أنه في حين لا يمكن أن تستمر أية بعثة لحفظ السلام إلى ما لا نهاية، فإن بوسعها مع ذلك أن تتيح للبلدان المتضررة فرصة ثانية لإعادة إرساء السلام وإعادة بناء اقتصادات مستدامة.

وحينما تدار التدخلات بشكل أفضل – خلال عمليات الانتقال السليم على مراحل من صنع السلام وحفظ السلام إلى بناء السلام – فإنه يمكن فعلا التوصل إلى النتيجة النهائية الحقيقية. وفي حين نحافظ على المبادئ الأساسية من قبيل موافقة أطراف النزاع، فإن علينا مع ذلك أن نقاوم إغراء الوفورات المفترضة في التكاليف من خلال عمليات الانسحاب السابقة لأوانه، على نحو ما علمنا له التاريخ أن تكاليف إعادة النشر في المستقبل ستكون أعلى من ذلك.

ومن الأهمية بمكان أيضا الإشارة إلى أنه حينما يكلف مجلس الأمن بالعمليات المعنية، يجب على المجلس أن يضع في اعتباره حقيقة أنه في حين قد تبدو الحالات مماثلة، يمكن أن تكون هناك سمات فريدة في كل حالة من الحالات. وفي هذا السياق، لا بد من ضمان التعاون الوثيق والتآزر بين القائمين بالصياغة والجهات المعنية الرئيسية المختلفة، بما في ذلك

التكتلات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات المحتملة التي قد تفهم الحالة على نحو أفضل.

ونتفق مع التوصيات التي توصلت إليها التقارير والمبادرات العديدة المشار إليها سابقا، ولكننا نود أن نبرز بشكل إضافي بعض المجالات البالغة الأهمية من أجل التفكير فيها، ولا سيما فيما يتعلق بفعالية صون السلام والاستقرار في أفريقيا.

أولا، نحن نتفق مع الرأي القائل إنه من أجل تحقيق السلام الحقيقي والمستدام، لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار الكامل أولوية السياق والسياسة على الصعيد المحلي، فضلا عن الديناميات الإقليمية الأساسية. ومن الواضح أن وحدات حفظ السلام يجب أن تدعم الحلول المحلية – وينبغي أن تستفيد منها – باعتبارها ضامنا للتأييد المطلوب ولاستدامة السلام في المستقبل حينما ينسحب حفظة السلام.

ثانيا، لا يمكن المبالغة في أن المسؤولية الرئيسية عن استيعاب الخارجية المساعدة الخارجية في مجال حفظ السلام تقع على عاتق الجهات الفاعلة الوطنية ذاتها.

وبغض النظر عن الدعم اللاحق والمتواصل للتنمية وبناء السلام في الأجل الطويل، فإن حفظ السلام يتوخى منه أن يكون تدبيرا مؤقتا للتدخل يمكن للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى من خلاله دعم وتيسير بذل الجهود في مجالات مثل الحوار الوطني من أجل إحلال السلام. وبالتالي، يقع ضمن مسؤولية البلدان المضيفة المساعدة في معالجة الدوافع الكامنة وراء النزاع وتلبية المصالح المشروعة لشعوبها على نطاق أوسع من أجل الحفاظ على السلام.

ثالثا، على المستوى المحلي، نعتقد أن عمليات حفظ السلام وصنع السلام يجب أن تطمح دائما إلى المشاركة الشاملة للجميع، والتوزيع الاقتصادي العادل لعوائد السلام كمسار لبناء مؤسسات موثوقة واستعادة الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون، مراعاة للمصالح الخاصة للفئات الأكثر ضعفاً في مجتمعاتنا، مثل النساء والأطفال الأبرياء الذين يتحملون في أغلب الأحيان العبء الأكبر لهذه النزاعات الوحشية. ولهذا السبب، وبمناسبة الاحتفال في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر باليوم العالمي للطفل، انضمت بوتسوانا إلى آخرين وأيدت تلك المبادرة النبيلة في رسالة موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لقطر والولايات المتحدة تدعو إلى منع اختطاف الأطفال على نطاق واسع في النزاعات والأزمات.

وبغية التغلب على العقبات الكثيرة التي تعترض السلم والأمن في قارتنا، أثبتت أفريقيا بدون شك العزم اللازم لتقديم الدعم المالي لأفراد عمليات السلام. وإلى جانب العديد من الدول الأخرى الأعضاء في حركة عدم الانحياز، التي تساهم مجتمعة بنحو ٨٨ في المائة من حفظة السلام على الصعيد العالمي، يود وفد بلدنا اغتنام هذه الفرصة للإشادة بزملائنا من البلدان الأفريقية، وخاصة أكبر مساهم لدينا حاليا، إثيوبيا، على أخذه هذه المسؤولية الجماعية على محمل الجد. لكن أفريقيا والدول النامية الأخرى لا تستطيع القيام بذلك بمفردها، وهي في حاجة بالتأكيد إلى قدرات معززة من جانب المجتمع الدولي. وأقتبس مما قاله الأمين العام:

> ”تعزيز القدرات الأفريقية أمر أساسي سواء في سياق استجابتنا الجماعية لتحديات السلم والأمن الدوليين أو تحقيق الاعتماد على الذات من جانب القارة الأفريقية.“ (S/PV.8006 صفحة ٢).

ونعتقد أن هذا البيان يقر بأن البلدان الأفريقية والمؤسسات الإقليمية على غرار الاتحاد الأفريقي تعاني حاليا من ثغرات خطيرة في قدرتها على دعم عمليات السلام لديها. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن ثمار السلام التي نراها اليوم في الصومال قد تحققت في جزء منها بفضل القرار الجريء وغير المسبوق الذي اتخذته الجمعية العامة ولجانها الفرعية في عام

٢٠٠٩، بالقيام باستثناء من خلال الإذن بحزمة دعم تمولها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد كان هذا العمل المقصود للشراكة الحقيقية خطوة جديرة بالثناء في توفير الدعم اللوجستي الحيوي الضروري بشكل حاسم لحفظة السلام الأوغنديين والبورونديين الذين كانوا، من بين آخرين، يشاركون في بعثة أذن بها الاتحاد الأفريقي في ذلك الوقت ويواجهون تمردا شرسا من حركة الشباب. ولذلك، فإن حالة الصومال قصة نجاح جيدة للشراكة، حيث أنها تشكل استثناء للقاعدة التي تنص على أنه ليس بوسع الأمم المتحدة تقديم دعم مالي مباشر للعمليات التي تقرها هيئات إقليمية أخرى، ولا ينبغي تثبيط دعم مماثل من المنظمات الشريكة إذا كان ذلك سيساعد على تحقيق النتيجة المرجوة.

لقد أحطنا علما بارتياح بتوقيع مديري المنظمتين على إطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشترك لتعزيز الشراكة في مجال السلم والأمن في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٧، اعترافا بالصلة القائمة بين السلم والأمن والتنمية، وفي شهر كانون الثاني/يناير، على إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى مذكرة التفاهم لعام ٢٠١٧ بشأن بناء السلام. كما نرحب بالشراكات مثل شراكة الاتحاد الأوروبي مع الاتحاد الأفريقي، فضلا عن التعاون الثنائي المتزايد بين الدول الأعضاء الذي سيعزز بشكل كبير آفاق تحقيق السلام والأمن في أفريقيا. ونرى أنه لا غنى عن هذه الجهود المشتركة، لتنمية قدرات أفريقيا، لا سيما في مجال تعزيز إسهام المنطقة في مبادرات السلام والأمن في القارة. كما نود أن نؤكد ونعرب عن تقديرنا لدعم الأمم المتحدة لمبادرة الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، لإعلان شهر أيلول/سبتمبر من كل عام حتى عام ٢٠٢٠، شهرا أفريقيا للعفو عن مسلمي الأسلحة غير القانونية، بما يتماشى مع مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

وأخيرا، يشكل دور المنظمات دون الإقليمية دعامة مهمة للغاية لصون السلم والأمن في أفريقيا. ونحن نقر تماما بالجهود المبذولة لإحلال السلام في أجزاء مختلفة من أفريقيا بواسطة المجتمعات الاقتصادية الإقليمية والكيانات الأخرى مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة شرق أفريقيا. وتؤكد تجاربنا فيما يتعلق بالعمليات التي كلفت بها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في بلدان مثل ليسوتو أن إشراك هذه الكيانات ومعرفتها بالظروف المحلية والعلاقات الثقافية والعرقية الوثيقة عبر الحدود تجعل منها دعامة رئيسية في تسوية النزاعات وإدارتها.

وسيكون من قبيل اللامبالاة أن أنهي ملاحظاتي دون أن أدافع عن المشاركة الكاملة للنساء، بشكل خاص، والشباب وغيرهم من جماعات المجتمع المدني، في مجال منع نشوب النزاعات في القارة وإدارتها. فهذه المجموعات، لا سيما النساء والأطفال، ليست ضعيفة فحسب، بل لديها أيضاً قدرات فريدة بدونها سيتم تقويض محاولاتنا للتصدي بفعالية للنزاعات.

وأود أن أختتم بياني بتأكيد التزام بوتسوانا الثابت بمواصلة القيام بدورها وتقديم الدعم اللازم للجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز وحماية السلم والأمن الدوليين خاصة في أفريقيا. وبسجلنا المتميز بالاستقرار الثابت، تظل رغبتنا القوية في أن نرى إحلال السلام في قارتنا أحد الأهداف الرئيسية لسياسة بوتسوانا الخارجية. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين يمثلان الأساس لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي المستدام، بما في ذلك تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية تهنئة الصين على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي تحظى باهتمام خاص من جانب وفد بلدي، وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للدور القيادي الذي تقوم به الصين في مجال حفظ السلام. وأشكر أيضا الأمين العام على بيانه وعلى العمل الذي بدأه منذ توليه منصبه، وعدم ادخاره أي جهد لتعزيز عمليات حفظ السلام وإصلاحها، وتقديم دعم كبير إلى أفريقيا. ونشكره على جهوده ونؤكد دعمنا الكامل لمهمته الرامية لإصلاح عمليات حفظ السلام لتمكينها من التكيف مع تحديات اليوم، بما في ذلك من خلال متابعة مبادرة العمل من أجل السلام. وسيتناول بياني اليوم ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، فيما يتعلق بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن، توضح المذكرة المفاهيمية (S/2018/1004، المرفق) بوضوح أهمية أفريقيا في كل جانب من جوانب حفظ السلام. أولا، من حيث دورها كمسرح للعمليات، بما في ذلك فيما يخص بعثات الأمم المتحدة الخمس الأكثر أهمية، واستخدامها خطة عمل الأمين العام كمعيار فيما يخص سلامة وأمن القوات، ولكن أيضا بسبب مشاركة البلدان الأفريقية المساهمة بقوات وأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يتم نشر قرابة ٨٠ في المائة من أفراد عمليات حفظ السلام في أفريقيا، التي لا تزال للأسف، تشكل محور ما يقرب من ٧٠ في المائة من عمل مجلس الأمن.

لذلك، من الواضح أنه ليس أمام المنظمتين من خيار سوى تعزيز تعاونهما في مجالي السلام والأمن على أساس الاحترام المتبادل والمزايا النسبية لكل منهما. ويعزز الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل شراكة معززة في مجالي السلم والأمن، الموقع في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٧، تلك الشراكة الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتزام الأمم المتحدة بقيادة الأمين العام. ومع ذلك، يتعين علينا النظر في الموارد البشرية والمالية تحت تصرف كل منظمة، وهي عنصر أساسي في تنفيذ مشاريع مشتركة تهدف إلى تعزيز التكامل. ويتجلى المثال الجيد على هذا التكامل في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يقود الاتحاد الأفريقي العملية السياسية من خلال المبادرة الأفريقية.

وبالفعل، فقد أصبح الممثل الخاص للأمين العام، بارفيه أونانغا – أنيانغا، حاليا جزءا من فريق الميسرين التابع للمبادرة الأفريقية، وذلك نتيجة للتقييم الاستراتيجي الأخير لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتتعلق نقطتي الثانية بالبلدان الأفريقية المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة. إن المغرب يساهم في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٠. وما زالت الغالبية العظمى من عمليات نشر القوات المسلحة الملكية المغربية تتم في عمليات لحفظ السلام في أفريقيا. وقواتنا الآن منتشرة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك السياق، فإن المملكة المغربية بصدد وضع اللمسات الأخيرة على نشر كتيبة خامسة للنشر السريع في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تشكل إسهاما هاما من الأمم المتحدة في سلام واستقرار وأمن هذا البلد الشقيق.

وأود أن أشير كذلك إلى أنه قد تراكمت لدى العديد من البلدان الأفريقية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة خبرات كبيرة في حفظ السلام. ولذلك، فإننا نعتقد أن من شأن الدعم التدريبي أن يكون أكثر فعالية إذا قدمته البلدان الأفريقية. ويتشاطر المغرب، الذي يملك خبرة معترفا بها على صعيد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تلك الخبرات على الصعيد الثنائي مع العديد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك عن طريق المنح

الدراسية لمختلف الأكاديميات العسكرية وبإرسال خبراء إلى الخارج. ونحن الآن في خضم مناقشات مع الأمانة العامة بشأن الانخراط في شراكات ثلاثية. ومن الواضح أن عروض المساعدة أكبر بكثير من الطلب عليها. ويجب الآن وضع آلية التنسيق التي أنشأها الأمين العام موضع التنفيذ بغية كفالة تقديم دعم فعال لأقصى حد. ونرحب كذلك بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة للاضطلاع بتحسينات مستمرة في الإجراءات والمعايير المتعلقة بالنشر والتدريب والتجنيد ورد التكاليف بغية تكييفها مع الاحتياجات الحالية لحفظ السلام.

تتعلق نقطتي الأخيرة بتمويل عمليات حفظ السلام الأفريقية. وهذه مسألة بالغة الأهمية تتعلق بحقائق لا مفر منها، سواء كانت هذه البعثات ممولة من الاتحاد الأفريقي أو من منظمات دون إقليمية. وقد تعهدت أفريقيا، بالنظر إلى التحديات التي يتعين عليها التعامل معها، بتمويل ٢٥ في المائة من تكاليف هذه العمليات ونرحب، في ذلك الصدد، بالتدشين الرسمي لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي يهدف إلى تحقيق الاستقلال المالي لمنظمتنا الأفريقية في نهاية المطاف. وعلى مستوى الأمم المتحدة، سيكون من المهم بشكل حيوي مواصلة مناقشة التمويل، ولكن ليس في مجلس الأمن وحده. وقد حان الوقت، بعد أكثر من ١٥ سنة من المناقشات، لتسريع العمل بغية ضمان أخذ مواقف أفريقيا ومطالبها بشأن هذه المسألة في الاعتبار. ويجب أن يكون بمقدور كل عملية عسكرية الاعتماد على تمويل يمكن التنبؤ به لضمان نجاحها. ونحن بحاجة إلى نهج مبتكر ومرن وإرادة سياسية حقيقية للنهوض بهذه المسألة الأساسية بالنسبة لجميع البلدان الأفريقية.

في الختام، أشدد على أن حفظ السلام مسعى نبيل ورمز للتضامن الدولي ونشاط رئيسي للأمم المتحدة، حيث يخاطر الجنود، الذين يعملون غالبا في ظروف صعبة، بأرواحهم. وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لكل الذين ضحوا بأرواحهم، غالبا على بعد آلاف الكيلومترات من ديارهم، من أجل تحقيق السلام والاستقرار، نيابة عن الأمم المتحدة. والمغرب، بصفته عضوا في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومشاركا نشطا في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحفظ السلام، لن يدخر وسعا في تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل إحلال السلام والاستقرار في قارتنا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد جينغا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أثني على جمهورية الصين الشعبية على عقدها مناقشة اليوم. وأنا واثق من أن مجلس المجلس سيواصل، في ظل رئاسة الصين، البناء على هذا الموضوع الهام.

وتؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

في ضوء التضحيات التي قدمها أصحاب الخوذ الزرق مؤخرا، أود أن أُذكر بكلمات النائب السابق للأمين العام ورئيس الجمعية العامة يان إلياسون عندما قال:

”بالنسبة لجميع المدنيين الذين أنقذهم وجود حفظة السلام، كان هناك أولئك الذين فُقدوا – وهم أفراد الأمم المتحدة الذين ضحوا بأرواحهم من أجل قضية نبيلة. وحتى ونحن نعبر عن حزننا لفقدان زملائنا الذين سقطوا، فإننا جميعا قد تشجعنا بفضل التزامهم الثابت ونستلهمه كي نكافح بجد أكبر من أجل القضية الجماعية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ببلاغة: عالم خال من ويلات الحرب.“ (GA/SM/374)

إن رومانيا تلتزم منذ أمد بعيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الأساسية وبالصلة بين السلام والتنمية والعدالة، والتي

تمثل أيضا شعارنا كبلد مرشح لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١.

ويولي بلدي، بصفته جهة توفر الأمن، أهمية كبيرة لفعالية منظمة الأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق السلم والأمن. وقد خدم أكثر من ٥٠٠ ١٢ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وأفراد الحماية اللصيقة الرومانيين تحت الراية الزرقاء في جميع أنحاء العالم في ٢٥ بعثة من بعثات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩١، وذلك عندما تم نشر أول حفظة سلام عسكريين رومانيين ضمن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت. وتشكل رومانيا حاليا أحد أكبر المساهمين الأوروبيين بأفراد شرطة في بعثات الأمم المتحدة. وتغطي مساهمتنا الوطنية في بعثات الأمم المتحدة في القارة الأفريقية كامل نطاق الأمن في ست عمليات لحفظ السلام وبعثات سياسية خاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ودارفور وليبيا.

ونشير كذلك إلى توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، ونرى فيها أداة لبلوغ هدف المنظمة الأسمى، ألا وهو، تحقيق السلام العالمي. وفي الوقت نفسه، تؤيد رومانيا بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، الرامية إلى كفالة أن ينصب التركيز الأساسي على الحلول السياسية وتعزيز حماية المدنيين وتحسين سلامة وأمن حفظة السلام عن طريق الأداء الفعال في الميدان والمساءلة على جميع المستويات.

وقد أبلغت رومانيا إدارة عمليات حفظ السلام، بعد توقيعها على إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بأنها ستساهم – تمشيا مع التزاماتنا تجاه حفظ السلام – بوحدة طائرات هليكوبتر عسكرية للخدمات، تتألف من أربع طائرات هليكوبتر في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ولن توفر هذه الطائرات خدمات النقل فحسب، بل ستضطلع كذلك بمهام الإجلاء الطبي الجوي، والتي ينبغي الآن أن تكون من المتطلبات الثابتة في جميع الطائرات العمودية للخدمات في عمليات حفظ السلام، كما سلم بذلك القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨).

وكذلك، فإن رومانيا ملتزمة بالحفاظ على نسبة العشرين في المائة الحالية لمشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام في وظائف المراقبين العسكريين وضباط الأركان العسكريين عن طريق تنفيذ مجموعة من التدابير الرامية إلى زيادة عدد الأفراد من النساء اللائي يستوفين شروط العمل في هذه البعثات والجاهزات للنشر وفقا للوظائف التي تخصصها إدارة عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك تدعم رومانيا، للسنة الثانية على التوالي، عمل مكتب المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين بخبير عسكري معار، وبذلك تكون أحد بلدين يوفران خدمات أفراد عسكريين مؤهلين لمساعدة مكتب المنسقة الخاصة.

أخيرا، ترحب رومانيا بالقرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، اللذين نعتبرهما حجر الأساس لإقامة تعاون صلب ومستدام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ونحن على استعداد للإسهام بالمزيد في ذلك التعاون.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد أربيتر (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر الصين على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم بشأن تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

وباسم كندا، أود أيضا أن أعرب عن خالص التعازي لأسر حفظة السلام من ملاوي وتنزانيا والجنود الكونغوليين الذين قتلوا مؤخرا في عملية نفذتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد تحالف القوى الديمقراطية في منطقة بيني.

كثيرا ما يطلب إلى المجلس معالجة النزاعات المعقدة والمستمرة في أفريقيا، بما في ذلك في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجنوب السودان. ولا تزال هذه النزاعات تتسبب في خسائر فادحة في الأرواح وتشريد السكان والصعوبات الاقتصادية. لكن ثمة حقيقة أخرى قد يطويها النسيان أحيانا. فالدول الأفريقية تقوم بدور رائد في الجهود الدولية الرامية إلى إدارة النزاعات والأزمات وتسويتها، ويتبادر إلى الذهن خصوصا النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة في بلدان مثل كوت ديفوار وليبريا. ومن المهم التأكيد على عزم ومثابرة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، الأمر الذي أسفر عن الكثير من الدروس المستفادة والكثير من الصبر والتعاون الاستراتيجيين. وغني عن القول إن الشراكات التي عقدت تشهد على ما يمكن إنجازه معا. تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا ليس مجرد مسألة تتعلق بالموارد أو العزم أو الوسائل، بل تتعلق بقدرتنا على توحيد الجهود من أجل الإبداع وتعظيم تأثيرنا. وتمكين الدول الأفريقية من العمل بشكل جماعي من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية الأخرى يعتبر خطوة عملية.

ولذلك، تؤيد كندا التنفيذ الكامل للإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلم والأمن. وبالإضافة إلى الاجتماع التشاوري السنوي المشترك بشأن السلام والأمن بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، نعتقد اعتقادا راسخا أن ثمة فرصا لتعزيز التعاون والتآزر بين المجلسين، بما في ذلك من خلال الزيارات الميدانية المشتركة. ويمكننا أن نحقق المزيد معاً. ولذلك، فإننا نشجع الجهود الرامية إلى إيجاد آليات تمويل أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر مرونة واستدامة لعمليات السلام التي تقودها أفريقيا. وفي هذا الصدد، نثني على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الريادة التي أبدتها في تعبئة التمويل من مصادر أفريقية تحت إشراف صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. كما نتطلع إلى مناقشة مجلس الأمن المقبلة بشأن هذا الموضوع، ونأمل أن نرى تقدما ملموسا في بلورة هذه الآليات.

(تكلم بالإنكليزية)

وبغية الحصول على نتائج، ينبغي أن تتضافر جهود الدول الأعضاء كافة. ولذلك، خصصت كندا موارد جديدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك توفير فرقة من المروحيات لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتستخدم هذه الفرقة أثناء عمليات الإجلاء الطبي الأساسية لحفظة السلام والمدنيين المصابين خلال عمل هام في بيئات شديدة الخطورة ومنعزلة. وقمنا أيضا بنشر أفراد الشرطة في البعثة، مستفيدين من الخبرة الطويلة للشرطة الكندية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتستفيد هذه الإسهامات من ارتباطاتنا الطويلة الأمد الجارية في أفريقيا، بما في ذلك في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ونعمل مع الأمم المتحدة على توفير المزيد من عناصر التمكين الحاسمة، بما في ذلك نشر مفرزة للنقل الجوي التكتيكي إلى مركز الخدمات الإقليمي في أوغندا في عام ٢٠١٩ لتقديم الدعم اللوجستي الضروري للبعثات في جميع أنحاء أفريقيا.

وإذ نسلم بالخبرة الواسعة للبلدان الأفريقية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، فإننا نقوم ببناء شراكات جديدة وتشاطر خبراتنا وقدراتنا، وكذلك الاستفادة من خبرات الآخرين. على سبيل المثال، نحن في شراكة مع غانا وزامبيا في إطار مبادرة ”إلسي“ بشأن المرأة في عمليات السلام. وسنختبر معا نُهجا إبداعية لتخفيض الحواجز التي تعترض المشاركة النظامية المجدية للمرأة في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وفي هذا الصدد، نود أن نهنئ فيليس أوسي، من غانا، التي حصلت أمس على جائزة

ضابط شرطة الأمم المتحدة من الإناث لهذا العام تقديرا لعملها في الصومال.

ونحن نتشارك مع السنغال وغانا لتقديم دورة تدريبية لكبار قادة بعثات الأمم المتحدة. وتشاركنا مع مدرسة École de maintien de la paix Alioune Blondin Beye في باماكو لتوفير التدريب الأساسي لحفظة السلام. ولدينا شراكة مع اليونيسيف ومبادرة Roméo Dallaire Child Soldiers لتعزيز قدرات البعثات لإنهاء استخدام الأطفال الجنود في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان، بما في ذلك العمل بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومع الاتحاد الأفريقي. وعقدنا شراكة مع مالي لدعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وما يتصل به من جهود تحقيق الاستقرار. وقبل الاجتماع الوزاري التالي للأمم المتحدة بشأن حفظ السلام، نعقد شراكة مع إثيوبيا لتنظيم اجتماع تحضيري بشأن المرأة والسلام والأمن وحفظ السلام يعقد في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وإلى جانب مشاركتنا في الاستضافة، نرحب بمشاركة جميع الدول الأعضاء في هذه الممارسة الهامة. ونعتقد أن هذه الأنواع من الشراكات تمكن كل منا من المضي قدما بمواطن قوتنا وخبراتنا من أجل بناء عالم أكثر أمنا وسلاما.

والشراكة التي تعمل بالتنسيق مع المؤسسات المتعددة الأطراف، ودفاعا عن نظامنا الدولي القائم على القواعد، هي في صميم نهج كندا إزاء السلم والأمن الدوليين. وهذا هو النهج الذي نتبعه في حفظ السلام في أفريقيا والذي نأمل أن نجلبه إلى مجلس الأمن حال انتخاب كندا لشغل مقعد غير دائم للفترة من عام ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢. معاً، يمكننا أن نطور عالماً أكثر أمنا وشمولا وازدهارا.

السيد كاي – كاي (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أشارك في هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن السلام والأمن في أفريقيا وتعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا. أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، كما أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة. أود أيضا أن أشكر الأمين العام ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين هذا الصباح.

وسيراليون تعرب عن خالص تعازيها لحكومة وشعب جمهورية ملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة في فقدان بعض حفظة السلام التابعين لهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا. ويجب أن نشيد بشجاعة وبسالة حفظة السلام بأن نوفر لهم الأدوات والولايات المناسبة لتوسيع آفاق السلام والأمن والاستقرار العالميين.

إن تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا أمر بالغ الأهمية للمجتمع الدولي. ويتبين ذلك خصوصا بالنظر إلى أن جهود أفريقيا لصون السلم والأمن الإقليميين محفوفة بالتحديات الموثقة جيدا، بما في ذلك الافتقار إلى التمويل المستدام والكافي والذي يمكن التنبؤ به والصعوبات التي تكتنف تفعيل إنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية وتنفيذ مبادرات إعادة الإعمار والتنمية على نحو مستدام بعد انتهاء الصراع. وبالتالي، فإن الاهتمام والدعم من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل مطلوبان من أجل التصدي لتحديات تعزيز عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء القارة. والتصدي لتلك التحديات يتطلب استراتيجية سياسية فعالة. وفي رأينا، ينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية السياسية ضرورة زيادة الدور الذي يمكن أن يقوم به القادة الإقليميون البارزون من خلال مساعيهم الحميدة في حل النزاعات، فضلا عن المشاركة السياسية لكل أطراف النزاع من أجل حلول شاملة.

وتثني سيراليون على الأمين العام لخطته الإصلاحية التي تعطي الأسبقية للحلول السياسية في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ومنعها، وتحقيق السلام المستدام من خلال ذلك. وترحب سيراليون أيضا بتوقيع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلم والأمن، ونتطلع

إلى المزيد من المشاركة البناءة والمثمرة في هذا الصدد. وفي هذا السياق، فإن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في معالجة المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يكون محوريا في ولايات حفظ السلام. وسيتطلب ذلك اتباع نهج أكثر تنسيقا وتكاملا لحل النزاعات في أفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي التركيز على المبادرات الأفريقية المنبثقة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وقرارات الاتحاد الأفريقي التي تعتمدها جمعيته، ودور المنظمات دون الإقليمية في حل النزاعات. ولذلك، فإننا نسلم مع التقدير بالتقرير السنوي للأمين العام (S/2018/678) عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، خاصة ما يتعلق بأهمية تلبية الاحتياجات التمويلية لعمليات الاتحاد الأفريقي للسلام.

وبالنظر إلى الدور المتطور للمنظمات دون الإقليمية، من المهم تعميم تلك الشراكة إلى الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية، نظرا لفعاليتها في معالجة المبادرات القارية ودون الإقليمية وتعزيزها من أجل تسوية النزاعات وبناء السلام. ولا نغالي بالتأكيد على أهمية أداء المنظمات الإقليمية في أفريقيا، ولا سيما الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية، في كفالة السلام والأمن في القارة من خلال عمليات حفظ السلام.

وفي ذلك الصدد، فإن من المهم مواصلة بناء وتعزيز قدرات الوساطة للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني المشاركة في جهود الوساطة.

ولا يزال تمويل عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها التكميلية، بما في ذلك جهود بناء السلام وبناء الدولة، يمثل تحديا هائلا في الجهود الرامية إلى إخراس دوي المدافع في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، فإن من الضروري كفالة سعي المجتمع الدولي إلى حلول دائمة لمشكلة القيود التمويلية التي ما زالت تحول دون نجاح عمليات حفظ السلام. ولذلك تؤيد سيراليون اعتماد مجلس الأمن قرارا في المستقبل يرمي إلى تخصيص تبرعات من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لتمويل بعثات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي يأذن بها المجلس. ويعتبر إطلاق صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر جزءا لا يتجزأ من الإصلاحات المستمرة من جانب الاتحاد الأفريقي، فضلا عن أنه دليل واضح على التزام أفريقيا بحل النزاعات في القارة. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي إلى حد كبير بوصفه في الخط الأمامي في مجالات الوساطة والدبلوماسية الوقائية وعمليات السلام.

وتشيد سيراليون بالأمين العام لإطلاقه مبادرة العمل من أجل حفظ السلام في آذار/مارس، بالإضافة إلى إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات حفظ السلام، الذي حظي حتى الآن بتأييد ما يزيد على ١٥٠ من الدول الأعضاء. وبالنسبة لسيراليون، بوصفها بلدا مساهما بقوات وأفراد شرطة، فإن إعلان الالتزامات المشتركة هذا يتواءم مع التزامنا بصون السلم والأمن الدوليين. وفي حين يهدف الإعلان إلى تعزيز عمليات حفظ السلام، فإنه ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يبذلا، علاوة على توفير التمويل، مزيدا من الجهود لمساعدة البلدان الأفريقية المساهمة بقوات وأفراد شرطة بالدعم التقني المطلوب، بما في ذلك التدريب والمعدّات التي هي بحاجة إليها لتعزيز قدراتها في مجال حفظ السلام.

وختاما، يجب علينا أيضا إن أردنا تعزيز عمليات حفظ السلام، فهم وإدراك الصلة بين السلام والأمن والتنمية خلال فترة عمليات حفظ السلام وما بعدها. فذلك أمر بالغ الأهمية في بناء القدرة على التكيف على نحو يحول دون العودة إلى النزاع، وهو أيضا عنصر أساسي لحماية الجهود المستثمرة في عمليات حفظ السلام.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد النور (السودان): السيد الرئيس، نحمد لكم تنظيم هذه الجلسة المفتوحة حول هذه القضية المهمة، ونثمّن قيادتكم الحكيمة لعمل المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما نود أن نشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش والسيد السفير إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما القيمتين صباح اليوم.

اسمحوا لي أن أترحم على أرواح حفظة السلام من جمهورية تنزانيا الاتحادية وملاوي ومالي الذين لقوا حتفهم وهم يؤدون واجبهم المقدس في عمليات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

يضم وفد بلادي صوته للبيان الذي أدلى به صباح اليوم الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ونود بصفتنا الوطنية أن نضيف النقاط التالية.

يجدر بنا أن نؤكد على أهمية أفريقيا في قيادة عمليات حفظ السلام الأفريقية. ولهذه عدة نماذج أبرزها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي تمضي إلى نهاياتها كقصة نجاح مشهود نتيجة للجهود والتنسيق المشترك بقيادة أفريقية أساسها البعثة الأفريقية في السودان، والتي كانت النواة الأولى للبعثة المختلطة قبل أن تتحول هذه البعثة الهجين التي تتهيأ للخروج الآن بعد نجاح كبير في التحول من حفظ السلام إلى التعافي وبناء السلام والتنمية، والذي دُشّن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ على هامش الأسبوع الرفيع المستوى لهذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) قد أوصى بحكمة، وبعد وقوف على الواقع ميدانيا، بضرورة ترقية الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتقديم المزيد من التمويل الإضافي المخصص إلى عمليات حفظ السلام التي تقودها أفريقيا. ووجدت هذه التوصية طريقها إلى التنفيذ من خلال إطار مبادرة الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام والأمن الذي تم التوقيع عليه في نيسان/أبريل ٢٠١٧ هنا في نيويورك. إلا أن ذلك لن يصبح فاعلا إلا بتنفيذ الالتزامات المالية والسياسية ذات الصلة.

ولتنسيق جهود المسارات السلمية في أفريقيا، لا بد من الأخذ في الاعتبار الرؤى الإقليمية ودون الإقليمية، إلى جانب رؤى دول الجوار حتى يتسنى فهم النزاعات وفقا للبيئات المحلية ومن ثم معالجتها وفقا لمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. كما أن هناك حاجة ملحّة لتعزيز التنسيق بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من ناحية، وبين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى العاملة في مجال صون السلام والأمن في أفريقيا، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. كما نود أن نركز على أهمية تعزيز وبناء قدرات الدول الأفريقية في مجالات حفظ السلام بمكوناتها المختلفة – القوات العسكرية وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين – حتى نتمكن من تحقيق هدف إسكات صوت البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

كما لا يفوتنا أن نذكّر بأهمية تعزيز الشراكات بين بعثات حفظ السلام والدول المضيفة. وفي هذا الصدد، نشير إلى التجربة الناجحة في التنسيق بين حكومة السودان والعملية المختلطة في دارفور حيث تم إنشاء آلية ثلاثية تجمع بين حكومة السودان والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تبحث وتتابع كل التطورات وترصد احتياجات عملية حفظ السلام.

ولا تخفى على أحد الأهمية المتعاظمة لتمويل عمليات حفظ السلام التي تقودها أفريقيا، وأن توفير التمويل يعتبر صمام الأمان لمعالجة النزاعات في مهدها وقبل أن تستفحل وتصبح خارج نطاق السيطرة، مما يتطلب معالجات قد تصعب بعد ذلك. ونشير في هذا الصدد، إلى جهود الاتحاد الأفريقي في إنشاء صندوق السلام الذي يهدف إلى توفير ٢٥ في المائة

من تكلفة عمليات حفظ السلام الأفريقية كمساهمة معتبرة من القارة الأفريقية في معالجة قضاياها وتحدياتها الأمنية.

إن البُشريات التي حملتها التطورات الأخيرة في القرن الأفريقي لهي أبلغ دليل على أن الإقليم موعود بمستقبل مشرق في ظل تنفيذ اتفاق السلام في جمهورية جنوب السودان الشقيقة والمساعي للدفع بمسيرة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن التطورات الإيجابية بين إثيوبيا وإريتريا، وبين جيبوتي والصومال من جهة وإريتريا من جهة أخرى.

ولا شك أن هذه التطورات الإيجابية تتطلب دعم كافة الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل تعزيز التنمية في هذه الدول ومعالجة آثار النزاعات وتعزيز عملية التكامل الإقليمي التي تمضي بخطى حثيثة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جيبوتي.

السيدة حسن (جيبوتي) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الرئاسة الصينية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن المسألة الهامة المتمثلة في تعزيز القدرات الأفريقية في مجال السلم والأمن.

ونشكر أيضاً الأمين العام ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي على إسهامهما في مناقشتنا. وأود أيضاً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المذكرة المفاهيمية (S/2018/1004، المرفق) المعدة لهذه الجلسة، الأمر الذي يبرهن مرة أخرى على مدى الأهمية التي يوليها بلدكم لقارتنا.

تؤيد جيبوتي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

(تكلمت بالإنكليزية)

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لإنشاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والذي وصلنا فيه إلى العديد من المحطات الرئيسية، بما في ذلك الموافقة على إصلاح هيكل المنظمة للسلام والأمن، ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام، التي أيدها وفد بلدي، وتنفيذ خطة العمل لتعزيز سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وترحب جيبوتي بمبادرات الأمين العام للإصلاح الرامية إلى جعل حفظ السلام أكثر فعالية وكفاءة، وكذلك تحقيق نهج أكثر اتساقاً وتنسيقاً في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام.

(تكلمت بالفرنسية)

من بين جميع عمليات الأمم المتحدة الـ ١٦ لحفظ السلام، تنتشر تسع في أفريقيا وهذا أكثر من ٨٠ في المائة من جميع الأفراد النظاميين والموارد المالية المعتمدة. وهناك ١٩ دولة أفريقية من بين البلدان الرئيسية الـ ٣٠ التي توفر أفراداً نظاميين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلاوة على ذلك، يأتي ٥٠ في المائة من أفراد حفظ السلام من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

تعقد مناقشة اليوم في أعقاب مؤتمر القمة الاستثنائي الحادي عشر للاتحاد الأفريقي، المعقود في أديس أبابا قبل ثلاثة أيام. في مؤتمر القمة هذا، اتخذ رؤساء دولنا وحكوماتنا قرارات هامة للتعجيل بالإصلاح المؤسسي للمنظمة، ولا سيما من خلال إطلاق صندوق السلام، الأمر الذي سيمكّن المؤسسة من التقدّم بخطوات لا رجعة فيها نحو الاستقلال المالي وزيادة الكفاءة.

وأود أن أؤكد التزام جيبوتي بعمليات حفظ السلام من خلال إسهامنا بحوالي ٠٠٠ ٢ من الرجال الذين يخدمون في الصومال ووحدة الشرطة المشكلة في دارفور، فضلاً عن النساء والرجال في عمليات حفظ السلام الأخرى في الأمم المتحدة. إن حضور جيبوتي يمكننا من تقديم مساهمة ملموسة للسلام والاستقرار في قارتنا. وفي هذا الإطار، أودّ التركيز على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يشجعا على زيادة التعاون والاتساق الاستراتيجيين لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا. يمثل إنشاء عملية مشتركة للتخطيط وتحديد ولايات عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن أمرا أساسيا لضمان فعاليتها. إن المزيد من المشاورات في الوقت الحقيقي مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ذات الصلة، جنباً إلى جنب مع التقييمات والاستعراضات المشتركة، في جملة أمور، هي أمور حيوية للتوصية بخيارات متسقة إلى هيئات صنع القرار في الوقت المناسب لمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الدبلوماسية الوقائية. إن زيادة المرونة في تفسير الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة من شأنها أن تحد بدرجة كبيرة من النُّهج المتباينة في المجالات المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. يوفّر إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الموقّع في نيسان/أبريل ٢٠١٧، أساساً جيداً لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه الممارسة.

ولذلك، يجب أن يعمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة معاً لحل النزاعات التي تبدو مستعصية وذلك بفضل بناء القدرة على الصمود من خلال المبادرات المستدامة لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع. وهذا يعني دعم جهود الاتحاد الأفريقي في مكافحة التطرف العنيف من خلال زيادة الاستثمار في الاستراتيجيات السياسية والإنسانية والإنمائية والمعنية بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصندوق الخاص للاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب، والمركز الأفريقي لدراسات وبحوث مكافحة الإرهاب وعمليتا نواكشوط جيبوتي تشكل منابر تنسيق لدعم الاتحاد الأفريقي في مكافحته للإرهاب.

ثالثاً، لا يزال تمويل عمليات دعم السلام الأفريقية موضوع مناقشات لا نهاية لها. ومع التقدم الذي أُحرز في الصومال والسودان ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، أثبت الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية قدراتهم بوصفهم أول المستجيبين للنزاعات الأفريقية. وفي تكامل مع الأمم المتحدة، تسهم هذه المنظمات في الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يؤدي مشروع القرار الذي سيبدأ العمل به في الشهر المقبل تحت رئاسة كوت ديفوار لمجلس الأمن، بالنيابة عن البلدان الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس، إلى مزيد من الوئام في الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وفي منع التوسط في النزاعات العنيفة وإدارتها، فضلاً عن المزيد من الجهود المشتركة من أجل زيادة تعبئة الموارد.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً أن الحاجة المتزايدة للنساء في عمليات حفظ السلام اليوم باتت أكثر وضوحاً من أي وقت مضى إذا أردنا أن نكون قادرين على منع نشوب النزاعات وحلّها، ودعم التحولات السياسية المعقدة والحفاظ على السلام من خلال الجهات الوطنية صاحبة المصلحة.

(تكلمت بالإنكليزية)

ختاماً، أود أن أختتم كلمتي بتوجيه التحية إلى النساء والرجال الشجعان الذين يعملون على تنفيذ مهام حفظ السلام، وكذلك إلى حفظة السلام من ملاوي وتنزانيا الذين جادوا بحياتهم في الآونة الأخيرة في الميدان فيما كانوا يدافعون عن قضية السلام.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هام سانغ ووك (جمهورية كوريا) (تكلّم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا. كما أشكر الأمين العام غوتيريش والمفوض شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين.

بالنظر إلى الطابع المعقد والمترابط للتحديات العالمية الراهنة، فمن المسلّم به على نطاق واسع أنه لا يمكن للأمم

المتحدة صون السلم والأمن في جميع أنحاء العالم بمفردها. وفي الوقت نفسه، اكتسب عدد متزايد من الجهات الفاعلة في السنوات الأخيرة فهماً أفضل للحقائق على أرض الواقع وللموارد والخبرات اللازمة للتصدي لتحديات السلام والأمن في أفريقيا. إن بناء الشراكات الاستراتيجية القوية مع هذه الجهات المعنية قد بات الآن ضرورة حتمية. وكما قال الأمين العام، فإن العالم لديه بالفعل الموارد اللازمة للتنفيذ. والأمم المتحدة، التي تتمتع بسمة لا مثيل لها، هي الأقدر على جمع وتنسيق هذه الجهات الفاعلة المختلفة. وفي هذا السياق، نرحب بحقيقة أن أكثر من ١٥٠ من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية قد أيّدت إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي يهدف إلى جعل عمليات السلام أكثر ملاءمة للغرض المنشود منها من خلال تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة ذات الصلة.

وقد أصبح دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا مهماً جدا لتنفيذ هذه الالتزامات المشتركة. وما فتئ الاتحاد الأفريقي بوجه خاص، منذ إنشائه قبل ما يقرب من عقدين من الزمن، يحرز تقدماً كبيراً في تعزيز الملكية وتعزيز قدرته على النهوض بالسلام والأمن في القارة.

كما اضطلعت الجماعات الاقتصادية الإقليمية بدور استباقي بشكل متزايد في مناطقها. وعلى وجه الخصوص، قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور قيادي في المساعدة على حل الأزمات السياسية في غامبيا في أواخر عام ٢٠١٦، ونشرت قوات للحفاظ على الاستقرار في البلد. وكانت الميزة النسبية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالمقارنة مع الأمم المتحدة واضحة بشكل خاص في إنفاذ السلام وعمليات مكافحة الإرهاب. ومن شأن التقسيم الواضح للعمل في تلك الأنشطة أن يسمح للأمم المتحدة بأن تركز بشكل أفضل على ولايتها الأساسية المتمثلة في حفظ السلام.

ولذلك، فإننا ننضم إلى الآخرين في دعوة الأمم المتحدة إلى العمل بمزيد من الفعالية مع هذه الجهات الفاعلة الإقليمية من خلال تقديم الدعم اللازم، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك التوقيع على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. من المشجع أيضا أن نلاحظ زيادة عدد الإحاطات والزيارات الميدانية المشتركة التي يقوم بها كبار المسؤولين من المنظمتين. ومن هذا المنطلق، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات نود أن نشهد إحراز المزيد من التقدم فيها.

أولا، من الأهمية بمكان أن يعمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة معا على نحو أكثر استراتيجية لتيسير إيجاد حلول سياسية مستدامة على أرض الواقع. واستنادا إلى تحليل وتقييم مشتركين للحالة، ينبغي أن تصمم ولايات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كجزء من استراتيجية سياسية مشتركة أوسع نطاقا. ويحدونا الأمل في أن تؤدي الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى تمكين المنظمتين من تحقيق تلك الغاية على نحو أفضل.

ثانيا، نشجع مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على زيادة مواءمة جداول أعمالهما وعقد مزيد من الاجتماعات الدورية بينهما لاتخاذ قرارات وإجراءات مشتركة أكثر فعالية.

ثالثا، ثمة حاجة إلى توفير تمويل مرن ومستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، على نحو ما اعترف به مجلس الأمن والأعضاء عموما من خلال إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. نحن ننظر بشكل إيجابي لاعتزام المجلس المنصوص عليه في القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) النظر في اتخاذ خطوات عملية

لتمويل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة على أساس كل حالة على حدة، شريطة الوفاء بالمعايير التي تكفل الرقابة والمساءلة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، في وضع أطر الإبلاغ والامتثال. كما نرحب بمبادرة الاتحاد الأفريقي لتعزيز الاعتماد على الذات من الناحية المالية من خلال تنشيط صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي والوفاء بالتزامه بتمويل عمليات السلام الأفريقية بنسبة ٢٥ في المائة. نحن ندرك أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سيقدمان قريبا خريطة طريق مشتركة لمعالجة الشواغل القائمة بشأن أطر المساءلة والامتثال. ويحدونا الأمل في أن تساعد هذه المبادرات، بما في ذلك مشروع القرار المتعلق بتمويل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي الذي سيقدمه الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس في الشهر المقبل، على المضي قدما بالمناقشات.

ومن المتوقع أن تنضم جمهورية كوريا، في العام المقبل، إلى صفوف أعلى ١٠ مساهمين ماليين في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام للمرة الأولى. لدينا شعور أكبر بالمسؤولية عن كفالة أن تظل عمليات حفظ السلام أداة فعالة للحفاظ على السلام والأمن في أفريقيا. فبالإضافة إلى نشر قوات في جنوب السودان، دأبنا على دعم جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تعزيز قدرته على الحفاظ على السلام والأمن من خلال صندوق السلام. وعلى نحو أكثر تحديدا، قمنا بنشر مستشفى من المستوى ٢ في غاو، بمالي، في تموز/يوليه، ونقدم حاليا الدعم للقاعدة اللوجستية القارية التابعة للقوة الأفريقية الاحتياطية في الكاميرون، التي ستوفر الهياكل الأساسية المناسبة للانتشار السريع للقوات الأفريقية. ولتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، فإننا نقدم المساعدة على بناء القدرات اللازمة في إطار لجنة بناء السلام.

وختاما، أود أن أؤكد للمجلس التزام حكومة بلدي بالاضطلاع بدورها الواجب في تعزيز عمليات السلام في أفريقيا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد بارو (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): أود، في البداية، أن أهنئ الوفد الصيني، الذي يترأس مجلس الأمن هذا الشهر، على إعطاء الأولوية لتعددية الأطراف بوصفها آلية أساسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي. كما أود أن أثني على المبادرة بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا. وبصفتنا بلدا من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، تثني السنغال على الاهتمام الذي أبدته الجهات الفاعلة، بما في ذلك مجلس الأمن، بروح من الحوار الثلاثي، فيما يتعلق بجعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية وقدرة على الاستجابة للاحتياجات والتحديات الحالية والمستقبلية الملحة.

وأشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، السيد إسماعيل شرقي، على الإسهامات الممتازة التي قدماها. كما أود أن أثني على البيان الذي أدلى به ممثل كوت ديفوار بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس، ونؤكد مجددا على دعم السنغال للجهود المتواصلة الرامية إلى إيجاد حلول نهائية لمسألة التمويل الذي يمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي تأذن بها الأمم المتحدة.

إن الاستنتاج الواضح هو أن معظم الأنشطة المقررة في إطار التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما من أجل عمليات حفظ السلام، تشمل أفريقيا. لذلك، فإن هذه المناقشة تأتي في الوقت المناسب حيث إنها تتيح الفرصة لتقييم الجهود المبذولة لدعم أفريقيا في عزمها الأكيد على التحكم في مصيرها، بما في ذلك فيما يتعلق بالسلام والأمن، اللذين بدونهما

لن تكون التنمية المستدامة التي نسعى جميعا إلى تحقيقها من خلال أهداف التنمية المستدامة مجدية.

وبينما نرحب بالإرادة التي أعرب عنها الاتحاد الأفريقي للاضطلاع الكامل بدوره كطرف فاعل رئيسي في البحث عن حلول سياسية للنزاعات في أفريقيا، بما في ذلك من خلال صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، الذي جرى إطلاقه قبل ثلاثة أيام في مؤتمر القمة الاستثنائي الحادي عشر للمنظمة، فإن وفد بلدي يشيد بالتقدم الملموس المحرز في سياق الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

تمثل مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وما تلا ذلك من إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي أقرته ١٥١ دولة عضوا، بما في ذلك السنغال، وأربع منظمات إقليمية، فرصة متجددة لجعل منع نشوب النزاعات والوساطة فيها إحدى الأولويات الرئيسية في أفريقيا. وانطلاقا من تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) والقرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، ندعو المنظمتين، بما في ذلك فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن، إلى مواصلة المشاورات بشأن مسألة الدعم المستدام الذي يمكن التنبؤ به لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي من أجل المساعدة على جعل مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات الأسلحة بحلول عام ٢٠٢٠ حقيقة واقعة.

كما يرحب وفد بلدي بالاهتمام الذي توليه لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للحالة في منطقة الساحل، ليس من حيث التحديات الماثلة فحسب، وإنما من حيث الفرص المتاحة في المنطقة، التي تستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي. وأرحب أيضا باستمرار تركيز اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى زيادة الالتزام والمشاركة من جانب البلدان الناطقة بالفرنسية في عمليات حفظ السلام، فضلا عن نشر بعثات حفظ السلام في تلك البلدان، وأساسا في أفريقيا، يؤكد وفد بلدي مجددا على أهمية تعزيز تعدد اللغات في سياق تلك البعثات.

وستواصل السنغال، من جانبها، سواء في سياق إقليمي أو دون إقليمي، العمل مع الجهات الفاعلة مثل الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، لمنح الأولوية لمنع نشوب النزاعات والوساطة في السعي لتحقيق السلام والحفاظ عليه في أفريقيا. وفي سياق هذا النهج الوقائي، الذي يدعو إلى التفكير العميق بشأن الأزمات في أفريقيا، أنشأ الرئيس ماكي سال، من بين مبادرات أخرى، منتدى داكار الدولي المعني بالسلام والأمن في أفريقيا، الذي عقد للمرة الخامسة يومي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

وإذا أريد للنتائج المتوقعة من عمليات حفظ السلام التي تنشر في أفريقيا أن تتحقق ينبغي أن تستند تلك البعثات إلى استراتيجية سياسية واضحة المعالم، ذات ولايات مركزة وواضحة وواقعية وقابلة للتحقيق، مع مراعاة بُعد بناء السلام.

وبالإضافة إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من الضروري السعي إلى جعل التعاون مع الدول المجاورة حقيقة على أرض الواقع، مع إقامة علاقة ثقة بين البعثات والدول والمجتمعات المضيفة. وهناك أكثر من أي شئ آخر، مسألة مواءمة البعثات المنشورة في أفريقيا مع الواقع الاجتماعي والثقافي والبيئي، على أرض الواقع.

ففي مالي، على سبيل المثال، تعمل قواتنا في سياق حساس من الهجمات التي تستهدف ذوي الخوذ الزرق، وأفراد الأمم المتحدة، والسكان، والهياكل الأساسية المدنية. وهذا يعني أنه لا بد من توفير المعدات والتدريب المناسبين من أجل العمل بفعالية وأمان. وفي السياق نفسه، يجب أن ننظر، عند

الاقتضاء، في استخدام التكنولوجيات الحديثة. إن تجربة الأمم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، أظهرت أن استخدام تلك الأدوات مع التحلي بروح المسؤولية كان له تأثير إيجابي.

وبالنظر إلى أن البعثات أصبحت متعددة الأبعاد، سيحتاج التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى زيادة التركيز على التدريب وبناء القدرات. وفي هذا السياق، أنشأت السنغال مركزا للتدريب المخصص، وفقا لمعايير الأمم المتحدة، حيث تخضع الوحدات للتدريب قبل النشر، لا تُراعى فيه التعقيبات فحسب، وإنما أيضا وقبل كل شيء التوعية بمسألة الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي.

وستظل السنغال على استعداد لتقاسم خبرتها الفريدة في مجال حفظ السلام، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن الضروري أيضا بالنسبة لكلتا المنظمتين جعل سياسة عدم التسامح إطلاقا مع الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي من الأولويات العليا. وينطبق الأمر نفسه على زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونشارك في تقديم تعازينا إلى تنزانيا وملاوي حيث سقط جنودهما من ذوي الخوذ الزرق مؤخرا، في مسارح العمليات. وأؤكد من جديد أشد الإدانة للهجوم على موظفي الأمم المتحدة، ونشارك في الإشادة بالرجال والنساء الذين يضعون أنفسهم في خدمة الأهداف النبيلة لمنظمتنا، معرضين حياتهم للخطر أحيانا.

إن السنغال، بوصفها نصيرا للوحدة الأفريقية، قد نصت في دستورها على استعدادها للتنازل كليا أو جزئيا عن سيادتها من أجل تحقيق الوحدة الأفريقية، وتؤكد من جديد التزامها المستمر بالعمل من أجل السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا، بما في ذلك من خلال مواصلة مساهمتها العالية الجودة في عمليات حفظ السلام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد دوارتي لوبيس (البرتغال) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدئ أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه المناقشة المفتوحة. إن البرتغال تعلق أهمية خاصة على جهود حفظ السلام في أفريقيا.

إن ستا من سبع بعثات وعمليات حفظ السلام التابعة الأمم المتحدة التي تشارك فيها البرتغال موجودة في أفريقيا، وهي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تشارك البرتغال بأكبر وحداتها – ١٦٥ من الأفراد العسكريين و ١٣ من ضباط الشرطة، بما في ذلك قوة للرد السريع – وهي تعمل دون قيود أو تحفظات في ظروف تتطلب مستوى عاليا من التنقل والاستجابة السريعة، ولا سيما للتعامل مع حالة المدنيين العزل.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فإن مشاركتنا تعد مثالا ملموسا على أفضل ممارسات التعاون بين مختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهذه المبادرة، الذي تأخذ شكل مشروع تجريبي بشأن

تقاسم القدرات الجوية في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، توضح جيدا الإمكانيات الكبيرة التي يمكن أن يوفرها العمل المشترك بالنسبة للاتساق الاستراتيجي، والاستخدام الفعال للموارد المتاحة، وتحسين فعالية البعثات.

إن زيادة نطاق وتعقيد الولايات لم تقابل دائما بالموارد والقدرات التي تتطلبها البعثات من أجل التصدي للتهديدات المعاصرة، غير المتناظرة، والعابرة للحدود الوطنية في كثير من الأحيان. ولذلك، فإننا نتشاطر تماما الأهمية التي يعلقها الأمين العام على منع نشوب النزاعات، وتهدئة التوترات، وإيلاء الأولوية للسياسة، واستخدام الدبلوماسية كوسيلة لتحقيق السلام الدائم.

وفي الواقع، إن البرتغال هي واحدة من بين ١٥١ من الموقعين على إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إضافة إلى مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في سياق عمليات حفظ السلام، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويمثل العمل المكمل من جانب الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال التعاون الثلاثي في مختلف السيناريوهات والنماذج في القارة الأفريقية، قيمة مضافة.

وبالنسبة للكيفية التي يمكن بها تحسين التعاون، نؤيد التدابير الواردة في تقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولتقديم الدعم لهذه العمليات (S/2017/454). وفي الواقع، فإن تلك الوثيقة تحدد طرائق مختلفة لكفالة التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به من أجل البعثات. وتقترح إجراءات المسؤولية ومراجعة الحسابات. وفي هذا السياق، تشدد على الحاجة إلى أن تكون قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي مدربة بشكل مناسب بشأن احترام حقوق الإنسان ومدونة قواعد السلوك في عمليات حفظ السلام.

وتؤيد البرتغال أيضا عمليات السلام في أفريقيا من خلال مرفق السلام الأفريقي التابع للاتحاد الأوروبي. ونعتقد أن من الضروري كفالة تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لعمليات السلام الأفريقية، سواء التي يقودها الاتحاد الأفريقي أو المنظمات الإقليمية من خلال الاتحاد الأفريقي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن البرتغال ستظل مستعدة للمشاركة في تدريب الوحدات العسكرية من البلدان الأخرى المساهمة بقوات، كما هو الحال داخل جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد بوقدوم (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الصين كما نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأود في البداية أن أتقدم بتعازينا إلى ملاوي وتنزانيا. وهذه تذكرة قاسية للتكلفة التي تتكبدها قوات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

وإن لم يُنص صراحة على حفظ السلام في ميثاق الأمم المتحدة فقد تطور حفظ السلام على مدى العقود السبعة الماضية ليصبح أكثر الأجزاء وضوحا من أعمال الأمم المتحدة وأنشطتها. ودعونا نذكر أنفسنا بأن حفظ السلام قد نشأ في الطابق الثلاثين على يد دبلوماسيين يتسمون بالجرأة، لا كجزء من ميثاق الأمم المتحدة. لقد كان ابتكارا. لكن هذا الوضع يمكن تشبيهه بانه سلاح ذو حدين لأن أي فشل في الإنجاز على الوجه الصحيح في هذا المجال قد يكون له أثر ضار على مصداقية الأمم المتحدة. وهناك العديد من الأمثلة التي تشهد بهذه الحقيقة.

إن التركيز على أفريقيا في مناقشة اليوم أمر مهم جدا لسببين. أولا، لا تزال أفريقيا المسرح الرئيسي لجهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، حيث إن ٧ من الـ ١٤ عملية

حفظ السلام التي هي بلا شك الأكثر تعقيدا ونشاطا تجري حاليا في أفريقيا. ثانيا، إنه التراب الأفريقي حيث يواجه حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة أشد التحديات خطرا وتعقيدا، التي تتراوح من كونهم يُنشرون في أخطر البيئات التي لا يوجد فيها سلام للحفاظ عليه، إلى التهديد المتزايد للإرهاب والتطرف العنيف، الأمر الذي يطرح أسئلة أساسية حول عقيدة وممارسة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبعبارة أخرى، في حين أن عمليات حفظ السلام في أفريقيا قد تغيرت بشكل كبير خلال العقد الماضي، فإن الشيء نفسه لا يمكن أن يقال عن مفهوم وممارسة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي، على الرغم من بعض الاستثناءات الملحوظة، لا تزال ترتكز على مبادئ النزاهة والحياد الرسمي والاستخدام المحدود للقوة. ولذلك، لئن كنا نقرّ بالخطوات التي اتخذت حتى الآن للتكيف مع البيئة الجديدة لحفظ السلام، بما في ذلك ما تم مؤخرا من اعتماد لإعلان التزامات مشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهو بالطبع أمر يؤيده بلدي تأييدا كاملا، فينبغي ألا تكون نهاية العملية. وإجمالا، ينبغي أن نواصل تحليل الاتجاهات المتبلورة مؤخرا، واستكشاف السبل والوسائل للتأكد من أن حفظ السلام مهيأ لتحقيق الغرض المنشود نظرا للحقائق الجديدة على أرض الواقع.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشدد على النقاط الرئيسية التالية، التي نعتقد أنها هامة. أولا، بل يمكن للسلام لا يمكن أن ينجح دون عملية سياسية قابلة للاستمرار. ولذلك، من المهم والملح أن تضاعف الجهود لتسريع تحقيق الحلول السياسية. وينبغي ألا يتحول الاضطلاع بالعمليات العسكرية الهجومية، وإن كان ضروريا في بعض الحالات، إلى تفضيل للحلول العسكرية. وحتى في سياق مكافحة الإرهاب، وبالإضافة إلى الحد من العنف، ينبغي أن يظل هدفنا هو تشجيع أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة على الانضمام إلى العملية السياسية.

ثانيا، في حين يستمر توسيع نطاق ولايات عمليات حفظ السلام – وأود أن أقتبس مما صرح به الأمين العام، الذي قال إن الولايات الحالية حافلة بالمهام ''كعناصر الزينة المحاطة بشجرة عيد الميلاد'' (S/PV.8218، صفحة ٤) –. وينبغي أن نعي حقيقة أن حفظ السلام في حد ذاته ليس سوى عنصر واحد في الجهود لاستعادة السلام والأمن للبلدان في حالات النزاع. وبعبارة أخرى، بينما ينبغي تمكين عمليات حفظ السلام وتهيئة الظروف لتحقيق الاستقرار الدائم، فإنها غير قادرة على معالجة جميع الأسباب التي تكمن وراء الحالات التي دفعت إلى نشرها. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن يكثف المجتمع الدولي التزامه تجاه حالات ما بعد انتهاء النزاع بعد انتهاء مدة ولايات عمليات السلام بفترة طويلة. ولا يمكن المغالاة في الحاجة إلى تعزيز العلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام من أجل تحقيق السلام المستدام.

ثالثا، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى خطر حقيقي شهدناه بالفعل في عدد من الحالات. فنظرا للمسؤوليات المتزايدة المناطة في بعض الحالات عمليات حفظ السلام، أضحت بديلا للدول الفاشلة في توفير الاحتياجات الأساسية للسكان، بما في ذلك الأمن. وقد غدت بصورة متزايدة حلا آخر، حيث عوضا عن قيامها بتعزيز إعادة بناء القدرات الوطنية، أحدثت أثرا معاكس على تلك العملية. وفي التعامل مع هذه الحالة، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام المستدام هو عن طريق بناء دولة قوية ذات مؤسسات مستجيبة وخاضعة للمساءلة على الصعيدين المحلي والوطني ومسؤولة عن تقديم الخدمات الأساسية.

رابعا، وأخيرا، من الضروري تعزيز الشراكات من أجل عمليات حفظ السلام. ونظرا لتطور طابع الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، فما من منظمة واحدة تملك الشرعية والقدرات اللازمة للعمل بمفردها. ومنذ إنشاء الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٢، أظهر الاتحاد والمنظمات دون الإقليمية ميزة

نسبية واضحة في حالتين معينتين: أولا في البعثات التي تقوم فيها الحاجة إلى تنفيذ عمليات هجومية وعدم تمكن الأمم المتحدة من نشر قوات في الوقت المناسب؛ وثانيا، حيثما لا يتمكن مجلس الأمن من حشد التوافق السياسي اللازم للشروع في اتخاذ إجراءات. ولذلك، من المهم إقامة شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على أساس الاحترام المتبادل والتضامن، والأهم من ذلك، التقيد بمبدأ الميزة النسبية.

وهذا يقودني إلى مسألة التمويل، التي لا تزال أحد أهم التحديات التي تواجه هذه مثل هذه الشراكة في مجال السلام والأمن الدوليين. وفي الواقع، يمثل التمويل أحد الشواغل الرئيسية عندما يتعلق الأمر بالبدء بعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام واستدامتها. وتشهد على تلك الحقيقة بعثة الاتحاد الأفريقي الجارية في الصومال. وهذا هو السبب وراء دعوة الاتحاد الإفريقي باستمرار إلى توفير تمويل ثابت ومستدام من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة من أجل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

أود أن أسترعي الانتباه إلى القرار الذي اتخذ قبل يومين تحديدا في مؤتمر قمة فيما يتعلق بإعادة فتح الصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. وعندما تطلب أفريقيا إلى مجلس الأمن إلى القيام بالمزيد فيما يتعلق بمسألة التمويل، فينبغي أن تُفهم الدعوة في سياق أحكام ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعهد بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن إلى مجلس الأمن. ولذلك، فإن الاتحاد الأفريقي من خلال مواجهته للإخطار التي تهدد السلام والأمن، أنما يقوم بذلك نيابة عن الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد أمايو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. كما يرحب وفد بلدي بالإحاطتين الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات اللتين قدمهما كل من الأمين العام ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن.

تعترف كينيا تعترف بالدور الحيوي الذي تقوم به عمليات حفظ السلام بوصفها أداة هامة متاحة لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. ونظل ملتزمين التزاما راسخا بحفظ السلام من أجل عالم أفضل. وتشيد كينيا مرة أخرى بذكرى معتمري القبعات الزرقاء الخوذ الزرق الذين جادوا بأرواحهم ثمنا للسلام. وعلى وجه الخصوص، نشيد أيَّما إشادة بذِكْرِ حفظة السلام من مالي وجمهورية تنزانيا المتحدة الذين فقدوا أرواحهم في الأسبوع الماضي خلال تأدية الواجب في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونبتهل في الدعاء لأحبائهم.

يمثل السلام والأمن في الواقع عنصرا حيويا في التنمية ورفاه الناس في جميع أنحاء العالم. وتواجه أفريقيا أيضا بعض تحديات السلام والأمن التي لا تزال تقوض التنمية في القارة. وفي محاولة للتصدي لهذه التحديات، تواجه عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي تواجه العديد من الصعوبات، بما في ذلك بعثات السلام التي تفتقر إلى الموارد الكافية فيما يتعلق بالأفراد والمعدات والعجز عن تمويل إعادة الإعمار وبناء السلام بعد انتهاء النزاع الضروريين للبلدان الخارجة من النزاع. وكثيرا ما يتفاقم هذه بسبب الافتقار إلى الأموال المخصصة لهذه العمليات السلام بسبب الاعتماد المفرط على الجهات المانحة.

ويمكن معالجة معظم هذه التحديات بشكل سليم من خلال تعميق التعاون الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. إن إطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل شراكة معززة في مجال السلام والأمن، الذي وقعه الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، يتيح فرصة ممتازة لتعزيز التنسيق بين المنظمتين استراتيجيا وتشغيليا.

وقد أدى التواصل المنتظم بين المنظمتين، بما في ذلك من خلال استضافة اجتماعات نصف سنوية مشتركة، إلى فهم أفضل للبيئة الاستراتيجية المحيطة بالنزاعات في القارة. وينبغي

أن تستفيد المؤسستان من الفرصة التي تتيحها الشراكة لضمان قدر أكبر من التماسك والتنسيق، وإشراك كل منهما للأخرى باستمرار في تخطيط وتنفيذ عمليات السلام والأمن، من أجل تضافر جهودهما. وسوف يساعد ذلك على مواءمة رؤى الهيئتين.

إننا نقدر المبادئ الأساسية لحفظ السلام على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وأولوية السياسة بوصفها تشكل السبيل لمنع نشوب النزاعات وحلها. ومع ذلك، فقد تغيرت الظروف المحيطة ببيئة السلام والأمن بمرور الوقت. وعلى سبيل المثال، أود أن أسلط الضوء على بعضها، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تواجه تهديدات لا تزال تتحدى مبدأ حفظ السلام التقليدي. وتواجه مبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تهديدات مماثلة في مالي، التي أصبح فيها حفظة السلام هدفا مباشرا. ويتطلب ذلك إعادة التفكير في العقيدة العسكرية للجنود ومفهوم العمليات في هذه البعثات بحيث تتماشى مع الحقائق الميدانية الجديدة. وبالمثل، رغم أن هذه البعثات مأذون بها من قبل مجلس الأمن، فأنها تعاني من عدم تطابق الموارد نتيجة الاعتماد على مصادر طوعية نادرا ما يمكن التنبؤ بها. وبناء على ذلك، يظل تمويل عمليات السلام هذه من الاشتراكات المقررة هو الخيار الأكثر قابلية للتطبيق لضمان الاستدامة.

وفيما يتعلق بالتدريب، تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد مهمتان متطابقتان تماما من حيث السياق أو البيئة. فكل بعثة تطرح تحديات فريدة من نوعها بسبب التهديدات التي تواجهها وبيئتها. ولهذا السبب، يجب تكييف المعدات والتدريب قبل النشر لتناسب بيئة كل بعثة على حدة والتهديدات التي تواجهها. وتستضيف أفريقيا أكبر خمس بعثات لحفظ السلام وتساهم بأكثر من نصف حفظة السلام في تلك البعثات. لذلك، من المهم أن يتم التدريب في بيئات مشابهة لتلك التي تعمل فيها. وقد قدمت كينيا إلى الأمم المتحدة، على سبيل المثال، مركزا للتدريب الدولي لدعم السلام، معترفا به دوليا لتدريب حفظة السلام. ويتيح المركز مرافق ومناطق تدريب ممتازة قادرة على استيعاب كتيبة مشاة. ونتطلع إلى إقامة شراكات مع الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل النهوض بالتدريب في مجال حفظ السلام.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد إتغبويي (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئاسة الصين على عقد هذه المناقشة الهامة. وأعرب عن تقديري للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام، على قيادته والتزامه بتحقيق السلام والأمن في أفريقيا، فضلا عن ملاحظاته العميقة. كما أنني ممتن للسيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، على عرضه الوافي.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي (S/2018/678)، فضلا عن الاعتماد الجدير بالثناء للقرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧) اللذين يركزان على الحاجة إلى تمويل مستدام يمكن توقعه ومرن لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها مجلس الأمن.

إن الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا متعددة الجوانب. والمطلوب اتباع نهج شامل لحلها. وقبل كل شيء، يجب أن تجري معالجتنا لهذه المشكلة ضمن عنوان البحث عن الأمن الجماعي، الذي لا يعتمد على أي بلد أو منطقة بعينها، بل على تصرف المجتمع الدولي يتصرف بشكل منسق. لذلك، يجب أن يكون لدينا رؤية استراتيجية مشتركة لأهدافنا، مع التذكير بأن حفظ السلام في أفريقيا جزء لا يتجزأ من صون السلام والأمن الدوليين، الذي يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عنه.

لقد علمتنا تجربة نيجيريا في سيراليون وليبريا الكثير بشأن تحديات حفظ السلام الإقليمية، لا سيما فيما يخص ترتيبات

التمويل والتجهيز ودعم البعثة. وتشكل أفريقيا غالبية المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. وهذه المسائل مدرجة على الدوام أيضا في جدول أعمال الاتحاد الأفريقي، الذي يُطلب إليه في كثير من الأحيان الاستجابة. وتتجاوز هذه المطالب المفروضة على الاتحاد الأفريقي بكثير موارده وقدراته على الاستجابة بفعالية. ومن شأن العواقب المترتبة عن الاستجابة غير الفعالة أن تشمل فشل البعثة وزيادة عدم الاستقرار وإحجام الشركاء المحتملين عن الإسهام في ما يُعتبر نظاما فاشلا، وغير ذلك. ولذلك، يتعين أن نستخدم سلطتنا السياسية لضمان وجود الدعم المناسب، حيثما توجد قدرات إقليمية. وبدون شراكة استراتيجية حقيقية، ستظل الاستثمارات الضخمة في منع نشوب النزاعات صراعات وحفظ السلام وبناء السلام تعسفية ولن تحقق الغاية المرجوة.

وعلى الرغم من أن تمويل عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي لا يزال يمثل تحدياً هائلاً، فإن تقرير برودي البارز لفريق الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن أساليب دعم عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٠٨ (S/2008/813)، وتقرير الإبراهيمي الصادر عن الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (S/2000/809) وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) ذكرتنا جميعها بأن خيارات التمويل ليست صعبة التحديد. واستمرت المشكلة لأن أصحاب المصلحة فشلوا في تبني البدائل البعيدة المدى والمبتكرة المطلوبة. وبالنظر إلى أن الأطر المالية الحالية للشراكة في حفظ السلام لا تفضي إلى بناء استراتيجية مستدامة طويلة الأجل، فمن الحتمي أن يؤيد المجلس خيار التمويل الذي يكفل القدرة على التوقع، واستدامة ومرونة التمويل لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي كلفته بها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ترحب نيجيريا بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام من أجل السلام وتتطلع إلى تنفيذها.

ونشجع الاتحاد الأفريقي على مواصلة عملية الإصلاح المؤسسي، فضلاً عن تطوير خارطة طريق طويلة الأجل لبناء القدرات. ونعتقد أنه يمكن للأمانة العامة للأمم المتحدة القيام بدور رئيسي في النهوض بهذا الإطار معا من أجل تحسين الدعم التقني المقدم إلى الاتحاد الأفريقي. وقد يكون هناك أيضا مجال لدعم مبادرات مثل مركز حفظ السلام بالجيش النيجيري، في جاجي في ولاية كادونا، لتعزيز قدرته على تدريب وإعداد قوات الاتحاد الإفريقي للقوة الأفريقية الجاهزة.

وتقر نيجيريا بالدور المتزايد الأهمية الذي تؤديه المرأة في مجال حل النزاعات وفي بناء مجتمعات مستقرة. وترحب بمشاركتها المتزايدة في عمليات حفظ السلام، حيث لا شك أنها جلبت مهارة حاسمة إلى عمليات حفظ السلام، ولا سيما في معالجة المسائل الجنسانية في مختلف البعثات التي تعمل فيها.

ولا تزال حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين تقع في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتدين نيجيريا بشدة هذه الممارسة البغيضة لعدد قليل من الأفراد الذين يسعدهم استغلال الأشخاص المفترض فيهم حمايتهم. وفي العام الماضي، انضم رئيسنا محمد بوهاري إلى دائرة القيادة التابعة للأمين العام من أجل التصدي لهذا التهديد. وستواصل نيجيريا تقديم دعمها القوي لإنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين بجميع أشكالهما وعواقبهما.

ونحث الأمين العام بقوة، بدعم من جميع الدول الأعضاء، على مواصلة تكثيف بذل الجهود لإيجاد تمويل مستدام لبعثات حفظ السلام في أفريقيا. ولا يمكننا أن نبرهن على المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي عن صون السلام والأمن إلا من خلال العمل معا.

في الختام، نود أن نشيد بجميع أفراد الخوذ الزرق الذين ضحوا بأنفسهم في جميع أنحاء العالم.

وكذلك نتقدم بأحر تعازينا إلى أسرهم وأصدقائهم وحكوماتهم. وتثني نيجيريا على شجاعة حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين في عملهم الشاق، الذي غالبا ما يكون في ظروف صعبة، من أجل كفالة سلامة وأمن العالم.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة كوتشييت غربا (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشارك المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إليكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

في البداية، نحيي حفظة السلام الذين يعرضون حياتهم للخطر وهم يؤدون واجبهم، ونعرب عن عميق تعاطفنا فيما يتعلق بمن ضحوا بأرواحهم من أجل قضية السلام النبيلة، وهو ما شهدنا أحدث أمثلة له مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

إن حفظ السلام هو النشاط الرئيسي للأمم المتحدة الرامي إلى مساعدة البلدان المضيفة في الانتقال الصعب من الحرب إلى السلام. ويمثل اشتداد وتعقد التهديدات غير المتناظرة التي تشكلها الجماعات الإرهابية والمتطرفة تحديا خطيرا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من حيث حماية القوة وتنفيذ الولاية على حد سواء. وينبغي، في ذلك السياق، تقديم الدعم اللوجستي لبعثات حفظ السلام كي تكون مدربة ومستعدة وجيدة التجهيز لمواجهة التحديات. ونحن بحاجة إلى وضع أنظمة دعم لوجستي مهني ومرن ويمكن التنبؤ به، علاوة على الأدوات والوسائل اللازمة لتحسين أداء قواتنا وشرطتنا. إن عمليات حفظ السلام تتطور باستمرار، ويجري تصميمها بحيث تكون ملائمة لمواجهة التحديات الجديدة. وقد قطعت الأمم المتحدة شوطا طويلا في ذلك المسعى، وتقدمت قدراتها في مجال حفظ السلام تقدما كبيرا على مر الزمن. ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومبادرته للعمل من أجل حفظ السلام، التي نؤيدها تأييدا تاما.

ويتطلب تنوع التحديات المرتبطة بجهود حفظ السلام وبناء السلام مساهمة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وبينما تتنامى أبعاد النزاعات والأزمات الآن بوتيرة أسرع من قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة، ينبغي لنا تكييف نُهجنا في التصدي للأزمات الحالية والمقبلة. وقد أصبحت مختلف المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، جهات فاعلة راسخة في جهود حفظ السلام وبناء السلام، وينبغي للأمم المتحدة أن تكون قادرة على دعم قدرات تلك المنظمات وعلى الاستفادة منها. وفي ذلك الصدد، نقدر الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في القارة. وتشجع تركيا توسيع نطاق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بحيث تشمل مجالات بناء القدرات المؤسسية وإصلاح القطاع الأمني وحماية المدنيين وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني ومكافحة الجريمة المنظمة. ويجب علينا أن نقيم الجهود الإيجابية التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إصلاح بعثات حفظ السلام بغية استعادة السلام والهدوء في جميع أنحاء القارة على نحو كامل.

ويتعين أن يكون الهدف النهائي لبعثاتنا في أفريقيا تقديم أمثلة ناجحة لقدرة الأفارقة على الاستجابة وتولي زمام الأمور بالتعاون مع المجتمع الدولي والسلطات الوطنية، بما يتفق مع مفهوم الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ويقف الصومال مثالا نموذجيا على الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ونحن نقدر أيما تقدير المسعى النبيل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في السعي إلى إحلال السلام والاستقرار في جميع أنحاء البلد. وينبغي لنا، في ذلك الصدد، الإعراب عن امتنان خاص إزاء التضحيات التي تقدمها البلدان

المساهمة بقوات. ومع وضع ذلك المفهوم في الاعتبار، نواصل أيضا دعمنا للصومال في مجالات عديدة عبر الوسائل الثنائية. ونركز بصفة خاصة على بناء قدرات المؤسسات الصومالية في المجالات العسكرية والشرطية بتعاون وثيق مع شركائنا الدوليين.

إن السلام والأمن يشكلان ركيزتين هامتين للنهج الذي نتبعه تجاه أفريقيا. وقد خصصت تركيا موارد للأنشطة التي تضطلع بها القوة الجاهزة لشرق أفريقيا من مساهماتها السنوية للاتحاد الأفريقي. ونعمل كذلك لتقديم مزيد من الدعم إلى القوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات. ويواصل حفظة السلام الأتراك العمل في مختلف بعثات الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أفغانستان وأفريقيا والبلقان والشرق الأوسط، حيث يساهمون في تدريب موظفي الأمن وفي بناء قدرات ومؤسسات القوات المسلحة وقوات الأمن وفي تقديم المساعدة التقنية وتعزيز المؤسسات المدنية ومؤسسات إنفاذ القانون. وسنواصل دعمنا، ونتطلع إلى الإسهام في المناقشات القادمة بشأن التصدي للتحديات العديدة التي تواجهها عمليات حفظ السلام الدولية حاليا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر بنغلاديش الرئاسة الصينية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر الأمين العام ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي على عرض أفكارهما بشأن زيادة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين مع التركيز على عمليات حفظ السلام.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز في وقت سابق.

وما فتئنا نشدد على الأهمية الفائقة للدور القيادي الذي تؤديه أفريقيا في حل مسائل السلام والأمن الخاصة بها. ومن المهم للغاية مراعاة عمليات السلام السياسية التي تقودها المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية على النحو الواجب في ولاية وتصميم وتنفيذ عمليات حفظ السلام المعنية التابعة للأمم المتحدة. وقد كان الأثر الإيجابي للتحليل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للنزاعات وتقييماتهما للإنذار المبكر، مدعومة بالزيارات والبيانات المشتركة، جليا في ضع السياسات وتنفيذها على حد سواء. وتم تناول مسألة تمويل عمليات دعم السلام الأفريقية التي تأذن بها الأمم المتحدة في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وأعاد القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) تأكيد الحاجة إلى النظر في اتخاذ خطوات عملية من أجل توفير تمويل جزئي لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة على أساس كل حالة على حدة.

ومن الضروري مراعاة مقترحات الأمين العام البناءة للعمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتمويله على النحو الواجب في الهيئات التشريعية ذات الصلة، لا سيما في ظل التعبئة المستمرة للموارد لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي من قبل البلدان الأفريقية ذاتها. ونحن نتفق مع الأمين العام على أنه في حالة مسارح عمليات حفظ السلام المعقدة في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، لا بد من إعادة النظر في الهياكل التقليدية لعمليات حفظ السلام من خلال نُهج متعددة الأبعاد ومتعددة أصحاب المصلحة. وتتطلب التهديدات التي تشكلها الجهات المختلفة من غير الدول في تلك السياقات المزيد من التفاعل والتنسيق بين الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة المنتشرة في الميدان.

وتقدر بنغلاديش ارتباطها بأفريقيا وتعتز بعدد من الأمثلة التي أدت فيها مشاركتها دورا أساسيا في تحقيق سلام مستدام

على أرض الواقع. ونعيد تأكيد استعدادنا لمواصلة التعاون مع الاتحاد الأفريقي، ويفضل أن يكون ذلك من خلال الأمم المتحدة في ظل احترام كامل لملكية الاتحاد الأفريقي لعملياته المأذون بها. وفي هذا الصدد، نود أن نثير النقاط التالية:

أولا، يظل استمرار الوفيات والإصابات التي تلحق بحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في مسارح عمليات حفظ سلام أفريقية معينة مصدر قلق بالغ. والهجمات غير المبررة ولكن الموجهة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة تُعد بمثابة جرائم حرب، وينبغي ألا يفلت الجناة من العقاب. ومن المهم للغاية زيادة الاستثمار في تحسين قدرات الدول المضيفة المعنية على تقديم المسؤولين عن تلك الجرائم الشنيعة إلى العدالة.

ثانيا، إننا نرى أن إشراك حفظة السلام في عمليات مباشرة لمكافحة الإرهاب سيأتي بنتائج عكسية. وفي بعض مسارح العمليات الأفريقية، يجوز لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تقديم الدعم إلى الدولة المعنية في مجال تعزيز قدراتها واستراتيجياتها لمكافحة الإرهاب.

ثالثا، إننا نولي أهمية لتقديم الدعم في مجال بناء السلام للدول المضيفة كجزء من ولايات حفظ السلام من أجل تيسير الانتقال السلس من عمليات حفظ السلام. ودور حفظة السلام في بناء السلام والحفاظ على السلام أمر مسلم به تماما، وينبغي دعمه من خلال أولويات قائمة على الاحتياجات ومحددة السياق، تُحدد بالتشاور مع الدول المضيفة بطريقة شاملة للجميع.

رابعا، استنادا إلى تجربة بنغلاديش التي تمتد إلى ثلاثة عقود في مجال حفظ السلام، كان من بين إحدى أولوياتها دائما تبادل أفضل الممارسات مع البلدان المهتمة من بين البلدان الأفريقية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وتوفير التدريب لها. ونواصل توفير برامج تدريبية مخصصة لحفظة السلام الأفارقة، بمن في ذلك حفظة السلام من الإناث، في معاهدنا التدريبية المخصصة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.